الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة فرحات عباس- سطيف-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه:إدارة الأعمال و التنمية المستدامة

مذكـرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

التخصص: اقتصاد دولي و التنمية المستدامة

تحت عنوان:

دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-

من إعداد الطالبة

حميدة بوعموشة

تحت إشراف الدكتور:

سعيد شوقي شكور

لجنة المناقشة:

أ.د كمال بوعظم.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف.....رئيسا

د.سعيد شوقي شكور.....أستاذ محاضر.....جامعة جيجل.....مشرفا و مقررا

د.زين الدين بروش..... أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....مناقشا

د.مبارك بوعشة.....أستاذ محاضر.....جامعة قسنطينة.....مناقشا

السنـة الجامعيـة2011-2012

إلى والدتي التي ربتني على القول الطيب و التحلي بأحسن الخلق.

إلى والدي الذي رباني على الصبر و طلب العلم.

إلى أختاي و أخي.

إلى كل صديقاتي و أصدقائي .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

أول شكر لله عزوجل على توفيقه لي لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذ المشرف "سعيد شوقي شكور" لنصائحه و ملاحظاته .

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة.

الفهرس	الصفحة
إهداء	...
شكر	...
محتويات	أ،ب، ج
مقدمة عامة	01
الفصل الأول:مفاهيم حول السياحة	06
مقدمة الفصل	07
المبحث الأول:مفهوم السياحة	08
المطلب الأول:تاريخ نشأة السياحة	08
المطلب الثاني:مفهوم السياحة و السائح	11
المبحث الثاني:السياحة أركانها،أنواعها و أسسها	16
المطلب الأول: أركان السياحة و العوامل التي ساعدت على انتشارها	16
المطلب الثاني: :أنواع السياحة	19
المطلب الثالث:أسس السياحة	25
المبحث الثالث:أهمية و آثار السياحة على الجانب الاقتصادي،الاجتماعي و البيئي	31
المطلب الأول:الأهمية و آثر السياحة على الجانب الاقتصادي	31
المطلب الثاني: أهمية و آثر السياحة على الجانب الاجتماعي و الثقافي	34
المطلب الثالث: أهمية و آثر السياحة على الجانب البيئي	36
خاتمة الفصل	39
الفصل الثاني: السياحة المستدامة	40
مقدمة الفصل	41

المبحث الأول:الإطار النظري للتنمية	42
المطلب الأول: مراحل تطور التنمية	42
المطلب الثاني:السياق التاريخي و مفهوم التنمية المستدامة	45
المبحث الثاني:التنمية المستدامة مبادئها،أبعادها و مؤشراتها	50
المطلب الأول:مبادئ التنمية المستدامة و أبعادها	50
المطلب الثاني:مؤشرات التنمية المستدامة	55
المبحث الثالث:التنمية السياحية المستدامة	62
المطلب الأول:علاقة السياحة بالبيئة	62
المطلب الثاني السياحة المستدامة و المحميات الطبيعية	67
خاتمة الفصل	73
الفصل الثالث: السياحة في الاقتصاديات الوطنية:بعض التجارب العربية	74
مقدمة الفصل	75
المبحث الأول: التجربة المصرية	76
المطلب الأول: المؤشرات السياحية المصرية	76
المطلب الثاني: مساهمة السياحة في تنمية الاقتصاد المصري	82
المبحث الثاني:التجربة التونسية و المغربية	88
المطلب الأول:مؤشرات السياحة في تونس	88
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية السياحية في تونس	93
المطلب الثالث: تجربة المغرب	98
خاتمة الفصل	101
الفصل الرابع: السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري:الاستراتيجية و الآثار	102
مقدمة الفصل	103

المبحث الأول: المبحث الأول:مقومات، مؤشرات و تاريخ السياحة في الجزائر	104
المطلب الأول:المقومات الطبيعية و التاريخية	104
المطلب الثاني:المؤشرات السياحية في الجزائر	108
المطلب الثالث:السياحة ضمن المخططات الوطنية	113
المبحث الثاني:إستراتيجية السياحية في الجزائر فترة التسعينات	121
المطلب الأول: الاستثمار و الشراكة في المجال السياحي	121
المطلب الثاني: إستراتيجية خوصصة القطاع السياحي	127
المطلب الثالث:إستراتيجية السياحة في الجزائر لآفاق2025 (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة)	130
المبحث الثالث:آثار السياحة على الاقتصاد الوطني الجزائري	139
المطلب الأول:الآثار الاقتصادية للسياحة	139
المطلب الثاني:الآثار الاجتماعية للسياحة	150
خاتمة الفصل	155
الخاتمة	156
المراجع	163
الملاحق	171
فهرس الجداول	181
فهرس الأشكال	184
فهرس الملاحق	185
فهرس الرموز	186

مقدمة عامة:

لقد عرفت السياحة منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر لأسباب متعددة،فقد كانت في فجر التاريخ بسيطة و بدائية في مظاهرها،أسبابها و وسائلها ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في هذا العصر تشكل نشاطا له أسسه و مبادئه.

فالسياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول و التي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها و مخرجاتها كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره من مردودات المرافق الإنتاجية بأنه مردود متفرع و متشعب تستفيد منه مختلف الأنشطة سواء اقتصادية،اجتماعية،سياسية أو ثقافية.

فهي بذلك واحدة من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني للعديد من الدول حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير على ميزان المدفوعات كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و زيادة إيرادات النقد الأجنبي فقد انتقلت الإيرادات السياحية الدولية من 264.1 مليار دولار عام 1990م إلى 852 مليار دولار عام 2009م فهي صناعة متطورة و متعددة الاتجاهات و التشابكات.

كما تشير الإحصائيات الحديثة للسياحة العالمية إلى أن النشاط السياحي لا يزال يرتكز في البلدان الصناعية بمنطقتي أوروبا و الأمريكيتين،و مع ذلك فقد شهدت الأسواق السياحية الجديدة سواء المرسلة للسياح أو المستقبلة لهم بالمناطق النائية في شرق آسيا و الباسيفيكي و جنوب آسيا و إفريقيا و الشرق الأوسط نموا كبيرا،و عموما تتميز أنماط النمو في تلك المراكز السياحية الصاعدة بديناميكية كبيرة بحيث سجلت بعض تلك المناطق معدلات نمو مرتفعة على مدى سنوات متتالية.

أدى النمو المتسارع للسياحة إلى بروز ظواهر سلبية على البيئة و الثقافة المحلية و تبلورت عن هذه التأثيرات مفاهيم و مواقف و سياسات أبرزها مفهوم الاستدامة و الذي جاء في جدول أعمال القرن 21 خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و البيئة المعروف بقمة الأرض و الذي انعقد سنة 1992م بالبرازيل تضمن خطة لضمان مستقبل مستدام لكوكب الأرض خلال الفترة الحالية و حتى بداية القرن القادم، حيث يحدد المسائل البيئية و التنموية التي تهدد بأحداث و كوارث اقتصادية وبيئية، و يطرح إستراتيجية للتحول إلى ممارسات تنموية أكثر استدامة و قد طورت مبادئ الاستدامة أكثر سنة 2002م في قمة العالمية للتنمية المستدامة، حيث شددت منظمة السياحة العالمية بالمناسبة على أهمية أخذ السياحة في الاعتبار في أي إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

و على اعتبار المقومات الطبيعية و التاريخية من أهم عوامل الجذب السياحي فالجزائر أحد هذه البلدان التي تزخر بهذه المقومات فهي تتميز بتنوع المناخ و امتلاكها الشريط ساحلي يقدر ب 1200 كم و صحراء صنفت من أجمل الصحاري في العالم بالإضافة إلى موقعها المتميز و احتوائها على معالم و آثار تاريخية تدل على عراقة التاريخ

من جميلة في سطيف، الهوقار و التاسيلي و قلعة بني حماد كما تحتوي على أكثر من 200 منبع معدني تمتد من الشرق إلى الغرب و من الشمال إلى الجنوب،لكن و رغم امتلاكها لهذه الإمكانيات إلا أنها تسجل تدفقات بشرية ضعيفة إذا ما قورنت بكل من المغرب،تونس و مصر .

و عليه فإن وضع إستراتيجية وطنية من أجل تنمية سياحية فعالة هو مصدر من المصادر الهامة لتمويل الخزينة الوطنية خاصة أنها تعتمد بشكل أساسي على إيرادات المحروقات،و عليه سوف نقوم بطرح الإشكالية التالية:

ما دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري لتحقيق تنمية مستدامة؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة على الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات التالية:

1- كيف يساهم النشاط السياحي في تحقيق التنمية المستدامة؟

2- ما هي السياسات المتبعة من أجل تنمية سياحية ؟

3- ما دور القطاع السياحي في تحسين ميزان المدفوعات؟

4- ما دور القطاع السياحي في تخفيض نسب البطالة و تحسين المستوى المعيشي؟

5- هل تتبنى الجزائر إستراتيجية سياحية؟

و للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- هناك عجز في الميزان السياحي الجزائري؛
- تلعب السياحة دور ضعيف في الاقتصاد الجزائري؛
- تتبنى الجزائر إستراتيجية لتشجيع السياحة المستدامة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- معرفة ما مدى مساهمة القطاع السياحي في النهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق تنمية مستدامة؛
- إبراز القطاع السياحي كقطاع مساهم في تمويل الاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية؛
- إبراز جهود الدولة من خلال إتباع مجموعة من البرامج و السياسات و هل هناك تشجيع للنهوض بهذا القطاع من خلال الاستثمار المحلي و الأجنبي؛

مبررات الدراسة: هناك عدة أسباب كانت الدافع وراء اختيار هذا الموضوع و هي:

- إبراز الدور الهام الذي يلعبه القطاع السياحي في اقتصاديات البلدان؛
- إبراز المقومات و الإمكانيات السياحية للجزائر ؛
- إبراز المكانة الاقتصادية لقطاع السياحة و الدور الذي يلعبه في عملية التنمية؛

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة القطاع السياحي في كونه مورد هام للخزينة و له دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق فائض في العملة و خلقه لفرص التشغيل بالإضافة إلى ذلك تكمن أهمية الدراسة في إظهار القدرات السياحية التي تتمتع بها الجزائر و تبيان ما مدى اهتمام الجزائر بهذا القطاع.

المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهجين الوصفي التحليلي حيث انتهجنا المنهج الوصفي في إعطاء شرح لمختلف المفاهيم حول السياحة والتنمية المستدامة والتحليلي في تحليل الإحصاءات التي يتم جمعها حول الموضوع .

صعوبات الدراسة: من خلال بحثنا في هذا الموضوع واجهتنا صعوبات منها قلة المصادر خاصة فيما يتعلق بالإحصاءات حول الجزائر و تضاربها إن وجدت،كذلك عدم وجود التقارير و الإفصاح عن الإحصاءات والمؤشرات السياحية في الجزائر سواء بالنسبة للديوان الوطني للسياحة أو للوزارة .

الدراسات السابقة:

من الرسائل و الأطروحات التي تناولت موضوع السياحة تمكنا من الإطلاع على مجموعة منها و من بينها:

- الأطروحة الأولى لخالد كواش بعنوان "أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر"(2003-2004) تطرق إلى تاريخ و مفهوم السياحة و السائح كنشاط اقتصادي أهميتها ومؤشراتها و مقومات تنظيم و أداء السياحة في الجزائر و في الفصل الأخير تناول آفاق و مستقبل السياحة في الجزائر و ذلك بالنظر إلى النتائج المحققة على المستوى العالمي بالرجوع إلى تجارب بعض الدول العربية، و قد توصل في الآخر إلى ضعف أداء القطاع السياحي مقارنة مع بعض مؤشرات المغرب و تونس.

- أطروحة دكتوراه ل عامر عيساني بعنوان "الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر (2009-2010) تناول خلفية عن السياحة و آثارها المختلفة كما تطرق إلى التنمية السياحية المستدامة و السياحة الدولية وتطورها كما تطرق إلى واقع السياحة في الجزائر أما الفصل الأخير و ما قبل الأخير فتطرق إلى التنمية السياحية لكل من مصر و تونس و تقيم هذه التجارب،و قد توصل إلى ضعف الآداء الاقتصادي للقطاع السياحي للجزائر مقارنة مع كل من مصر و تونس.
- رسالة ماجيستر ل علي موفق تحت عنوان أهمية السياحة في الاقتصاد الوطني (2002) حيث تطرق فيه الباحث إلى مفهوم الاقتصاد السياحي متناولا بذلك نشأة السياحة و تطورها و أثرها على ميزان المدفوعات كما تطرق إلى السوق السياحي من حيث العرض و الطلب وآثار الإصلاحات بالجزائر على الاستثمارات،بالرغم من ذلك فهو لم يقم بالتطرق إلى الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للقطاع السياحي على الاقتصاد الوطني الجزائري.

محتويات الدراسة:

قمنا بتقسيم البحث إلى أربع فصول حيث تناول **الفصل الأول** مفاهيم حول السياحة من حيث الأسباب،الأركان،الأنواع و الأسس بالإضافة إلى آثارها الاقتصادية الاجتماعية و البيئية، و في الأخير تطور حركة السياحة العالمية من حيث التدفقات البشرية و النقدية.

أما **الفصل الثاني** فتناولنا فيه التنمية المستدامة و السياحة المستدامة حيث تطرقنا إلى تطور مفهوم التنمية وصولا إلى التنمية المستدامة بمؤشراتها و أبعادها ثم لتنمية السياحية المستدامة و علاقة السياحة بالبيئة و دور المحميات الطبيعية.

الفصل الثالث سلطنا الضوء خلال هذا الفصل على دور القطاع السياحي في الاقتصاديات الوطنية لبعض الدول العربية لناجحة في المجال السياحي و ذلك قبل الانتقال إلى دورها في الاقتصاد الوطني الجزائري، و قد قمنا بالاستعراض تجربة كل من مصر،تونس و المغرب من حيث المؤشرات السياحية و الاستراتيجيات المتبعة و الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع تمحور حول السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري من حيث الاستراتيجة و الآثار، حيث قمنا بتسليط الضوء على المقومات الطبيعية و التاريخية و المؤشرات السياحية من حيث طاقات الإيواء و التدفقات البشرية وصولا إلى تاريخ السياحة في الجزائر و ذلك خلال المخططات الوطنية من (1964-1989) و بعدها الاستثمارات السياحية و خوصصة هذا القطاع و أهم الشركات المستثمرة في الجزائر و استراتيجية السياحة في الجزائر لسنة 2025 و في الأخير تطرقنا إلى آثار السياحة الاقتصادية و الاجتماعية على الاقتصاد الوطني الجزائري

من حيث الميزان السياحي و دوره في الميزان التجاري كذلك مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي و في الأخير مساهمة السياحة في امتصاص البطالة و تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الكلمات المفتاحية: سياحة، تنمية مستدامة، سياحة مستدامة، إيرادات سياحية، تمويل، سياحة دولية، الميزان السياحي.

الفصل الأول: مفاهيم حول السياحة

مقدمة الفصل:

لقد عرفت ظاهرة السفر مند القدم فقد كانت بسيطة و بدائية في مظاهرها و أسبابها و أهدافها و وسائلها ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت اليوم نشاطا له أسسه و مبادئه خاصة بعد التقدم التكنولوجي في مجال النقل و الاتصالات و ارتفاع الدخول و تحسين ظروف العمل و ارتفاع مستوى التعليم و الثقافة. فالسياحة تعد احد الأنشطة الطبيعية المهمة للإنسان تتعلق بالحركة و التنقل قد يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد و يتم الانتقال من مكان إلى آخر بغرض الترفيه أو قضاء وقت الفراغ أو لحضور المؤتمرات و المهرجانات.

و عليه فالسياحة نشاط يتعلق بالسفر و البقاء لفترة خارج المكان المعتاد لغرض التسلية و الترفيه، كما لها أركان وأسباب و أنواع منها الدينية، رياضية، علاجية.... و هي كأي نشاط له آثار و انعكاسات ايجابية أو سلبية سواء على الناحية الاقتصادية،الاجتماعية أو البيئية.

سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياق التاريخي للسياحة مع الوقوف عند مفهوم السياحة من حيث الأركان و الأسس و العوامل التي ساعدت على انتشارها كما سنتطرق إلى آثارها الايجابية و السلبية.

المبحث الأول: مفهوم السياحة

عرفت السياحة منذ العصور القديمة أهمية لدى معظم الدول و حظيت باهتمام معظم الباحثين خاصة و أنها أصبحت تشكل قاطرة للتنمية و عامل من عوامل التطور الاقتصادي و نشاطا حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية و عليه و نظرا لأهمية هذا النشاط و قبل التطرق إلى المفاهيم سوف نسلط الضوء على نشأة السياحة و تطورها التاريخي.

المطلب الأول: تاريخ نشأة السياحة

لقد تطور مفهوم السياحة و معناها مع تطور المجتمعات و سوف نستعرض بصورة مختصرة ثلاث مراحل من مراحل تطور السياحة و هي:

أولا:مرحلة العصور القديمة

إن غريزة التنقل و الترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا لحياة أفضل حيث لم تكن هناك منظمات أو جهات رسمية توفر له احتياجاته الضرورية،فكان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه بدون وجود قوانين أو أعراف تحد و تحكم تصرفاته و التزاماته[1]وقد بدأت هذه المرحلة مع نشأة حضارة بلاد الرافدين و الفراعنة في الألف الخامس قبل الميلاد و تنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع ومن خصائص هذه المرحلة هي:[2]

- ظهور الدول مثل الحضارة الفرعونية في مصر و الحضارة الرومانية؛
- ظهور العلوم و تطور وسائل النقل و المواصلات و خاصة السفن الشراعية.

أما عن أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد فكانت ترتكز على ما يلي[3]:

- تحقيق الفائدة
- حب الاستطلاع
- الدافع الديني

---

[1] ماهر عبد العزيز توفيق،**صناعة السياحة**،دار زهران،الأردن،2008،ص 14.

[2] نعيم الطاهر،سراب إلياس،**مبادئ السياحة**، ط 2،دار المسيرة للنشر و التوزيع،الأردن،2007 ،ص 12.

[3] ماهر عبد العزيز توفيق،مرجع سبق ذكره،ص ص، 14-15.

أ–تحقيق الفائدة: ونعني بها خلق علاقات متبادلة بين القبائل المختلفة و التي تكون أحيانا متجاورة و قد تكون بعيدة،و لقد أنشأ اليونانيون في العصور القديمة مستعمرات على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تجارتهم مع الشعوب المجاورة، كما كانت هناك رحلات يقوم بها أهل قريش قبل الإسلام بقصد التجارة بين بلدهم و بلاد الشام و اليمن كما ورد في القرآن الكريم "ايلافي قريش ايلافهم رحلة الشتاء و الصيف" و الكتب الدينية غنية بمثل هذه الرحلات.

ب–حب الاستطلاع: أدى الدافع لمعرفة عادات و تقاليد الشعوب إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف عليها و أهم الرحالة (هيرودت المؤلف الاغريقي) من أوائل الرواد في العصور القديمة .[4]

ج–الدافع الديني: دفع هذا الشعور الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة مثل الصينين الذين يعبدون "البوذا" يقطعون آلاف الكيلومترات، كما كان يقوم العرب بزيارة مكة لغرض العبادة و التجارة وهو ما يطلق عليها السياحة الدينية.[5]

ثانيا: مرحلة العصور الوسطى:

تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية حتى القرن الخامس عشر و المعروف أن الإمبراطورية الرومانية آخر إمبراطورية نشأت في العصور القديمة،و قد كانت مركز الإشعاع الفكري و الحضاري و التجاري وكان لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الأسفار عبر العالم[6]،و قد كان اتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة،الحج،رحلات الدراسة حيث انفرد العرب من الفترة الممتدة للقرن الرابع عشر و الثامن عشر على تطوير مبادئ السياحة و وضع الأسس الأولى،و كانت البلاد الإسلامية أكثر تقدما من أوروبا و بغداد و قرطبة التي كانت أكثر المدن ثراء من حيث التجارة و مركز الحياة الثقافية و الحضارية و قد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم و من أشهرهم ابن بطوطة،ابنجبير،البيروني... و غيرهم،و قد أخذت السياحة الدينية أبعاد جديدة في العصور الوسطى حيث كان الحجاج على اختلاف أديانهم يقومون برحلاتهم الدينية إلى الأماكن المقدسة،وكثيرا منهم كتبوا أوصافا لرحلاتهم وفي نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة طالبي العلم الذين يقومون برحلات لغرض العلم و التعرف على آراء الغير والنظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى،هذه الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الأرستقراطيين لأن السفر يتطلب وقت فراغ و أموال فائضة عن الحاجة.[7]

---

[4] نعيم الظاهر،سراب الياس،مرجع سبق ذكره،ص 14.

[5] ماهر عبد العزيز توفيق،مرجع سبق ذكره،ص15 .

[6] نعيم الظاهر،سراب إلياس ،مرجع سبق ذكره،ص ص،15-16.

[7] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره،ص ص،17-18.

ثالثا: مرحلة العصر الحديث:

بداية العصور الحديثة كانت في عصر النهضة التي حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار،كما أحدثت الثورة الصناعية تغييرا واضحا في وسائل المواصلات و تطويرها ما أدى إلى سهولة السفر و التنقل و اختصار الوقت و ازدادت بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأ تطوير الطائرات الحربية إلى مدنية و كذلك السيارات و القطارات[8] و يرى دوكلاس بيرس DOUGLAS PEARCE أن علم السياحة تطور تطورا ملحوظا بما يتوافق مع حركة السياحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية و يرجع ذلك إلى:[9]

- التطورات التكنولوجية التي أدت إلى تحسين طرق و وسائل الإنتاج مما أدى إلى توفير الجهد الإنساني وتحسين ظروف العمل و زيادة أوقات الفراغ و الإجازات الممنوحة؛
- تقدم و تطور وسائل النقل و المواصلات و الاتصالات و بالتالي تقارب المسافات؛
- سهولة تبادل الخبرات و انتشار المعرفة ؛
- ارتفاع معدلات الدخول و الثروات و النظرة للسياحة كضرورة حتمية؛
- اهتمام المنظمات و الهيئات الدولية و المجتمع الدولي بالسياحة و أهميتها اقتصاديا اجتماعيا و سياسيا.

و عليه لم يعد سفر اليوم كشأنه بالأمس، كما لم يعد رحالة اليوم مثل الرحالة القدامى لأن الثروة التكنولوجية و تقدم وسائل النقل و كثرة عدد المسافرين لم تجعل من المسافر رحالة (بالمعنى التقليدي)حيث تدير المكاتب السياحية و تعلن عن موضوع الرحلة في عدة طرق عن طريق وضع العديد من الصور التي تنقل الحقيقة و تكتشف مختلف الأماكن التي تكون كامنة. [10]

---

[8] ماهر عبد العزيز توفيق،مرجع سبق ذكره،ص 19.

[9] وفاء زكي إبراهيم،**دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية**،،مصر،2006،ص ص،66-67.

[10] هالة عبد الرحمان الرفاعي،**التأثيرات الاجتماعية و الثقافية للسياحة**،الملتقى المصري للإبداع و التنمية،مصر،1998،ص 29.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة و السائح

لقد تنوعت التعاريف بشأن السياحة و السائح نظرا لاختلاف الباحثين و اختلاف معايير التمييز بينها وسوف نلقي الضوء على بعض التعاريف منها:

أولا:مفهوم السياحة في الإسلام:

إن المفهوم اللغوي للفظ السياحة نجد انه يعني التجوال و عبارة"ساح في الأرض" تعني ذهب و سار على وجه الأرض و جاء في كتب أخرى لفظ السياحة يعني "الضرب في الأرض و منها سيح الماء" أي جريانه، و لقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضع ففي سورة التوبة ورد قوله تعالى "براءة من الله و رسوله إلى اللذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر و أعلموا أنكم غير معجزي الله و أن الله مخزي الكافرين"[11]، و معنى سيروا أيها المشركين سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض من خلالها لكم أحد،إضافة إلى ذلك فإن من فرائض الإسلام حج البيت من استطاع إليه سبيلا و هذا ما يدخل الآن ضمن السياحة الدينية، و في نفس السورة الآية (111-112) "إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم و أموالهم بأن لهم والجنة يقاتلون في سبيل الله فيقاتلون في سبيل الله فيقتلون و يقتلون وعدا عليه حقا في التوراة و الإنجيل و القرآن و من أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به و ذلك هو الفوز العظيم التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف و الناهون عن المنكر و الحافظون لحدود الله "[12]

و معنى السائحون هنا الصائمون لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم"سياحة أمتي الصوم" ويقول المفسرون أن السائحون هم المسافرون للجهاد أو طلب العلم، و في سورة التحريم ورد قوله تعالى في الآية الرابعة" عسى ربه أن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات و أبكارا"[13]ومعنى السائحات هنا صائمات سمي الصائم سائحا لأنه يسيح من النهار بلا زاد و قال بعض المفسرون مهاجرات أو صائمات.

---

[11] سورة التوبة،رقمها 09،مدنية،الآية رقم 1- 2.

[12] سورة التوبة،الآية 111- 112.

[13] سورة التحريم،رقمها 66،مدنية،الآية رقم4 .

ثانيا:مفهوم السياحة عند بعض الباحثين:لقد تعددت التعاريف و اختلفت بين الباحثين منها:

- **تعريف** السويسري **Akoller آكلور** أن السياحة السويسرية تتكون من أولئك الأفراد الذين يقيمون مؤقتا بسويسرا بعيدا عن مقر إقامتهم للأسباب التالية:[14]

- الأسباب الصحية أو الترويح أو إرضاء احتياجات ثقافية؛
- الأسباب المهنية (رحلات رجال الأعمال،مؤتمرات)؛
- الأسباب التعليمية(الطلبة)؛

نلمس من خلال هذا التعريف أن **Akoller** قد حدد أنواع السائحين المترددين على سويسرا كمجتمع مضيف دون الإشارة إلى المدة التي يجب أن يقضيها السائح كحد أدنى أو أقصى لكي نعتبره سائحا.

- تعريف الاقتصادي النمساوي **VAU SCHULLER فونش وليرن** للسياحة على أنها:" كل العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل و خارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة" نجد أنه من خلال هذا التعريف قد ركز على النواحي الاقتصادية فضلا عن إشارته إلى السياحة الداخلية و الخارجية.
- تعريف **ماكنتوش و زملائه Mclntosh**" أنها مجموعة الظواهر و العلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح و منشآت الأعمال،و الدول و المجتمعات المضيفة و ذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح و الزائرين". [15]

نلاحظ أن هذا التعريف يركز على أربعة عناصر للسياحة هي: السائح،مؤسسات الضيافة،الحكومات التي تمارس نوعا من الضيافة،الناس الذين يقطنون في المناطق التي يزورها السائح.

- تعريف العالمين السويسريين سنة1924 **Hunziker et Kraft** السياحة "مجموعة النشاطات الناتجة عن السفر أو انتقال الأفراد من مكان الإقامة الأصلي،طالما أن هذا الانتقال لا يدخل في إطار النشاط المربح"[16]

---

[14] يسرى دعبس،**السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة و النامية**،ط1،البيطاش للنشر و التوزيع،مصر،2002،ص14.

[15] حميد عبد النبي الطائي,**أصول صناعة السياحة**،ط2،الوراق للنشر و التوزيع،الأردن،2006،ص23.

[16] Ahmed Tessa, **Economie Touristique et Aménagement du Territoire**, OPU, Alger ,p21.

ثالثا:مفهوم السياحة لبعض المنظمات و المؤتمرات الدولية العالمية للسياحة:

أ- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة و السفر الدولي** المنعقد في روما 1963م أقرر أن السياحة "ظاهرة اجتماعية و إنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة و عشرين ساعة،و لا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية،العلاجية أو التاريخية،و السياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية و السياحة الداخلية" [17]

ب- **مؤتمر (أوتاوا)** بكندا 1991 عرف السياحة بأنها" الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن، و أن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه"[18].

من خلال هذين التعريفين نلاحظ:

- السياحة هي عملية انتقال من مكان إلى آخر لفترة قصيرة و مؤقتة.
- الغرض من السياحة لا يكون الكسب المادي كما أنها قد تكون داخلية أو خارجية.

ج-المنظمة العالمية للسياحة:

قامت المنظمة العالمية للسياحة بإعطاء تعريف للسياحة على أنها:"مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر و الانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى"[19]

رابعا:مفهوم السائح:

لقد تعددت تعاريف السائح منها:

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسفر و السياحة الدوليين(روما 1963م):

حيث عرف السائح على أنه:"أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها" [20]

---

[17] محي محمد مسعد،**الإطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي**،المكتب العربي الحديث،مصر،ب ت ،ص 61.

[18] نفس المرجع ،ص 62.

[19] Jean Pierre et Michel Balfet, **Management du tourisme** , 2ème Edition, Pearson Education France,2007,p4.

[20] يسرى دعبس،مرجع سبق ذكره،ص 23.

وبناء عليه نجد أن هذا التعريف قد شمل فئتين من الزائرين هما: السائحين و المتنزهين

أ- السائحين (tourists): و هم الزائرون المؤقتون الذين يقيمون على الأقل لمدة 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

ب- المتنزهون(excursionists) :و هم الزائرون المؤقتون لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورونها[21]

و يمكن توضيح التطور من المسافر إلى السائح بالمخطط التالي:

[21] ماهر عبد العزيز توفيق،مرجع سبق ذكره،ص 27.

الشكل رقم01:مفهوم السائح

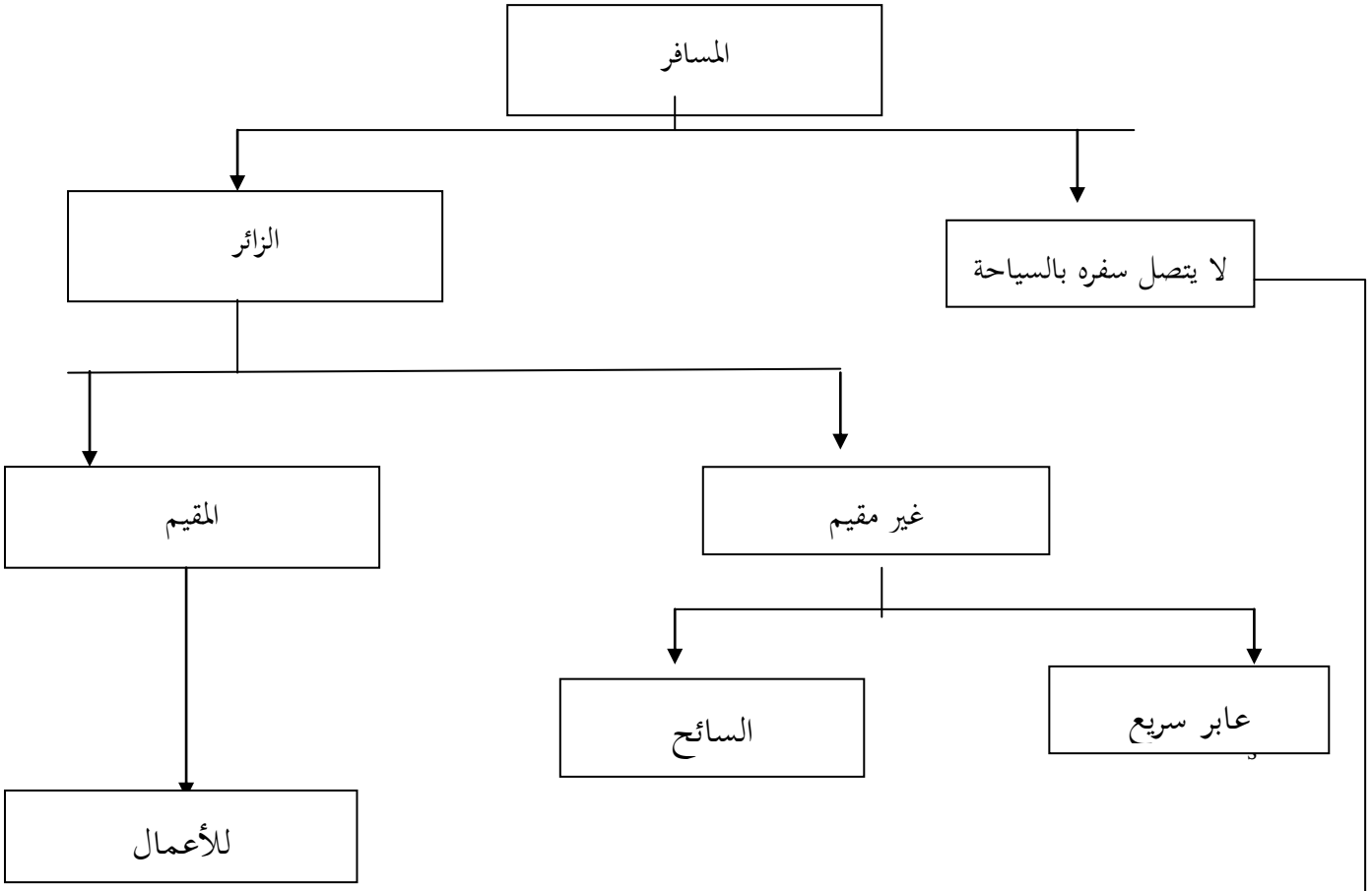

1- أعضاء الهيئات الدبلوماسية؛

2- أفراد القوات المسلحة الأجنبية؛

3- العاملون المؤقتون ممن يرتبطون بعقود في دولة أجنبية كأن يكونوا خبراء أو موظفون أو عمال أو أي عمل آخر بشكل مؤقت؛

4- الأشخاص المقيمين عند الحدود و يعملوا في أراضي دولة أخرى.

المصدر:

-Michel Balfet, **Marketing des services touristiques et hoteliers**,Ellipses,p10.

المبحث الثاني:السياحة أركانها،أنواعها و أسسها

المطلب الأول: أركان السياحة و العوامل التي ساعدت على انتشارها

أولا:أركان و خصائص السياحة

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى[22]:

1- نقل

2- إيواء

3- برامج

***النقل**:إن النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل إذ أنه لا يمكن أن تنشأ السياحة و تتطور دون تطور وسائل النقل و توفر طرق المواصلات و خدماتها.

أ- النقل البري: و تشمل السيارات الخاصة و المؤجرة،القطارات،الدراجات النارية...الخ.

ب- النقل البحري: و يشمل المراكب،الزوارق...الخ.

ت- النقل الجوي: و يشمل الطائرات بأنواعها.

***الإيواء**: لا توجد سياحة بدون أماكن الإيواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى إي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة إذ يبحث عن الإقامة قبل البحث عن الترفيه، و يتمثل الإيواء في الفنادق،الشقق السياحية، المخيمات.

***البرامج**:لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، و تتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الأثرية و التاريخية و أماكن الترفيه و المناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية...الخ، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات،الأسواق،المنتزهات...الخ.

يعتبر القطاع السياحي جزء من قطاع الخدمات إلا أنه يتشكل من سلع مادية تتمثل في الفنادق، المطاعم والمقاهي...كما يتكون من سلع غير مادية كالإجراءات الإدارية.... و غيرها و تتمثل خصائص القطاع السياحي فيما يلي[23] :

---

[22] أحمد محمود مقابلة ،**صناعة السياحة**،ط1،دار كنوز للنشر و التوزيع،2007،ص ص، 28-29.

[23] برنجي أيمن،**الخدمات السياحية و أثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية**،مذكرة ماجيستير،فرع الإدارة التسويقية،جامعة بومرداس2009،ص 47.

- تعدد مكونات النشاط السياحي و ارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى(صناعية،خدمية...)؛

- العرض السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد و تنوع المقومات و الخدمات و التجهيزات السياحية بل و على غيرها من العوامل كأسعار خدمات السياحة الأساسية أو التكميلية؛

- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر، فهي واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه،و عليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات نقل خارج حدودها كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها،تكاليف نقلها؛

- أن الطلب السياحي يتوقف إلى حد كبير على القدرة المالية للسائح، خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع الحاجات الضرورية بل يرتبط غالبا بإشباع الحاجات الكمالية؛

- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية للدولة و التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصالات و التقلبات الاقتصادية (الرواج و الكساد) بالإضافة إلى عوامل ثقافية و سياسية التي يصعب على الدولة التحكم و التأثير فيها؛

- ارتباط الطلب على الموارد و الخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة؛

- تمتع بعض الدول ببعض الموارد السياحية النادرة يشكل صعوبة لدول أخرى في إنتاج سلع سياحية بديلة؛

- صناعة السياحة تمثل حافزا للإبداع الثقافي و الاجتماعي و مجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة و التأهيل في ظل وجود منافسة دولية؛

- عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر كما في العديد من الصناعات الأخرى التي تصلح منتجاتها للتخزين لفترات زمنية بما يتفق و حجم العرض و الأسعار و خاصة و أن الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة، لذا تسعى المؤسسات السياحية و الفندقية إلى ضرورة تحقيق أرباح كافية خلال الموسم و ادخار جزء من العائد السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة.

ثانيا:العوامل التي ساعدت على انتشار السياحة

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى انتشار السياحة منها[24]:

- الانتقال من الريف إلى المدينة أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات بالإضافة إلى تعرضهم للروتين أدى إلى ضرورة التمتع بإجازة سنوية و الهروب من زخم المدينة؛

- تقليل ساعات العمل نتيجة دخول الآلات الحديثة أدى إلى زيادة أوقات الفراغ و أصبحت هناك الحاجة إلى السفر؛

- التمتع بالإجازات المدفوعة الثمن بعد إحداث العديد من قوانين العمل و التنظيم و التشريعات التي تحدد الإجازات الإجبارية المدفوعة الثمن؛

- زيادة وحدات الإنتاج أدى إلى حصول فائض في الإنتاج و بدء التجار و الصناعيين في البحث عن أسواق جديدة لتصريف بضائعهم و هذا يحتاج إلى السفر؛

- تطور وسائل و طرق النقل و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تطورت الطائرات الحربية إلى مدنية أدى بدوره إلى إلغاء المسافات؛

- تلوث البيئة و خاصة جو المدن الصناعية الكبيرة أدى إلى هروب الناس فترة من الزمن إلى المناطق الأخرى؛

- تطور و تقدم وسائل الاتصالات الحديثة و التي ساهمت بشكل فعال في السياحة و السفر كالحاسوب،التليفون،الفاكس...

- التقدم العلمي في مجالات الطب و الأدوية و معالجة الأمراض و القضاء على الأوبئة ساعد على زيادة السياحة و عدم خوف السواح من تعرضهم إلى الإصابة بالأمراض؛

- زيادة الوعي الثقافي و الاجتماعي و انتشار المعلومات أدت إلى زيادة الرغبة لدى كثير من الناس إلى زيارة البلدان لغرض الإطلاع على ثقافتهم و أمور معيشتهم.

[24] أحمد محمود مقابلة،مرجع سبق ذكره،ص ص 27- 28 .

المطلب الثاني:أنواع السياحة

تتعد أنواع السياحة تبعا للدوافع و الرغبات و الاحتياجات المختلفة فهناك السياحة الثقافية،الترفيهية،العلاجية وغيرها و التي ساعد على انتشارها التطور العلمي الاقتصادي و الاجتماعي و ما صاحبها من تطلعات ومتطلبات لم تكن معروفة من قبل مثل سياحة المؤتمرات و المعارض، و قد صنفت أنواع السياحة و ذلك وفقا لعدة عناصر هي:[25]

أولا: وفقا للدافع أو الهدف:

1- السياحة الدينية:

يمكن تعريف السياحة الدينية بأنها:"ذلك التدفق المنظم من السواح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية و تاريخها وما تمثله من قيم روحية لهذا الدين أو المعتقد أو ذاك فهي سياحة تقليدية تمثل مصدرا للتعرف على التراث الديني لدولة ما مثل:زيارة مكة و المدينة المنورة بالنسبة للمسلمين والفاتيكان بالنسبة للمسيحيين.[26]

2- السياحة الرياضية:

يقصد بالسياحة الرياضية الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها مثل المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية و بطولات العالم[27]ويعتبر هذا النوع من السياحة من الأنواع القديمة و التي كانت تشمل رحلات الصيد،و في الوقت الحاضر أصبح يمثل هذا النوع صيد الأسماك،التجديف،ركوب الخيل...و غيرها [28] و قد تزايدت أهميتها نتيجة زيادة اهتمام المجتمعات البشرية بهذا النوع من النشاط، و السمة الأساسية لهذا النوع هو إقامة المهرجانات السياحية و الرياضية و ذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من ممارسيها[29] و فقد شهد هذا النوع من السياحة تطورات نوعية في عدد كبير من البلدان مثل اسبانيا،اليونان،تركيا،لبنان...حيث تتوفر الخدمات الترفيهية المكملة و الخدمات الصحية و ما زالت تحظى بإقبال شعبي كبير مما يجعلها سفيرا للتعريف بالدول و وسيلة لتسويق منتوجاتها[30]

---

[25] محمد الصيرفي،**التخطيط السياحي**،ط1،دار الفكر الجامعي،مصر،2007،ص 48.

[26] محمد عبيدات،**التسويق السياحي**،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،2005،ص 141.

[27] محمد الصيرفي،مرجع سبق ذكره،ص 62.

[28] ماهر عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص 147.

[29] وفاء زكي إبراهيم،مرجع سبق ذكره،ص 147.

[30] حميد عبد النبي الطائي،مرجع سبق ذكره،ص 259.

3- سياحة المؤتمرات:

يعتبر هذا النوع من أنماط السياحة الحديثة التي ظهرت في أواخر القرن العشرين حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري الكبير الذي شهده العالم في السنوات العشرين الأخيرة وما تبع هذا من تطور كبير في العلاقات الاقتصادية ،السياسية،الثقافية واجتماعية بين معظم دول العالم و يرتبط هذا النوع بأنواع أخرى كسياحة المعارض ومن عوامل ظهورها هو زيادة التخصص العلمي والمهني ما يترتب على ذلك من تغير في التركيب الاجتماعي والتطور التكنولوجي الأمر الذي يؤدي إلى كثرة عقد اللقاءات العلمية والمهنية والثقافية.....[31]

و تعرف سياحة المؤتمرات بأنها تطور لصناعة السياحة عن طريق تنظيم مؤتمرات دولية مهمةتمتاز بضخامة الحجم وعلو الدرجات ووفرة الأرباح بالإضافة إلى تطوير البلد المضيف.[32]

ويتطلب هذا النوع من السياحة وجود تسهيلات و خدمات سياحية لقاعة المؤتمرات بالإضافة إلى أساليب الترجمة الفورية هذا من ناحية و توفير الإقامة المناسبة و النقل و التسهيلات من ناحية أخرى[33] لأن المشاركين في هذا النوع من السياحة لا يقضون معظم وقتهم في الفنادق و القاعات بل يكرسون جزء من وقتهم في الاستجمام والرحلات السياحية القصيرةو من الدول العالمية المشهورة بهذا النوع من السياحة اسبانيا،هولندا،أمريكا و من الدول العربية قطر،الإمارات العربية المتحدة،تونس...[34]

4- السياحة الثقافية:

عرف سميث Smith السياحة الثقافية بأنها: امتصاص السائح لمظاهر الحياة الماضية لمجتمعات قديمة ونلاحظ من خلال ذلك ظواهر مثل: أساليب المنازل والحرف ،ومعدلات الزراعة والري..... كما عرف ريتش وزينز السياحة ثقافية بأنها عنصر جاذبية للمناطق السياحية وقد أبرز مجموعة عناصر تجذب السائحين إلى أماكن معينة منها:الحرف اليدوية،اللغة،التقاليد،الدين،فن المعمار،الفن والموسيقى.....[35]

إن السفر للإطلاع على طراز الحياة المتنوعة يمثل نوعا من السياحة الثقافية وفرصة للإطلاع على ما كانت عليه حياة الناس وثقافتهم وحضارتهم في الأزمنة القديمة ،فالزيارات إلى بيوت الشخصيات البارزة التي أثرت التاريخ مثل

---

[31] محمد الصيرفي،مرجع سبق ذكره،ص 34.

[32] بحوث و أوراق عمل الملتقى العربي الثاني **الاتجاهات الحديثة في السياحة –نحو سياحة عربية غير نمطية** ،مصر، 2007،ص 63.

[33] بحوث و أوراق عمل الملتقى العربي الثاني ،مرجع سبق ذكره،ص 64.

[34] ماهر عبد العزيز توفيق،مرجع سبق ذكره،ص 63.

[35] يسرى دعبس،مرجع سبق ذكره،ص 169.

شكسبير ونابليون وسجن مانديلا جنوب إفريقيا.....وغيرها تمثل نوعا من أنواع السياحة الثقافية التي تستقطب فضول السياح من شتى أنحاء العالم [36].

كما يعتمد هذا النوع من السياحة على إقامة المهرجانات الثقافية والشعرية مثل مهرجان بابل في العراق ومهرجان السينما العربية أو توزيع جوائز الأوسكار في أمريكا أو مهرجان كان للسينما العالمية.....[37] و يعد هذا النوع من السياحة أحد أشكال السياحة التي يسعى إليها السائحون بهدف إشباع رغباتهم المعرفية حيث يعتمد هذا النوع على إقامة الندوات الثقافية وكذا المعارض الخاصة بالكتب و المسابقات الثقافية. [38]

5- السياحة العلاجية:

تعد السياحة العلاجية من الأنواع الهامة للسياحة الحديثة خصوصا في الدول التي تتمتع بوجود العيون و الآبار الكبريتية التي تساعد و تشجع على الشفاء من بعض الأمراض كما ترجع أهمية هذا النوع من السياحة إلى التطور التكنولوجي و التقني الهائل و ما تبع ذلك من زيادة سرعة الحياة و ضيق الوقت التي أدت إلى ظهور أمراض كثيرة مثل القلق و التوتر النفسي و أمراض الجهاز التنفسي مما دفع المعالجين للعودة إلى الطب الطبيعي عن طريق استخدام حمامات الرمال و عيون المياه الساخنة و أشعة الشمس...و غيرها[39]

و تعد مدينة باث في بريطانيا و مدينة مونتاكاتيني في ايطاليا و البحر الميت و حمامات ماعين في الأردن من المعالم السياحية المعروفة عالميا حيث تتوفر فيها المسابح و الينابيع الطبيعية الخلابة[40] فهذا النوع يساعد على خلق انطباع ايجابي للسياح خاصة بالنسبة للمرضى الذين يتم معالجتهم بصورة جيدة أو يشفون من أمراضهم و هذا يتطلب ضرورة تطوير المناطق السياحية و العلاجية و توفير الخدمات المساعدة الجيدة لها،كما يؤدي إلى تشغيل الكادر الطبي و زيادة كفاءته و مهاراته و توفير عدد كبير من العاملين في المجال الطبي وهذا بدوره يساعد على رفع الدخل الفردي والقومي للبلد المعني[41].

---

[36] عبد الإله أبو عياش،حميد عبد النبي الطائي،جمال الحرامي،**مدخل إلى السياحة في الأردن بين نظرية و تطبيق**،ط1،الوراق للنشر و التوزيع 2007،ص 23.

[37] ماهر عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص 65.

[38] وفاء زكي إبراهيم،،مرجع سبق ذكره،ص 139.

[39] يسرى دعبس،مرجع سبق ذكره،ص 174.

[40] عبد الإله أبو عياش،حميد عبد النبي الطائي،جمال الحرامي.مرجع سبق ذكره،ص 25.

[41] ماهر عبد العزيز توفيق ، مرجع سبق ذكره،ص57.

6- السياحة الترفيهية:

السياحة الترفيهية و كما يعرفها بعض المتخصصين هي تغيير مكان الإقامة لفترة لغرض الاستمتاع و الترفيه عن النفس و ليس لغرض آخر،و يتخلل هذا النوع الاستمتاع بممارسة الهوايات المختلفة كصيد السمك و الغوص تحت الماء و غيرها من الهوايات المختلفة التي يمارسها السائحون و يعتبر هذا النوع من أقدم الأنماط السياحية التي عرفها العالم حيث تشير بعض الدراسات إلى أن السياحة الترفيهية تسير بمعدل أسرع من الأنواع الأخرى في كثير من الدول و مثال ذلك دول بحر المتوسط التي تعتبر من أكثر المناطق اجتذابا لحركة السياحة الترفيهية لما تتمتع به من مقومات كثيرة [42] خاصة المنتزهات الطبيعية و المناظر الخلابة و الحدائق العامة و اعتدال المناخ صيفا و شتاءا والهدف من هذه الرحلة هو قضاء وقت الفراغ و العطلات لاستعادة النشاط و الحيوية و لا تقتصر السياحة الترفيهية على التنوع الطبيعي و إنما تشمل أيضا المؤسسات الترفيهية التي هي من صنع الإنسان.[43]

ثانيا: وفقا للموقع الجغرافي

1-السياحة الداخلية: تمثل السياحة الداخلية انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم و هنا ينتقل السائح من مكان إقامته ليزور مكان آخر داخل حدود الدولة التي يقيم فيهاو أن يقضي ليلة على الأقل في المكان المزار ليس بغرض العمل و لكن بغرض الترفيه و الاستجمام أو لأسباب دينية أو حضور مؤتمر أو ندوة.

و ترجع أهمية السياحة الداخلية في أنها تزيد من وحدة المجتمع و التضامن الاجتماعي و التمسك بالقيم السائدة مما يخلق شعور بالقومية و الانتماء و الهدف من هذا النوع أنه مصدر لا ينضب للدخل القومي حيث يساعد ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة و ذلك من خلال التوزيع الأمثل للدخل القومي بالإضافة إلى تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة داخل البلاد و يعد هذا النوع من السياحة ركيزة مهمة تعتمد عليها السياحة الخارجية حيث أن تنشيطها يشجع على استكمال و تحسين المرافق السياحية المتعددة وخلق أماكن جديدة و بالتالي خلق قيادات فنية قادرة على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات السياحية [44].

2-السياحة الإقليمية: و يقصد بها السفر و التنقل بين دول مجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية أو دول جنوب آسيا(أندونيسيا،ماليزيا،الفليبين،سنغافورة،تايلاند) و تتميز السياحة الإقليمية بقلة التكلف الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع و تعدد وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول القريبة أولا ثم يلي ذلك التفكير في زيارة الدول الأبعد خاصة عند وجود تسهيلات و مميزات و مغريات سياحة تشجعهم على الأسفار الطويلة أو السياحة بين القارات[45].

---

[42] محمد الصيرفي،مرجع سبق ذكره،ص 56.

[43] يسرى دعبس،مرجع سبق ذكره،ص 154.

[44] وفاء زكي عامر،مرجع سبق ذكره،ص ص،154- 155.

[45] محمد الصيرفي،مرجع سبق ذكره،ص ص،49- 50.

3-السياحة الخارجية(الدولية): و يقصد بها انتقال السواح الأجانب إلى بلد ما وهذا النوع من السياحة تشجعه معظم دول العالم و ذلك للحصول على العملات الصعبة كما يتطلب هذا النوع خدمات مختلفة حيث كلما تنوعت الخدمات السياحية من ناحية الجودة و الأسعار و تطورت البنية التحتية و الفوقية كلما زاد عدد السواح الأجانب و عليه يعتمد هذا النوع من السياحة على:توفر الخدمات السياحية،تطور البنية التحتية،توفر الأمن والاستقرار و احترام السواح،ثبات القوانين و انخفاض الأسعار[46].

ثالثا: وفقا لمدة الإقامة

وتنقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى[47]:

أ- سياحة موسمية:ويقصد بها اتجاه السائحين في مواسم معينة صوب مناطق معينة دون أخرى كما هو الحال في اتجاه السائحين إلى الشواطئ و الجزر البحرية في فصل الصيف للاستجمام و الاستمتاع باعتدال المناخ و ممارسة الرياضة المائية و الغوص و الصيد...و يندرج ضمن هذا النوع من السياحة زيارة الأماكن المقدسة في مواسم معينة و كذلك حضور الموالد و ما يصاحبها من شعائر في مواعيد محددة من السنة وهذا ما يطلق عليها سياحة موسمية لارتباطها بأوقات محددة من السنة.

ب- السياحة العابرة:و يتكون هذا النوع من السياحة من نوعين:

أ- سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السواح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية حيث أثناء توجهها إلى بلد ما يمر ببلد معين و يبقى فيها لمدة يوم أو يومين ففي هذه الحالة تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السواح.

ب-سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات كأن يكون تعطل طائرة أو وجود إضرابات،فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات لزيارة أماكن أثرية و يكون هذا النوع من السياحة بدون تخطيط مسبق أو تنظيم و يتم تنفيذ برامجه بسرعة كما تعتمد على المرونة المتوفرة في الشركات السياحية و مدى وجود علاقة بينها و بين شركات الطيران[48].

---

[46] ماهر عبد العزيز توفيق،مرجع سبق ذكره،ص ص،70- 71.

[47] يسرى دعبس،مرجع سبق ذكره،ص 234.

[48] فؤاد رشيد سمارة،**تسويق الخدمات السياحية**،ط1،دار المستقبل للنشر و التوزيع،الأردن،2001،ص ص،107- 108.

رابعا: وفقا للعدد

أ- **السياحة الفردية:** هذا النوع من السياحة غير منظمة يقوم بها الشخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما و تتراوح مدة إقامة حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم وكل سائح من هذه المجموعة له دوافعه الخاصة ورغباته الخاصة التي جاء لتحقيقها ومدى تمتع هؤلاء السواح بالخدمات السياحية تعتمد على مقدرتهم المادية و الرغبة التي يحققونها و يعتمد هذا النوع من السياحة على تأثير الأصدقاء و تأثير الإعلان و الترويج السياحي و مدى ثقافة السائح،إذ أنها سياحية لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد.[49]

ب- **السياحة الجماعية:** و تكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا و ضمن برنامج يشمل الأماكن المنوي زيارتها ومكان المنام و الطعام و غيرها و تنضم عن طريق وكالات السياحة و السفر و تنقسم إلى قسمين:

1-**سياحة غير منظمة:**تنظم المجموعة الواحدة برنامج الرحلة لوحدها من حيث مدة الإقامة في المناطق السياحية والإقليمية المنوي استخدامها أي بدون تخطيط مسبق.

2- **سياحة جماعية منظمة:** يكون برنامج الرحلة معد مسبقا من قبل شركات السياحة أو وكالات السياحة و السفر و محددة ظروف الطعام و المبيت و الأماكن المنوي زيارتها [50]

المطلب الثالث:أسس السياحة:

يمكن تلخيص أسس السياحة فيما يلي:

أولا:الطلب السياحي: يقصد بالطلب على سلعة أو خدمة معينة بأنه الكمية من السلعة أو الخدمة التي يرغب المشترون في الحصول عليها نظير ثمن معين و في سوق معينة و هذا يعني بشكل عام أن الطلب يمثل الرغبة والقدرة على الشراء[51]

كما يعرف البعض أن الطلب السياحي على أنه مجموع الوافدين إلى البلد، كما يتأثر الطلب على المنتج السياحي بنوعين من العوامل هي[52]:

---

[49] نفس المرجع،ص 104.

[50] مروان السكر،**مختارات من الاقتصاد السياحي**،ط 1،دار مجداوي للنشر،الأردن،1999،ص ص 22-23.

[51] المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني، المملكة العربية السعودية،سفر و سياحة (تسويق سياحي)،ص 41. تحت الموقع: www.aliahmedali.com/pdf/library/063:pdf.(09-04-2011) .

أ- **عوامل الدفع:** و تشمل الهروب من الروتين اليومي الذي يعيش به الفرد مثل طبيعة العمل،الملل،الحاجة النفسية إلى التغيير و البحث عن الجديد.

ب –عوامل الجذب: و تشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية و هنا يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.

هذا و قد شهد الطلب السياحي العالمي ارتفاعا فبعدما كان 438,4 مليون سائح عام 1990 أصبح 880 مليون سائح عام 2009كما يوضحه الشكل:

الشكل رقم02:تطور عدد السياح الدوليين خلال الفترة 1990-2009

الوحدة: مليون سائح

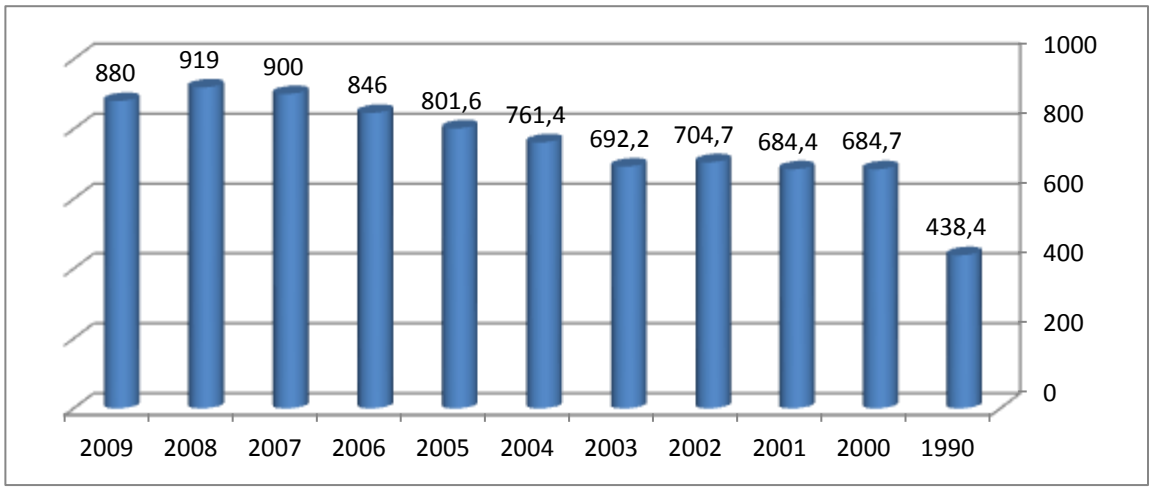

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Centre de Recherches Statistiques, Economiques et sociales et de Formation pour les pays Islamique(SESRIC)**Tourisme international dans les Pays de l'OCDE perspectives et défis**, 2010 ,p04.

- مركز الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ،**السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الآفاق و التحديات** أنقرة،2006،ص4.

نلاحظ من خلال الشكل أنه يوجد تطور في حركة السياحة الدولية من سنة 1990 و التي كانت حصتها 438.4 مليون سائح أصبحت 880 عام 2009 مع وجود بعض التذبذبات فقد شهد عدد السياح انخفاض عام

[4] المنظمة العربية للتنمية الإدارية،**صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي و إداري و تنموي**،أوراق عمل الملتقى العربي الأول للتنمية الإدارية،تونس 2-6 يوليو 2006،ص ص،203-204.

2001م و ذلك بسبب بطئ أداء الاقتصاد العالمي خصوصا في أمريكا الشمالية و أوروبا و آسيا بالإضافة إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر من نفس العام.

كما شهد عام 2003 و 2004 انخفاض حيث واجهت السياحة الدولية المزيد من الصعوبات تمثلت في اجتماع ثلاث عوامل سلبية و هي الحرب في العراق و انتشار مرض الالتهاب التنفسي السارس في آسيا و الباسيفيكي و ضعف أداء الاقتصاد العالمي،فقد تراجع عدد السياح الدوليين عالميا بنسبة 1.8% أي 692.2 مليون سائح و يرتبط ذلك الانخفاض ارتباطا و ثيقا بالانخفاض الذي شهدته منطقة آسيا الباسيفيكي بواقع 11.7 مليون سائح (9.4-%) كما شهدت الأمريكيتان بدورها انخفاض بنسبة 3% بينما تمكنت أوروبا بالكاد تحقيق نفس أدائها لسنة 2002م أما إقليم إفريقيا و الشرق الأوسط فلم يتأثرا كثيرا بتلك العوامل السلبية حيث سجلتا زيادة كبيرة نسبيا في عدد السياح الدوليين الوافدين إليها بنسبتي 5.4 و 3.9% على التوالي،بالإضافة إلى الزلزال الذي ضرب منطقة المحيط الهندي و ما تبعه من أمواج تسونامي التي ألحقت الضرر بالمناطق الشمالية من جزيرة سومطرة الأندلوسية و المالديف و الساحل الشرقي من سريلانكا و الهند و الساحل الغربي من تايلاندا.

كما شهدت السياحة العالمية انخفاضا آخر سنة 2009م و ذلك بسبب تفاقم الركود و انتشار مرض الإنفلونزا فقد وصل عدد الوافدين في هذه السنة سواء للعمل أو للراحة أو لأغراض أخرى إلى 880 مليون سائح، أوروبا مثلا سجلت انخفاض ب (-5.6%) ،الشرق الأوسط (-5,4%)،أمريكا (-4.7%)،آسيا و الباسفيك (1.7%) باستثناء إفريقيا التي سجلت ارتفاع ب3%، الرسم يوضح نسب الانخفاض بين 2008-2009م.[53]

هذا و يتميز الطلب السياحي ببعض السمات و الخصائص و هي :

***الحساسية:** تعني هذه الخاصية أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف و العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة،لأنه إذا واجهت إحدى هذه الدول مشكلات اقتصادية كانهيار النظام الاقتصادي أو مشكلات اجتماعية كحدوث مجاعات أو كوارث طبيعية،أو تعرض الدولة لانقلابات عسكرية أو مشكلات سياسية أدى إلى تقلص المد السياحي،لأن السائح يبحث دائما عن المتعة و الترفيه و الهدوء و لا يبحث عن التوتر والمشاكل و بذلك يصبح مناخ هذه الدول غير ملائم للحركة السياحية و يقلل الطلب عليها أي هناك قوة ارتباط بين أمن و استقرار المنطقة و بين زيادة الطلب السياحي عليها.

***المرونة:** يقصد بالمرونة قابلية الطلب السياحي للتغيير تبعا للظروف و المؤثرات السائدة فالظروف و العوامل الاقتصادية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة التي ترتبط بتغير الخدمات السياحية تؤثر

[53]UNWTO, World Tourism Barometer, 2010 ,p 10.

هي أيضا في مرونة الطلب السياحي،لأنه كلما انخفضت هذه الأسعار اتجه الطلب إلى الارتفاع والعكس صحيح أي كلما ارتفعت هذه الخدمات اتجه الطلب إلى الانخفاض، لذلك يجب على الدول المستقبلة للسياحة دراسة مرونة الطلب السياحي و بين انخفاض الأسعار و ارتفاع الطلب [54]

***الموسمية**:يقصد بموسمية الطلب السياحي هو اتجاه هذا الطلب إلى الارتفاع في أوقات زمنية معينة مرتبطة بالمناخ و العوامل التنظيمية والأعياد أو مواسم معينة حيث يصل في هذه الفترات إلى أعلى مستوياته خلال العام وينخفض في باقي أشهر السنة و الموسمية لا ترتبط فقط بالمواسم الموجودة بالدول المصدرة للسائحين و لكنها ترتبط أيضا بمواسم الدول المستقبلة ففي دول أمريكا و أوروبا تزداد الحركة السياحية القادمة منها بشكل واضح في فصل الشتاء أما الدول العربية فتزداد حركتها في فصل الصيف بالإضافة إلى فترات الأعياد الدينية و موسم الحج و العمرة.[55]

***المنافسة**:عدم سيادة المنافسة الصافية أو احتكار القلة في السياحة في كثير من الحالات و خاصة الدول التي تمتلك آثار قديمة يصعب على الدول الأخرى منافستها في هذا المجال أو الدول التي تمتلك مقومات سياحية من صنع الخالق و هذا بدوره يصعب على الدول المنافسة إنتاج مثل هذه الخدمات و هذا ما يجعل المنافسة صعبة جدا[56].

ثانيا: العرض السياحي:يتضمن العرض السياحي جميع ما تقدمه و تعرضه المنطقة السياحية على سواحها الفعليين و المتوقعين و يتضمن العرض السياحي عوامل الجذب الطبيعية،التاريخية و الصناعية و كذلك الخدمات و السلع التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين و تفضيله عن بلد آخر [57]و من مكونات العرض السياحي ما يلي:[58]

- **المناخ** و ما يتصف به من اعتدال و جفاف و شمس و هواء؛
- **التضاريس**: و ما تحتويه من جبال و سهول وبحيرات و الشواطئ البحرية و التكوينات الجغرافية من شلالات و كهوف...الخ؛
- **المراكز الصحية الطبيعية**: من عيون معدنية و حمامات ذات الخصائص الشفائية؛
- **النباتات المختلفة**:و تشمل المزروعات و الطيور بمختلف أنواعها و الأسماك و الحياة البرية و البحرية.

---

[54]المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني،مرجع سبق ذكره،ص ص،43-44 .

[55]محمد الصيرفي،مرجع سبق ذكره،ص 46.

[56]بلالطة مبارك ، كواش خالد،**سوق الخدمات السياحية**،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد04، 2005،ص 163.

[57]فؤاد رشيد سمارة،مرجع سبق ذكره،ص 14.

[58] محمد الصيرفي،مرجع سبق ذكره،ص 77.

يتصف العرض السياحي في أي دولة من الدول السياحية بعدد من الخصائص الهامة التي تحدد ملامحه الرئيسية أهمها:[59]

***استخدامه في أماكن تواجده:** يتميز العرض السياحي بأن السائحون ينتقلون إلى الدول و المناطق التي يوجد بها المنتج السياحي المناسب لهم حيث يستمتعون بكل المقومات السياحية الموجودة بهذه الدول و يستخدمون مختلف الخدمات السياحية كوسائل الاتصالات و الإقامة و الترفيه.

***عدم المرونة** :يقصد بعدم مرونة العرض السياحي عدم القابلية للتغيير طبقا لأذواق و رغبات و اتجاهات بعكس ما هو بالنسبة للسلع المادية،فالعرض السياحي يصعب تغيير المكونات الرئيسية له كالمقومات الطبيعية أما بالنسبة للخدمات السياحية فإنه يمكن تطويرها و تعديلها إلى حد ما يلاءم رغبات و ميول شرائح سوقية معينة.

***السلعة السياحية لا تنتقل إلى المستهلك:** و نعني بها أن هذا النوع من السلع يتميز بخاصية تميزه عن باقي السلع الأخرى أي أنها لا تنتقل إلى المستهلك و إنما هو من ينتقل إليها على عكس السلع الأخرى التي تنتقل إلى المستهلك و قد عرف المنتوج السياحي تطورا هائلا من حيث الجودة و حتى ابتكار منتجات سياحية جديدة تماشيا مع التطورات التي عرفها العالم على جميع الأصعدة.[60]

ثالثا: الإيرادات السياحية: هي كل ما تحققه الدولة من إيرادات السائحين و ما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي و كوعاء ضريبي إلى جانب ما يحققه الأفراد،شركات وطنية،المؤسسات العمومية و الخاصة في مجال السياحة الفنادق،الطيران،الملاحة... و تتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل و المتغيرات منها:قوة المنتوج السياحي للدولة،مستوى الخدمات السياحية المختلفة،أسعار السلع و الخدمات السياحية في الدولة،طبيعة النظام السياسي و الاقتصاد في الدولة المصدرة للسياحة و في الدول المصدرة للسائحين إلى جانب العلاقة بين الدولتين،حجم الإمكانيات الطبيعية و المادية المتوفرة في الدول السياحية[61].

هذا وقد سجلت الإيرادات السياحية العالمية تدفقات مالية قدرت ب 264.1 مليار دولار عام 1995 بينما بلغت 852 مليار دولار عام 2009 و الشكل سيوضح الإيرادات الدولية خلال هذه الفترة.

---

[59] المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني، المملكة العربية السعودية،سفر و سياحة (تسويق سياحي)،مرجع سبق ذكره،ص 57.

[60] بوفليح نبيل،تقرورت محمد،**دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا الجزائر،تونس،المغرب**،الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق،11-12 ماي 2010،البويرة،ص 4.

[61] نفس المرجع،ص6.

الشكل رقم03 :تطور إيرادات السياحية الدولية من 1990-2009

الوحدة: مليار دولار

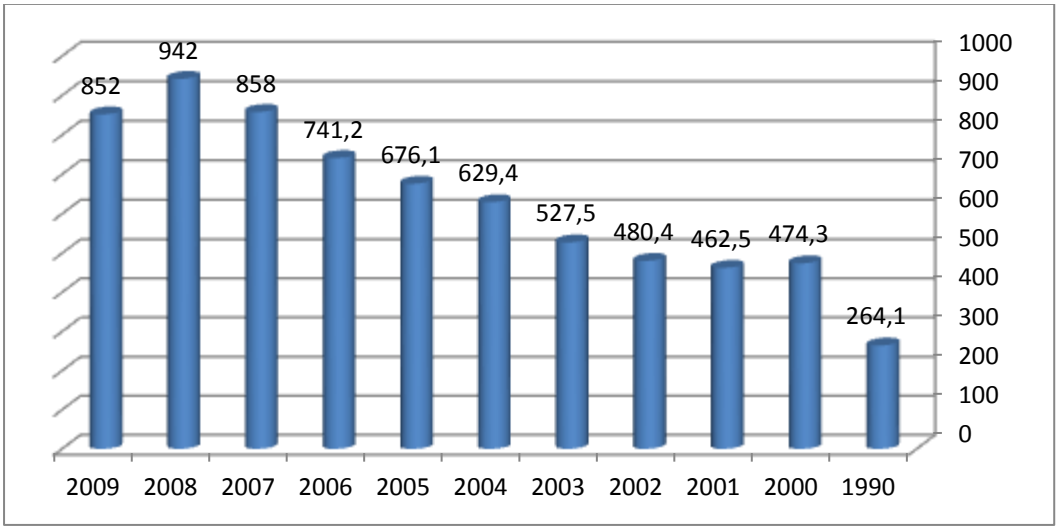

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Centre de Recherches Statistiques ,Economiques et sociales et de Formation pour les pays Islamique, Op-cit,2010,p04.

- مركز الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،السياحة **الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الآفاق و التحديات**،أنقرة،2006.

شهدت الإيرادات السياحية الدولية ارتفاعا عدا سنة 2001 و السبب يعود إلى أحداث 11 سبتمبر و الانخفاض الثاني عام 2009 و قد تزامن مع انخفاض عدد الوافدين بسبب انتشار الأنفلونزا و الركود الاقتصادي الذي شهده العالم،و قد كان النصيب الأكبر لدول أوروبا حيث بلغت نسبتها من الإيرادات السياحية412.4 مليار دولار لعام 2009 تليها دول شرق آسيا و الباسفيك ب 202,8 مليار دولار ثم أمريكا ب 165,6 مليار دولار بينما بلغت نسبة الإيرادات السياحية لكل من إفريقيا و الشرق الأوسط ب 28,1 و 43,3 مليار دولار على التوالي[62].

رابعا: الإنفاق السياحي: يشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع و الخدمات الاستهلاكية و كذلك الأشياء الثمينة لاستعمال الزائر أو للتصرف فيها أثناء زيارته و هو يشمل إنفاق الزائر نفسه بالإضافة إلى الإنفاق النقدي على السلع و الخدمات الاستهلاكية التي يدفعها الزوار مباشرة يشمل الإنفاق الاستهلاكي،و الإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة و يدون في جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات و تتوقف حجم الإيرادات

[62]Centre de Recherches Statistiques , Economiques et Sociales et de Formation pour les pays Islamique, 2010,op-cit, p30.

على حجم ما ينفق داخل الدول المضيفة و ذلك حسب مجموعة متغيرات منها عدد الليالي التي يقضيها السائح و نوعية الإقامة....و غيرها[63]

المبحث الثالث: أهمية و أثر السياحة على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي:

المطلب الأول:أهمية و أثر السياحة على الجانب الاقتصادي:

تعتبر السياحة نشاطا يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها و توصيلها للمستهلك،بل إن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج و يشتري مجموعة متنوعة من السلع و الخدمات في البلد المضيف،وهذا في الواقع يولد أنماط من المنافع و التكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك ويتمثل تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة في:

- تحديد موقع و أهمية و دور السياحة في الاقتصاديات الوطنية؛
- تقدير و تحديد العوامل المؤثرة في تنمية القطاع السياحي؛
- تحديد العوامل الرئيسية المحفزة وكذا العوامل المعرقلة لنمو القطاع السياحي في المستقبل؛
- تحليل و دراسة نتائج النشاط السياحي و مقارنتها بنتائج القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و يمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها:التشغيل،ميزان المدفوعات،تشكيل الدخل الوطني و إعادة توزيعه،الاستثمار في البنى التحتية.[64]

أولا:خلق مناصب الشغل: مما لاشك فيه أن القطاع السياحي يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مجال خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع،ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية الأخرى فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من مناصب العمل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية (الفنادق مثلا) أو المرافق المكملة لها لأنه بمجرد إنشاء فندق سياحي يسع لـ200 سرير ومطعم ومقهى بـ300 مكان أو مقصد يتم بدورها خلق 60 منصب عمل دائم داخل هذه المرافق بهدف القيام بتقديم الخدمات الفندقية والقيام بالصيانة والتسيير والحراسة والإدارة من جهة ومن جهة أخرى فإن عملية إنجاز فندق مثلا بجميع مراحله تتطلب العديد من الموظفين والباحثين المختصين والخبراء والعمال البسطاء وذلك من الدراسة الأولية إلى عملية الانجاز إلى عملية التهيئة وعملية التأثيث والتجهيز الداخلي للفندق،وهذا ما يؤدي إلى إتاحة فرص عمل غير مباشرة عن طريق استعمال منتجات القطاعات الأخرى لقطاعي النقل أو الصناعة،و عليه فإن السياحة نشاط يعتمد على اليد

---

[63] الأمم المتحدة ،إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية،الحساب الفرعي للسياحة الإطار المنهجي الموصي به 2008،العدد 80،ص 14.

[64] محمد فوزي شعوبي،**السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2007،ص ص،21-22.

العاملة بالدرجة الأولى التي تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي على سبيل المثال الفنادق من الدرجة الممتازة تتطلب عمالة بنسبة عاملين اثنين مقابل كل غرفة فأي غرفة فندقية تنشأ في بلد ما توفر منصب عمل أكثر كذلك سيارة أو حافلة تستعمل في عملية النقل تتطلب على الأقل شخصين،إضافة إلى المناصب التي تلحقها وكالات السفر،المطاعم فالمطاعم هي الأكثر احتياجا إلى اليد المؤهلة من طباخين ومقدمي الطلبات.

ولا شك أن ازدياد حجم الحركة السياحية يساهم قي تحسين دخول المواطنين خاصة التجار الحرفين وأصحاب الفنادق أو المطاعم لان السائح أثناء إقامته يستهلك عدة مواد مثلا الخضر الفواكه،المشروبات،العطور،الجرائد و المجلات،الكتب والتحف التذكارية والحلي التقليدية مما يعود بالأرباح للتجار والمنتجين ما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة تشغيل اليد العاملة المؤهلة مثل التي تقوم بعملية تكوين في المراكز المهنية،إن اهتمام أي بلد بالسياحة يدفعه إلى العمل على النهوض وتطوير المناطق السياحية وذلك لكسب ود السائحين وذلك لان النشاط السياحي يوفر فرص لتبادل المعارف و الأذواق والفنون فيما يكفل الاستفادة من مظاهر التقدم وتحقيق الرقي الفني والحضاري للاقتصاد الوطني.

كما تلعب الحرف والهوايات دورا هاما في السياحة حيث تجلب مداخيل معتبرة عن طريق بيع التحف والهدايا التذكارية التي يصنعها الحرفيون،أما الهوايات مثل المسرح الغناء و الرقص الشعبي فهي وسيلة فعالة لجلب السواح إلى البلد وكذلك خلق مناصب شغل جديدة [65].

مما سبق يمكن استنتاج أن للعمل السياحي أنواع هي [66]:

العمل المباشر: وهو مجمل مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل الإيواء،المطاعم وكالات سياحية، النقل السياحي ، والتنظيم السياحي .. الخ .

العمل غير المباشر: وهو مجمل مناصب العمل الناتجة من النشاطات والقطاعات التي لها علاقة بشكل أو بآخر مع القطاع السياحي مثل البناء،التأثيث،هياكل القاعدية.. الخ .

ثانيا: الأثر على تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية و الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى[67].

و تعرف صادرات السياحة بأنها إنفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف يأخذ الإنفاق عدة أشكال أهمها:

---

[65] علي موفق،**أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر،2002،ص21.

[66] Alain Mesphier ,Pierre Bloc-Duraffour, **Tourisme dans le monde**,6ème Edition ,Bréal, Paris,2005,p53 .

[67] آسيا محمد إمام الأنصاري،إبراهيم خالد عواد،**إدارة المنشآت السياحية**،ط1،دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن،2002،ص 32.

-الإقامة في الفنادق؛

-استخدام وسائل النقل (جوي،بحري،بري)؛

-الإنفاق الاستهلاكي الضروري للحياة(الغداء مثلا)؛

- الإنفاق على المشتريات السلعية؛

-رسوم التأشيرات المفروضة على السياح؛

-رسوم الهبوط و مغادرة الموانئ و المطارات التي تحصل من الشركات.

وعلى أية حال فقدوم الزوار الأجانب يسهم في تنشيط ميزان المدفوعات في البلدان التي تستضيفهم بما أنهم يدخلون إلى هذه البلدان عملات أجنبية كما أن تنقل المواطنين المقيمين إلي الخارج في إطار السياحة يؤدي إلى خروج العملات ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات و يمثل النشاط السياحي موردا هاما للعديد من الدول ومن بين الدول التي تسجل ميزان سياحي ايجابي بلدان OCDE منها الولايات المتحدة الأمريكية ب 43 مليار[68] دولار تليها اسبانيا ب 35 مليار دولار، فرنسا ب 13 مليار دولار و من البلدان الأقل تطورا تركيا حيث سجل ميزان المدفوعات السياحي11 مليار،ايطاليا 8.8 مليار،تايلندا ب 6.3 مليار دولار[69]

ثالثا: الأثر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية، و يمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة كما يلي[70]:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء فنادق...)؛

- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد؛

- فروق تحويل العملة؛

- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية و التكميلية) بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية و الخدمات لقطاعات اقتصادية أخري؛

- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

رابعا:الأثر على تنمية بعض المرافق الأساسية يظهر هذا الأثر بوضوح في الدول النامية التي لم تصل فيها المرافق الأساسية إلى مستواها المناسب،نظرا لانخفاض مستوى المعيشة و تنميتها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة و لذلك

---

[68] محمد فوزي شعوبي،مرجع سبق ذكره،ص 24.

[69] Alain Mesphier ,Pierre Bloc-Duraffour ,Op-cit ,p52.

[70] موسى سعداوي،حكيم بوجطو،**أهمية مقومات السياحية الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**،الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة،جامعة بسكرة،2010،ص 5.

فإن تقدم السياحة و ما يترتب عنها من دخل سريع بالعملات الصعبة[71] يزيد من قدرة الدولة على زيادة الاستثمارات في البنى التحتية و المتمثلة في: المطارات، الطرق، الموانئ،معامل تنقية المياه، المتاحف ... و غيرها و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي للمقيمين و السياح على حد سواء[72]

خامسا:الأثر على الأنشطة الاقتصادية الأخرى:إن الإنفاق السياحي لا يؤثر بطريقة مباشرة فقط بل يساعد على العديد من الأنشطة الأخرى التي تزود النشاط السياحي بالسلع و الخدمات،كما تؤدي السياحة إلى تطوير و تنمية المناطق المعزولة نتيجة الاستثمارات التي تصحب دخول المشروعات السياحية الأمر الذي يترتب عليه إعادة توزيع الدخل،كما أن الدراسات تشير إلى أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانيتهم للإنفاق على المشتريات من الدول التي يزورونها حيث يعتبر هذا الإنفاق تصدير للمنتجات الوطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي حيث كلما زادت حركة السياحة كلما ارتفعت حصيلة هذا النوع من التصدير[73].

المطلب الثاني: أهمية و أثر السياحة على الجانب الاجتماعي و الثقافي

قد يؤدي التطور الاقتصادي و التقدم التكنولوجي و احتكاك واختلاط السكان بالسائحين ذوي اللغات والثقافات و العادات و الديانات المختلفة إلى انعكاسات ايجابية كما قد تكون لها آثار سلبية.

أولا:الآثار الايجابية:

*__التوازن الاجتماعي__:حيث تتقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد و العاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر.

*__النمو الحضاري__: نتيجة للحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية،و بذلك تعتبر السياحة سببا رئيسيا من أسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية الأثرية و الطبيعية.

كما تمثل وسيلة حضارية اجتماعية لنقل و تبادل الثقافات و الحضارات بين شعوب العالم المختلفة فعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية حيث تنتقل اللغات و المعتقدات الفكرية و الفنون و الآداب ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة إليها فتؤثر فيها ثقافيا و تتأثر هي أيضا بما في الدول السياحية من ثقافة و حضارة و بذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع[74].

---

[71] محمد صبحي عبد الحكيم،حمدي أحمد الديب،**جغرافية السياحة**،ط 2،مكتبة الأنجلو،مصر،2001،ص 160.

[72] أحمد قايد نور الدين،**الأهمية و الأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة– حالة الجزائر**– الملتقى الوطني حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية السياحة،جامعة بسكرة،2010،ص 4.

[73] محمد صبحي عبد الحكيم،حمدي أحمد الديب،مرجع سبق ذكره،ص 158.

[74] محمد منير حجاب،**الإعلام السياحي**،ط1،دار الفجر للنشر و التوزيع، 2002،ص 28.

***التبادل الثقافي**: يعد الوعي بالتبادل الثقافي أحد أهم التأثيرات الايجابية للسياحة حيث يعمل على تنمية التفاهم بين الشعوب و الذي أصبح الآن فرصة متاحة لتبادل المعرفة و الأفكار كما أن أبناء هذه الشعوب المضيفة يتعرفون على عادات و سلوكيات الزائرين و لذلك تتقارب المسافات الاجتماعية بينهم و هذا بدوره يعمل على دعم التراث الإنساني و اتساع الحلقة الحضارية على مستوى العالم،ولم تصبح السياحة إشباعا للفضول و حسب و إنما تعمل على اكتساب الاحترام و التعاون المتبادل و تبادل المعارف و القيم الثقافية[75].

***الاهتمام بالتراث**:تؤدي السياحة إلى الاهتمام بالقيم الجمالية و المعالم الفنية في الدول المستقبلة للسياحة و يكون ذلك من خلال الفنون و المهارات الخاصة بهم مثل الرقص الشعبي، و الاحتفالات الخاصة بالأعياد و المناسبات وحفلات الزواج،بالإضافة إلى إحياء بعض العادات الدينية و أنشطة أوقات الفراغ التي تجذب السواح لمشاهدة ذلك حيث ينتقل التراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة،فالسمات الثقافية لها قدرة هائلة على الانتقال عبر الزمن.

ثانيا:الآثار السلبية:

على الرغم من وجود آثار ايجابية للسياحة على الناحية الاجتماعية و الثقافية فهي لها آثار سلبية على البلد المضيف و هي كالتالي[76]:

***التحولات الاجتماعية**:إن النشاط الاقتصادي يتطلب الاهتمام بالمناطق السياحية المختلفة و تنميتها و إعدادها لاستقبال السائحين بما في ذلك أماكن الإقامة المختلفة (قرى سياحية و فنادق ومنتجعات) و يتولد عن ذلك قيم و تقاليد جديدة و غير مألوفة بصورة سريعة و مفاجئة بالنسبة لسكان هذه المناطق تختلف عن موروثاتهم الحضارية و الاجتماعية التي نشؤ و تربوا عليها مما يؤدي إلى تحولات و تغيرات جذرية في هذه المنتجعات.

***انتشار عوامل الفساد و التدهور الاجتماعي و الثقافي**:تعاني بعض الدول من انخفاض مستويات المعيشة ونقص الإمكانيات المتاحة في الوقت الذي توفد إلى الدول أنماط مختلفة من السائحين بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية مما يؤدي إلى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة و إن كانت بوسائل غير مشروعة،فتظهر عند كافة الوسطاء و المستغلين للسائح في مختلف المجالات و المروجين لبعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل: التسلية و الترفيه و المتعة.

***التصادم الثقافي**:تتعارض و تختلف الأفكار و الأساليب الغالبة في المجتمع و القادمة من الخارج نتيجة لسلوك بعض السائحين و تصرفاتهم التي لا تعبر بالضرورة عن أسلوب حياتهم اليومية في بلادهم و إنما ذلك راجع

---

[75] وفاء زكي إبراهيم،مرجع سبق ذكره،ص 184.

[76] نعيم الظاهر،سراب الياس،مرجع سبق ذكره،ص ص،97-98.

لأسباب منها الميل إلى حب المغامرة و حب الاستطلاع الأمر الذي يؤدي إلى إثارة وضيق أفراد البلد المضيف و رفضهم للسياحة.

المطلب الثالث:أهمية و آثر السياحة على الجانب البيئي

أولا:الآثار الإيجابية

كأي قطاع اقتصادي آخر فإن قطاع السياحة يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية و من الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية و تتمثل السياحة في مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال انتقالهم المؤقت إلى مناطق غير أماكن سكنهم الدائم و يمكن تلخيص الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة فيما يلي:[77]

-تعود السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة و المواقع والمعالم التاريخية و الحياة البرية؛

-إن التراث التاريخي و الثقافي يحدد جاذبية بلد ما للسياح كما يشجع الحكومات المحافظة على معالمه و لذا فإن كثير من الدول تبذل جهودا كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن و القرى و المناطق الأثرية الجمالية و خاصة ذات الأهمية التاريخية و الفنية؛

-يعتبر النشاط السياحي وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة و نشر التوعية بين السياح و أصحاب المشاريع و الحكومة و السكان المحليين؛

-توليد الأموال تساهم في المحافظة على الطبيعة و البيئة و بذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية.

ثانيا:الآثار السلبية:إن وجود الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة لا يمنع من وجود بعض الآثار السلبية و هي:

1-أثر السياحة على النظم الإيكولوجية:

إن النشاط السياحي يتداخل مع الحياة النباتية و البرية و تسبب بدلك أضرار لا رجعة فيها على النظم الإيكولوجية خاصة إذا لم تكن البنية التحتية على استعداد كاف لاستيعاب هذا النشاط،كما يمكن للنشاط السياحي أن يؤدي إلى اضطراب في الحياة البرية و تزايد الضغوط على الأنواع المهددة بالانقراض فظاهرة التذكارات السياحية تؤدي إلى تدمير البيئة البرية إذ أن عمليات قتل الحيوانات بغرض التجارة قد زادت نتيجة للطلب المتزايد على التذكارات التي تأخذ شكل فراء و جلود و قرون...الخ كما يمكن أن يؤدي إلى إزالة النباتات من خلال زيادة الطلب على الحطب و تهديد للمناطق الهشة مثل الغابات و الأراضي الرطبة و أشجار

[77]Sounh Manivong, Souxay Sipaseuth, **Environmental impacts of Trade liberalization in the tourism sector**, commissioned for the rapid trade and environment assessment project,December,2007,p02.

المانغروف،كما تهدد أيضا الشعاب المرجانية و النظم الإيكولوجية البحرية نتيجة لزيادة النفايات و المواد الكيميائية الغير معالجة و بذلك يلحق الضرر بقيمتها السياحية.

هذا و تهدد السياحة النظم الإيكولوجية الهشة في المناطق الجبلية من خلال المشي و ممارسة التزلج على الجليد فهي واحدة من أخطر المشاكل البيئية في البلدان النامية الجبلية،بالإضافة إلى مشكلة إزالة الغابات الناجمة عن زيادة استهلاك الحطب فهذه النتائج في كثير من الأحيان لا تؤدي إلى تدمير النظم الإيكولوجية المحلية فقط و لكن أيضا تسريع عملية التعرية و الانهيارات الأرضية.[78]

2-التلوث و النفايات:

بالإضافة إلى كون السياحة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد المحلية الطبيعية فهي نشاط يولد أيضا النفايات السائلة و الصلبة و التي أصبحت مشكلة بالنسبة للعديد من البلدان التي تفتقر إلى القدرة على معالجتها.

و بغض النظر عن تلوث المياه العذبة بمياه الصرف الصحي فالنشاط السياحي يؤدي أيضا إلى تلوث الأرض و التلوث الناتج عن الضوضاء التي تحدثها وسائل النقل و تلوث المناطق الساحلية و الشواطئ الناجمة عن الفنادق و السفن و تشير التقديرات إلى أن السفن السياحية في بحر الكاريبي وحدها تنتج 70000 طن من النفايات،كما أن استهلاك الطاقة في الفنادق المستخدمة في تكييف الهواء و الوقود المستخدم في العمليات المرتبطة بالنشاط السياحي كالنقل،التدفئة،الطهي...و التي تساهم بشكل كبير في تلوث الهواء للعديد من البلدان المضيفة[79].

3-الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية:

إن تطوير السياحة و البنى التحتية ذات الصلة بهذا النشاط غالبا ما يسبب تدهور التربة مثل تآكل التربة و الكثبان الرملية وتدهور المناظر الطبيعية بسبب التوسع العمراني.

إن مصادر المياه العذبة محدودة في بعض المناطق و يتم استغلالها في صناعة السياحة بالإضافة إلى سلوك السائح الغير عقلاني فحسب التقديرات تبين أن السائح يستعمل مرتين المياه أكثر من المقيم بالإضافة إلى أن بعض

---

[78]Frederico Neto, **Sustainable Tourism**, **Environmental protection and natural resource management**: **paradise on earth?** International colloquium on regional governance and sustainable development in tourism-driven economic,Mexico,20 -22 February 2002 ,p 08.

[79]Ibid,p09.

احتياجات الأنشطة الترفيهية مثل حمامات السباحة و ملاعب الغولف،فإذا كانت السياحة تؤدي إلى ندرة المياه فهي كذلك تؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد المحلية مثل:الطاقة،الغذاء و المواد الأولية. [80]

[80]Jeane-Cherles, Briquet- Laugier, **le Tourisme durable dans les pays méditerranéens ;état des lieux et nouveaux cadre d'analyse** ,communication pour le cinquième colloque international « Energies ,changements climatiques et développement durable Hammamet (Tunisie),15 -17 juin 2009,p9 .

الفصل الثاني:

السياحة المستدامة

مقدمة الفصل:

إن المتتبع لتاريخ التنمية يجد أنه قد طرأ تطور مستمر و واضح لمفهوم و محتوى هذه الأخيرة و كان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات و انعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن،فقد ولد هذا المفهوم ناقصا و غير مكتمل المعنى ففي بادئ الأمر كان لفظ التنمية يعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها،لكن هذا المفهوم بقي أسير الأبعاد الاقتصادية المادية لعملية تطوير المجتمعات و ترقيتها فالتعليم يقاس بالبنية المادية و ليس بالتنشئة الاجتماعية و مضمونها الثقافي و الأخلاقي،و الاقتصاد يقاس بسوق العمل والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة و ليس بمعيار التوزيع و تطوير زيادة الموارد و القدرات.

و مع تفاقم مشكلة التدهور البيئي و بداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية و بعد أن دقت منظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر و نبهت إلى المخاطر التي يتعرض لها كوكب الأرض جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة و خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم التنمية عبر الزمن من التنمية باعتبارها مرادفا للنمو إلى تنمية اجتماعية ثم الوقوف عند التنمية المستدامة من حيث التاريخ المبادئ الأبعاد و المؤشرات و في الأخير السياحة المستدامة و المحميات الطبيعية.

المبحث الأول:الإطار النظري للتنمية

إن الناظر في سيرورة حقل دراسات التنمية يجد أن هذا الحقل قد ولد غير مكتمل المعنى و لعل تحليل التطور الذي مر به مفهوم التنمية ففي بادئ الأمر كانت التنمية كلفظ تعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها تتم على مستوى البنى الاقتصادية و التكنولوجية و تطوير الوسائل المعيشية أي أن هذا المفهوم على الرغم من ادعاءه الشمول إلا أنه ظل ناقص المعنى لهذا أضيف له لفظ الشاملة و المستدامة.

المطلب الأول: مراحل تطور التنمية

مر مفهوم التنمية بمراحل هي:

أولا:التنمية باعتبارها مرادفا للنمو الاقتصادي

تمتد هذه المرحلة من الخمسينات إلى أوائل الستينات من القرن الماضي حيث ساوت خلال هذه الفترة بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي و تم تعريفها بالزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني و قد كانت السياسات التي تم تبنيها خلال تلك الفترة ناجحة[81] حيث تأخذ قدرة المجتمع على توسع و زيادة الناتج بمعدلات أسرع من نمو سكان الدول من خلال استخدام معدلات و مستويات نمو الناتج القومي الحقيقي للفرد لقياس الرفاهية الاقتصادية العامة التي يتمتع بها السكان أي كم السلع و الخدمات الحقيقية المتاحة للمواطنين من أجل الاستهلاك أو الاستثمار[82] فمثلا تبين الإحصائيات أنه بين عامي 1950و 1975 م وصل معدل النمو في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 3.4 %سنويا لجميع الدول النامية و عليه كانت التنمية قبل فترة السبعينات غالبا ما ينظر إليها على أنها ظاهرة اقتصادية و التي يجب من خلالها تحقيق مكاسب سريعة في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي و نصيب كل فرد منه.

و يعد نموذج روستو المعروف باسم مراحل النمو أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية و محتواها في هذه المرحلة حيث صنفها إلى خمس مراحل هي[83]:

1- **مرحلة المجتمع التقليدي**: من أهم سماته غلبة الطابع الزراعي البدائي على الحياة الاقتصادية و سيطرة التقاليد و الأعراف الاجتماعية التي تعمر طويلا و سيادة الجماعات ذات النفوذ و الإقطاعيين و التطور البطيء لهذه المجتمعات.

---

[81] دوناتو رومانو ،**الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة**، ورقة عمل تدريبية،المركز الوطني للسياسات الزراعية،دمشق،2003،ص51.

[82] ميشال تودارو،ترجمة محمود حسن مدني و محمود حامد،**التنمية الاقتصادية**،دار المريخ للنشر،السعودية،2009،ص51.

[83] فالي نبيلة،**التنمية:من النمو إلى الاستدامة**،الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،07-08/أفريل/2008م،جامعة سطيف،ص 224.

2- **مرحلة التهيئ للانطلاق**:تعتبر هذه المرحلة انتقالية يتهيأ فيها المجتمع للتخلص التدريجي من مرحلته التقليدية استعدادا لاستقبال مرحلة الانطلاق مع توفر شروط اقتصادية و سياسية و اجتماعية معينة لتهيئة مرحلة التهيؤ فيتحول المجتمع من نظام الاقتصاد المعيشي الزراعي المتخلف إلى نظام معاملات اقتصاد السوق المتقدم

كما اشترط روستو ضرورة انخفاض معدل المواليد لكي لا تستمر البطالة المقنعة التي كانت سائدة في المرحلة التقليدية الزراعية و لابد من ظهور طبقة واعية تحظى بدعم المواطنين إيمانا منهم بضرورة التغيير وبناء مجتمع حديث.

3- **مرحلة الانطلاق**: تعتبر هذه المرحلة مهمة و حساسة حيث يتم فيها القضاء على القوى التي تعترض طريق النمو و تعبأ فيها طاقات المجتمع،و يشترط روستو توفر شروط أساسية لهذه المرحلة منها ارتفاع معدل الادخار و معدل الاستثمار عند المواطنين بنسبة 5-10 %من صافي الدخل القومي ثم تنمية قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرائدة حتى ينشط الإنتاج في قطاعات أخرى و يزدهر النمو الاقتصادي القومي.

4- **مرحلة النضج**: تتغير هذه المرحلة بزيادة نسبة الاستثمار من 10-20 %من الدخل القومي بحيث تصبح زيادة معدل الإنتاج تفوق نسبة الزيادة في معدل نمو السكان ثم يبدأ الاقتصاد يزدهر في المجال التجاري الدولي فتزداد الصادرات و تزداد طاقة أفراد المجتمع الشرائية.

5- **مرحلة الاستهلاك الوفير**: هنا يتم انتقال النشاط الاقتصادي إلى قطاع الخدمات و إنتاج السلع المعمرة كالأجهزة الكهربائية و صناعة التكنولوجيا المتقدمة في مختلف المجالات و تقل نسبة العاملين في القطاعين الزراعي و الصناعي التقليدي و تشهد المجتمعات المتقدمة في هذه المرحلة ارتفاع متوسط دخل الفرد يفوق بكثير معدل ما يحتاجه في إنفاقه على المأكل و المشرب و المسكن، كما يلاحظ زيادة نسبة السكان القاطنين بالمدن و ضواحيها بما يترتب عليه بالتالي زيادة تمتع المواطنين بالخدمات الصحية والثقافية و الترفيهية.

ثانيا: التنمية الاجتماعية

امتدت هذه الفترة من منتصف الستينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين حيث أدركت العديد من الدول أنه رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة إلا أن مستويات معيشة السكان ظلت دون تغيير و قد طالب الكثير من الاقتصاديين بعدم التركيز على الناتج القومي الإجمالي فقط،و الاهتمام بالجوانب الاجتماعية الأخرى برفع شعار"إعادة التوزيع من النمو" الذي يمكن أن يحسن ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى حيث

أصبحت الزراعة هي القطاع الذي يحظى بالأولوية على اعتبار انه يتمتع بإمكانيات القضاء على سوء التغذية و الجوع و استيعاب الفائض من اليد العاملة و زيادة الأرباح،كما تم تشجيع التصنيع الذي يستوجب قدرا كبيرا من اليد العاملة و يفتح الأسواق الخارجية للزراعة و التجارة.

و تتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر و البطالة و اللامساواة في التوزيع،فالتنمية في نظره هي مكافحة كل هذه المشاكل فإذا تفاقمت حدة واحدة أو أكثر منها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي و الفردي، فقد شهدت الكثير من الدول النامية معدلات نمو عالية نسبيا لمتوسط دخل الفرد أثناء فترة الستينات و السبعينات لكنها فشلت في تخفيض و مواجهة البطالة و عدم المساواة[84]

و قد ناصر البنك الدولي النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات حيث انضم إلى الذين ينظرون لعملية التنمية بمنظور أوسع و أشمل حيث أكد قائلا:"أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة خاصة في دول العالم الفقيرة، فجودة حياة أفضل تفضل بشكل عام عن مجرد تحقيق دخول أعلى و لكنها تستلزم أكثر بكثير من ذلك أنها تتناول موضوعات مهمة نسبيا مثل:تعليم أفضل،مستويات أعلى من التغذية و الصحة، فقر أقل، بيئة أنقى،توازن أكثر و مساواة في الفرص،حرية شخصية و فردية أكبر و حياة أغنى بالثقافة".

و عليه فإن مفهوم التنمية بهذه الفترة أكثر اتساعا و شمولا عن تلك المفاهيم التنموية التي كانت سائدة أعقاب الحرب العالمية الثانية، و التي تسند على أن التنمية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع و خدمات إنما أصبحت ترتبط بجودة حياة البشر مثل:الفقر،الصحة،القدرة على الإبداع و المساواة بين الجنسين.

لكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى و وضعت الحلول لكل مشكلة على حدا الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات هذا ما دفع إلى تعزيز التنمية المستدامة التي تعنى بجميع جوانب التنمية[85].

---

[84] ميشال تودارو،مرجع سبق ذكره،ص 52.

[85] غنيم محمد غنيم،ماجدة أبو زنط،**التنمية المستديمة**،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2007،ص 91.

المطلب الثاني: السياق التاريخي و مفهوم التنمية المستدامة:

أولا: السياق التاريخي

بحلول أواخر السبعينات و بداية الثمانينات ظهرت نظريات تنموية أكثر تقدما و كانت هذه الأخيرة تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا و شمولا بالنسبة للنمو و التنمية حيث تم التطرق إلى مسائل اجتماعية و بيئية مثل: الفقر،نضوب الموارد الطبيعية،التلوث...وقد بنت التوقعات العالمية بأنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديموغرافي و الأنماط الاستهلاكية، فستزداد الضغوط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية تفوق قدرتها الإستعابية و لعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة و التنمية المستدامة هو إنشاء نادي روما سنة1968 م الذي ضم عدد من العلماء و المفكرين و الاقتصاديين و كذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم حيث دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

و خلال نفس السنة انعقدت الدورة الخامسة و الأربعين للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي (الأمم المتحدة 1968 م) حيث اتخذ قرار أكد فيه الحاجة لإجراء مكثف على المستويين الوطني و الدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة، و دعت إلى عقد مؤتمر سنة 1972م حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية مؤلفة من ممثلي 27 دولة[86]

و في نفس السنة أصدر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري و علاقة ذلك بالموارد الاقتصادية و توقعاته حتى عام 2100 و لعل من أهم نتائجه هو أن مسار النمو الاقتصادي في العالم سوف يحدث خللا بسبب التلوث و نضوب الموارد الطبيعية،و تعرية التربة ...الخ و أنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل و أن استنزاف الموارد المتجددة و الغير متجددة يهدد الأجيال الحالية والمستقبلية[87]

كما تم نشر دراسة جاي فورستر بعنوان"حدود النمو" التي احتوت على نموذج رياضي لخمس متغيرات أساسية وهي استنزاف الموارد الطبيعية،النمو السكاني،التصنيع،سوء التغذية،تدهور البيئة،حيث أبرزت الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمس و أثرها على كوكب الأرض لمدة ثلاثين سنة[88]

و بتاريخ 16جوان من نفس السنة عقدت الأمم المتحدة مؤتمر بستوكهولم بحضور 112 دولة و الذي يظهر لأول مرة العلاقة بين المجتمع و الخطر البيئي و الفعالية الاقتصادية [89]

---

[86] عماري عمار،**إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**،الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،07-08/أفريل/2008م جامعة سطيف،ص36.

[87] فروحات حدة،**استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة–حالة الجزائر**–مجلة الباحث،العدد 7، ورقلة، 2009،ص 125.

[88] طاهر خامرة،**المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة–حالة الجزائر**–جامعة ورقلة،2007،ص 25.

.

في سنة 1987م قدمت اللجنة الدولية للبيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة تقرير بعنوان **"مستقبلنا المشترك"** و يعرف كذلك بتقرير برانتدلاند Bruntland حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة و تم بلورة تعريف دقيق لها و قد كانت رسالة هذا التقرير دعوة إلى مراعاة الموارد البيئية و تلبية الحاجات المستقبلية[90]

إن هذا الكتاب الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية و بيئية و قد وضح أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال و الجنوب في الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شرط الاستدامة حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقياس الحاضر،فإنها تبدو عاجزة و ضارة بمقياس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك و استنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة و بذلك فهو يتوجه بتوصياته إلى الأفراد و المؤسسات الحاكمة في الدول كافة و يدعوهم جميعا إلى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة[91]

بعد مرور خمس سنوات من مؤتمر البيئة و التنمية انعقد **مؤتمر ريو ديجانيرو** بالبرازيل بحضور عدد من الدول حيث تبنى فكرة التنمية المستدامة و جعلها مصدر خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي و العشرين حيث برزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي،وبذلك كان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المختلفة و الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض و قد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية و استمرار التلوث و الاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة و النتائج التي تمخض عنها مؤتمر ريو تعتبر معالم بيئية و تنموية بارزة هي[92]:

***الأجندة:** و هي عبارة عن "خطة عمل" دولية للتنمية المستدامة و تقسم إلى أربعة مجالات في أربعين بندا تغطي نطاقا واسعا من المجالات التي تسعى إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية و تعزيز دور المجموعات المختلفة في إدارة الموارد الطبيعية،كما تتعرض أجندة الواحد و العشرين إلى مواضيع تنموية اجتماعية واقتصادية مثل:محاربة الفقر و تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك و غيرها و تعتبر أجندة القرن الواحد والعشرين انجازا تاريخيا حيث أدمج الاهتمامات البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية و يحتوي جدول الأعمال على مجموعة واسعة من توصيات العمل 2500 توصية و مقترحات مفصلة لكيفية الحد من أنماط الاستهلاك مكافحة الفقر و حماية الغلاف الجوي و التنوع البيولوجي و تشجيع الزراعة المستدامة.

* **إعلان ريو:** يتشكل إعلان ريو الذي أقرته قمة الأرض 1992م من سبعة و ستون مبدأ لتوجيه العمل البيئي و التنموي،بعض هذه المبادئ يتناول الاهتمامات التنموية في التركيز على الحق في التنمية

---

[90] Yvette Lazzeri, **le Développement durable du concept à la mesure**, l'harmattan, Paris,2008,p13

[91] زرنوخ ياسمينة،**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** ،مذكرة ماجيستير، فرع تخطيط،2005-2006،ص 126.

[92] باتر محمد علي وردم،**العالم ليس للبيع**،ط1،الأهلية للنشر و التوزيع،عمان،2003،ص195.

ومكافحة الفقر في حين تركز مبادئ أخرى على حقوق و أدوار المجموعات الاجتماعية و من المبادئ التي جاء بها[93]:

- أن الإنسان يأتي في مركز اهتمام التنمية المستدامة بمعنى أن له الحق في حياة صحية؛
- للحكومات الحق في استغلال مواردها دون التسبب في ضرر بيئي للدول الأخرى؛
- المشاركة الكاملة للمرأة أمر ضروري من اجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- أن الدول المتقدمة تقر بمسؤوليتها في تحقيق التنمية المستدامة نظرا للأثر الحاصل من مجتمعاتها.

* **اتفاقية التنوع البيولوجي**: تسعى هذه الاتفاقية إلى حماية التنوع البيولوجي لكوكب الأرض من خلال حماية الأنواع و النظم البيئية،و قد خاضت الحكومات المختلفة نقاشا أفضى إلى اتفاق ملحق بهذه الاتفاقية يتناول المخاطر الناتجة عن التجارة بالكائنات الحية المعدلة وراثيا و في جانفي2002 م جرى تبني بروتوكول كارتاخينا حول الأمن البيولوجي و الذي يسمح للحكومات بالإشارة في حال رغبتها أو عدمها في قبول السلع الزراعية المحتوية على الكائنات المعدلة وراثيا و التي يجب أن يظهر ذلك عليها بوضوح من خلال الملصق.

***اتفاقية التغير المناخي**:تطرق إلى أن التغير المناخي الحاصل إنما هو مشكلة جدية تهدد العالم و أن الخطوات الواجب إتباعها لا تحتمل التأخير أو انتظار نتائج دراسات العلماء الغير المؤكدة و على الدول تخصيص ميزانيات لتنفيذ بنود الاتفاقية سنة 1998م و التوقيع على بروتوكول كيوتو الذي يحدد التزامات للحد من تأثير الغازات.

مؤتمر كيوتو 1998 يهدف هذا المؤتمر أساسا إلى الوصول إلى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل الإنسان في النظام المناخي في إطار فترة زمنية كافية،و وسط انقسام حاد بين دول العالم و خلافات بين الدول المتقدمة و المتخلفة تبني مؤتمر الأطراف في نهاية اجتماعات دورته الثالثة في كيوتو اليابان "بروتوكول كيوتو" الذي نص على أن تقوم الدول الصناعية ككل بتخفيض إنبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بما نسبته 5.2% من مستويات انبعاث هذه الغازات و سيكون معدل الخفض في الولايات المتحدة الأمريكية 7%،الاتحاد الأوروبي8 %،اليابان 6%،كندا 6 %[94].

كما حدد البرتوكول ستة غازات تخضع للاتفاقية و هي ثاني أكسيد الكربون (CO2) الميثان،أكسيد النيتروز(N2O) المركبات الكربونية الفلورية المشبعة (PFCS) سادس فلوريد الكبريت (SF6) و من أهم الإجراءات و التدابير التي نص عليها البرتوكول و التي يتوجب على الدول الصناعية اتخاذها ما يلي[95]:

---

[93] باتر محمد علي وردم ،مرجع سبق ذكره،ص ص،196-197.

[94] رولا فؤاد نصر الدين،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،**آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو**،الكويت،2007،ص6.

[95] نفس المرجع،ص 10.

- رفع كفاءة الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية؛
- حماية الغابات و زيادة مساحة الغطاء الأخضر و تحسين أساليب الزراعة؛
- التوسع في زيادة استخدام مصادر الطاقة البديلة و تطوير تقنيات التخلص من ثاني أكسيد الكربون؛
- تنفيذ التدابير المناسبة لخفض الانبعاثات في قطاع النقل؛
- الحد من انبعاث غاز الميثان في عمليات إنتاج و نقل توزيع الطاقة؛
- تخفيض الآثار السلبية لتغير المناخ و كذلك الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية خاصة الدول النامية التي تعتمد اقتصادياتها على الوقود الأحفوري.

مؤتمر جوهانزبورغ2002 انعقد في جنوب إفريقيا بين 26 أوث و 4 سبتمبر و قد حضي باهتمام بالغ من قبل خبراء و أخصائي البيئة و الناشطين على الصعيد العالمي و قد خرج مؤتمر التنمية المستدامة بخطة عمل طويلة أبرز بنودها:

- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو سنة 1992؛
- إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية و محاربة الفقر و تشجيع حركة التجارة العالمية؛
- تعهد الشعوب بخفض عدد السكان المحرومين من الصرف الصحي بمقدار النصف بحلول عام 2015م كما تعهدت الولايات المتحدة بتقديم 970 مليون دولار للمشاريع المرتبطة بذلك؛
- تعهد المشاركون بزيادة كفاءة الطاقة النفطية كما أعلن الاتحاد الأوروبي على شراكة قيمتها 400 مليون دولار؛
- ضرورة تقليص الفجوة بين دول الشمال و الجنوب و توفير الإمكانيات المادية و البشرية للقضاء على الفقر.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة

استخدم مفهوم التنمية المستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy و علم الايكولوجي Ecology على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي،حيث يبدأ كل منهما بالجذر eco الذي يعني بالعربية البيت أو المنزل و لو افترضنا هنا أن البيت هو إقليم فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة و التحليل العلاقة بين أنواع و خصائص مكونات المدينة أو الإقليم.

أما عن المفهوم العلمي فقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة ما يزيد عن ستين تعريفا منها تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة سنة 1987م حيث عرفها على أنها:"التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" و في هذا التعريف نجد محتويين لهذه الفكرة هما [96]:

- مفهوم الحاجات الأساسية لاسيما أكثر و أشد الناس فقرا و أن تمنح لهم الأولوية.
- تشجيع التكنولوجيات التي تحافظ على البيئة و تلبي الاحتياجات الحالية و المستقبلية.

تعريف منظمة الغذاء العالمي (FAO) للتنمية المستدامة على أنها:"إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغيير التقني و المؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق و استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية أن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة و الغابات) تحمي الأرض و المياه و المصادر الوراثية و الحيوانية و لا تضر بالبيئة،و تتسم على أنها ملائمة من الناحية الفنية و مناسبة من الناحية الاقتصادية و مقبولة من الناحية الاجتماعية"[97]

تعريف **Yves Boquet** التنمية المستدامة أنها:"إشكالية حديثة نسبيا نتيجة التفكير العقلاني المتعلق بالتدهور النسبي الناتج عن التطور السريع للنشاطات الإنسانية فالتنمية المستدامة هي الطاقة التي يجب أن تحفظ قيمة الأجيال المستقبلية أو ترفع منها"[98]

أما تعريف **Sart Gogiterra 2006** "تنمية توفق بين التنمية البيئية الاقتصادية و الاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية،عادلة من الناحية الاجتماعية و ممكنة من الناحية البيئية،إنها تنمية تحترم الموارد الطبيعية و النظم البيئية و تدعم الحياة على الأرض و تضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي و الذي يتجلى بمكافحة الفقر و البطالة و عدم المساواة و البحث عن العدالة"[99]

و عليه من أكثر السيمات المميزة لهذه التعاريف ما يلي[100]:

- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة و التغير التقني للمؤسسات بما يضمن استمرار إرضاء حاجات الأجيال الحالية و المستقبلية؛
- التقليل من الظواهر و المشاكل التي تؤثر على البيئة؛

---

[96] Guide pratique de développement durable : un savoir faire à l'usage de tous, Afnor,2005,p 9 .

[97] كربالي بغداد،حمداني محمد، **استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد45،جامعة وهران،2010،ص 11.

[98] Ouvrage collectif sous la direction de Gabriel Wackerman, **le Développement durable**, Edition Ellipses,2008,p31 .

[99] ريدة ديب، سليمان مهنا،**التخطيط من أجل التنمية المستدامة**،مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسة،المجلد25،العدد الأول،2009،ص 3.

[100] استنتاج من التعاريف

- تحقيق النمو الاقتصادي لا يكون على حساب الأفراد و البيئة على اعتبار أنها عملية متكاملة و ليست متناقضة.

المبحث الثاني:التنمية المستدامة مبادئها، أبعادها و مؤشراتها

المطلب الأول: مبادئ و أبعاد التنمية المستدامة

أولا:مبادئ التنمية المستدامة

يمكن إبراز المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات الاجتماعية الأخلاقية و السياسية.

1- **المشاركة:** بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات و الآليات أو التأثير عليها،و ذلك من اجل زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية و مثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية[101]:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة المشاريع البيئية؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي؛
- أن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغير.

2- **حسن الإدارة و المساءلة:**أي خضوع أهل الحكم و الإدارة إلى مبادئ الشفافية،المحاسبة،الحوار،الرقابة والمسؤولية من أجل تجنب الفساد و جميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

3- **التضامن:** أي التضامن بين الأجيال و الفئات الاجتماعية داخل المجتمع و بين المجتمعات الأخرى و ذلك من خلال الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية و عدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة و تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

4- **حماية التنوع البيولوجي و الحفاظ على الموارد الطبيعية:** يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الانقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية و تشجيع استخدام الطاقات المتجددة،فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أقل بكثير و أكثر فعالية من العلاج حيث تسعى

[101]Jean Luc Bourdages, **le Développement durable**, Edition bibliothèque du parlement Canada,1997,p7-11.

معظم البلدان الآن إلى تقييم و تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات في البنية التحتية و تضع معظمها في الحسبان التكاليف عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة[102].

5- **تحقيق المعرفة:** يجب أخذ التدابير لتعزيز التعليم و الوصول إلى معلومات تحفز الابتكار و الوعي و المشاركة الفعالة للجميع من أجل التنمية المستدامة.

6- **استيعاب التكاليف:** بمعنى أن قيمة السلع و الخدمات يجب أن تعكس جميع التكاليف خلال دورة حياتها من التصميم و الاستهلاك إلى التخلص النهائي.

7- **الإنتاج و الاستهلاك المسؤول:** يجب إجراء تغييرات في الإنتاج والاستهلاك حتى تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاستمرار من الناحية الاجتماعية و البيئية باعتماد الكفاءة البيئية من خلال تجنب النفايات و حسن استخدام الموارد. [103]

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة تتمثل في البعد الاقتصادي،البعد الاجتماعي والبعد البيئي والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى و الأهمية و فيما يلي عرض للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

أ- البعد الاقتصادي:

1- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية و من ذلك مثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة و في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE أعلى ب 10 مرات في المتوسط في البلدان النامية مجتمعة،كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90 % من الناتج العالمي و تمتلك حوالي 84 % من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين يبلغ عدد سكانها 25 % من سكان الكرة الأرضية وهي تستهلك 12 ضعف ما تستهلكه دول الجنوب و يبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود 20 ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب[104].

---

[102] غالب محمود حسين السالم،**واقع و إمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس**،أطروحة دكتوراه،جامعة فلسطين،2008،ص 33.

[103] Développement durable environnement et parcs ,Québec, article 6, pp 1-2.

[104] بوعشة مبارك،التنمية المستدامة:**مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم و الأبعاد**،الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،07-08/أفريل/2008م،جامعة سطيف،ص 58.

1- الحد من التفاوت في المداخيل: التنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية و إتاحة حيازة الأراضي الواسعة و غير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أراضي في مناطق أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول النامية و تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية الغير رسمية وإكسابها الشرعية و تحسين فرص الحصول على الأراضي و التعليم و غير ذلك من الخدمات الاجتماعية التي لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل: ماليزيا، كوريا الجنوبية، تايوان ...الخ[105]

2- إيقاف تبذيذ الموارد: التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية، و ذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة بما يتيح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامها مع إمكانية تجدد الأنظمة البيئية و إحداث تغييرات جذرية في أسلوب الحياة، إلا انه يجب التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، و تعنى التنمية المستدامة أيضا تغيير الاستهلاك الذي يهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى كاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض[106].

3- المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر و تحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة و تعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.[107]

4- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي للموارد الطبيعية مثل المحروقات كان كبير، يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها الموارد المالية التقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، و في القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية

---

[105] عبد القادر بلخضر، **استراتيجيات الطاقة و إمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة-حالة الجزائر**- مذكرة ماجيستير، جامع البليدة، 2005، ص 99.

[106] نفس المرجع، ص 98.

[107] بن طيب هديات خديجة، بنيوب لطيفة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة (07-08/أفريل/2008م) ، جامعة سطيف، ص 272.

و العمل معها و في تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة و المشاركة للوصول إلى الفرص الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها و توفير الموارد التقنية و المالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية[108].

ب–الأبعاد الاجتماعية:

يمكن تلخيص الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة فيما يلي:

1–تثبيت النمو السكاني:إن الزيادة السكانية المرتفعة في كل سنة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة،إضافة إلى ذلك فإن 85 %من الزيادة تكون في الدول المتخلفة،و تعني التنمية المستدامة لهذا البعد العمل على تثبيت نمو السكان فالتزايد المستمر لهذا الأخير يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة و على إمكانيات الدول و قدرتها على توفير الخدمات اللازمة لجميع السكان على اعتبار أنه يعيق التنمية.

2– **حجم السكان و أهمية توزيعه**:إن النظرة الحاضرة للخصوبة تتنبأ بأن عدد سكان العالم يتزايد و هذا يشكل بدوره تهديد لقدرة الأرض على إعالة البشر،كما أن الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية لا سيما تطور المدن الكبيرة،لها عواقب بيئية ضخمة حيث تكثر النفايات و المواد الملوثة و التي لها خطورة على الأفراد و النظم الطبيعية المحيطة بها و عليه فإن التنمية الريفية ضرورة لتطور التنمية المستدامة و انتهاج أساليب الإصلاح الزراعي واستخدام طرق تكنولوجية متطورة للحد من الآثار البيئية للتحضر.[109]

ج– **الأبعاد البيئية**:تتلخص الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة فيما يلي:

1– **الاستخدام المستدام للأراضي**:تتمثل الآثار الرئيسية لتدهور الأراضي بتلوث تربة الأراضي الزراعية وإزالة الغطاء النباتي نتيجة عوامل التعرية و التملح،و تدهور الأراضي الرعوية و تناقص الغابات وزيادة رقعة التصحر،الأمر الذي يؤدي إلى ضغوط اقتصادية لذا يوصي بإعادة النظر في السياسات الزراعية بغية الوصول للاستخدام المستدام لها.

2– **تحسين الخدمات و البنية التحتية في المراكز الحضرية**:يؤدي التلوث الناجم عن مصادر عديدة لاسيما الصرف الصحي و وسائل النقل إلى آثار ضارة على صحة الإنسان،لذا أصبحت هناك ضرورة أو

---

[108] بوعشة مبارك،**مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم و الأبعاد**،مرجع سبق ذكره،ص 58.

[109] نفس المرجع ،ص 60.

حاجة ماسة إلى تطبيق إجراءات بيئية و الاستثمار في محطات معالجة النفايات و إلزام الجهات الملوثة بالمعايير البيئية و حدود الانبعاثات و ذلك لحماية الأفراد و تخفيض حدوث الأوبئة.[110]

3- **الاستخدام المستدام للموارد المائية**:إن الاستخدام الغير مستدام للموارد المائية من أكبر المشكلات البيئية التي تواجه العالم لذا يوصي بإعادة النظر في السياسات التي تتسبب في استنزاف هذه الموارد والوصول إلى الاستخدام الأمثل لها و وضع حد للاستخدامات المبددة و تحسين كفاءة شبكات المياه،ففي بعض المناطق يتم ضخ المياه الجوفية بمعدلات غير مستدامة بالإضافة إلى إلقاء النفايات الصناعية و الزراعية و البشرية التي تلوث المياه السطحية و الجوفية و تهددها للحياة[111].

4- **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية**:إن تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الانخفاض يؤدي إلى تقليص الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية و النباتية،كما تتعرض الغابات المدارية و النظم الإيكولوجية و الشعب المرجانية و الغابات الساحلية و غيرها من الأراضي الرطبة إلى تدمير سريع،كما أن انقراض الأنواع الحيوانية و النباتية آخذا في التسارع حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 25 ألف من الخلايا النباتية و الحيوانية في طريقها للانقراض،والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني صيانة ثراء الأرض من التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة و ذلك بإبطاء عمليات الانقراض و تدمير الملاجئ و إن أمكن وقفها[112].

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة و التي تساهم في تقييم مدى تقدم الدول و المؤسسات،و تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أولا:المؤشرات الاقتصادية

1- **أنماط الإنتاج و الاستهلاك**:إن الأنماط الغير مستدامة للإنتاج في الدول المتقدمة هي السبب الرئيسي لاستمرار استنزاف الموارد الطبيعية و تدهور البيئة فتغير هذه الأنماط يستدعي تظافر جهود كل من الحكومات و المنتجين و المستهلكين بحيث تتطلب التركيز بصورة أقل على استهلاك الموارد الطبيعية واستخدام تكنولوجيا موفرة للطاقة،و في جدول أعمال القرن الواحد و العشرين دعت البلدان إلى أن تأخذ زمام المبادرة لتعزيز أنماط الإنتاج و توصي بإجراءات للمساعدة على استهلاك و إنتاج أكثر استدامة و هي:

---

[110] مطانوس مخول،عدنان غانم، **نظم الإدارة البيئية و دورها في التنمية المستدامة**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد 25 ، العدد 02، 2009،ص48.

[111] نفس المرجع، ص 49.

[112] بن طيب هديات خديجة،بنيوب لطيفة،مرجع سبق ذكره،ص 275.

- تشجيع المزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة و الموارد؛
- التقليل من إنتاج النفايات؛
- مساعدة الأفراد على اتخاذ القرارات السليمة بيئيا.

و على الرغم من المجهوذات المبذولة من أجل زيادة كفاءة استخدام أكثر للمعدات و تقليل الطلب على الطاقة وإنتاج النفايات و استخدام نقل مستدام في الدول الصناعية نجد بالمقابل البلدان النامية بحاجة إلى زيادة في مجال خدمات الطاقة لتحسين مستوى معيشة السكان الذين يتزايد عددهم و حسب ما تشير إليه الإحصائيات فإن استخدام الطاقة ارتفع ب 74 % بين 1980و 1997م وإنتاج البلدان المتقدمة للنفايات سوف يتزايد ب 5 أضعاف بحلول عام 2025م أي بحوالي 6 مرات أعلى منه في البلدان المتخلفة،و هذه الأنماط الراهنة لاستخدام الطاقة ستضاعف المشكلة في المستقبل بشكل كبير على البيئة و صحة الإنسان[113].

2-الهيكل الاقتصادي: تعتبر التجارة و الاستثمار من العوامل الهامة في النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فتحسين فرص الوصول إلى الأسواق و نقل الموارد المالية و التكنولوجية و تخفيف عبئ الديون أمرا حاسما لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن استغلال الموارد الطبيعية و الاستهلاك و الإنتاج يرتبط ارتباطا و ثيقا بالنمو الاقتصادي فهو يمثل تحدي كبير للتأكد من أن النمو يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

إن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة لها علاقة مباشرة بالتنمية و تعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هي في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية و زيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير و لكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية،و عليه فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي:

- **الأداء الاقتصادي:** يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد و نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
- **التجارة:** و تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.

[113] Jeanne Disano ,**Indicator of sustainable development**: **guidelines and methodologies**, commissions of Sustainable développement, pp 51-52.

ثانيا:المؤشرات الاجتماعية

1- **العدالة الاجتماعية**:إن العدالة الاجتماعية واحدة من القيم الرئيسية الكامنة وراء التنمية المستدامة،إذ تعكس نوعية حياة الأفراد من الإنصاف و توزيع الموارد،كما تشمل توفير فرص العمل و تخفيف حدة الفقر و عدم التمييز بين الجنسين،فبالنظر إلى الأفراد الذين يعيشون في المناطق الفقيرة و المعزولة تزداد لديهم مشاكل سبل العيش و سوء التغذية و الأمية و انعدام الأمن و ازدياد الصراع و الفساد و زيادة السعي وراء سبل العيش يؤدي إلى استغلال الموارد و استنزافها،و كل هذا تطرق إليه جدول أعمال القرن الواحد و العشرين بالإضافة إلى عدة مؤتمرات منها إعلان فينا لحقوق الإنسان، مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل،المؤتمر الدولي للسكن و التنمية،المؤتمر الدولي الثاني للمستوطنات البشرية.

وعلى الرغم من المساعي المبذولة من قبل البلدان لمحاولة التوظيف الكامل و المساواة بين الرجل و المرأة إلا أنها فشلت في الكثير من النواحي فالكثير من الدول المتخلفة مازالت تعاني من تزايد الفقر،فبحسب تقرير البنك الدولي فإن أكثر من مليار شخص في العالم يعيشون في فقر مدقع و عدد الأفراد الذين يعيشون على أقل من 2 دولار يوميا في تزايد.

إن قضايا الفقر و عدم المساواة في الدخل و البطالة و المساواة بين الجنسين تمثل القضايا ذات الأولوية لمعظم البلدان و المجتمع الدولي و أكثر قضايا التنمية صعوبة في التحقيق و قد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية و هما:

- **الفقر**:يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر و نسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.
- **المساواة في النوع الاجتماعي**:و يمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجرة المرأة مقارنة بمعدل أجرة الرجل [114].

2- **الأمن**:إن المجتمع المدني و الحكم الراشد و الديموقراطية تقوم على تعزيز العدالة بوصفها عنصرا جوهريا وشرط للاستمرار الاجتماعي و السلام،هذا المناخ المستقر ضروري لدعم أهداف القضاء على الفقر والاستثمار الاقتصادي و المشاركة و سبل العيش المستدامة.

و يعتبر الأمن بعدا جديدا لمؤشرات التنمية المستدامة حيث يعكس أولوية متزايدة و في جدول أعمال القرن الواحد و العشرين تم منع الجريمة ضد الأطفال و المرأة و جرائم المخدرات كما دعت مؤتمر القمة العالمي للتنمية

[114]Jeanne Disano, Op-cit, p 29.

الاجتماعية حيث كانت الدول الأعضاء تشجع على معالجة مشاكل الجريمة و العنف و المخدرات باعتبارها من عوامل التفكك الاجتماعي،و يتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة[115].

3- السكان: هناك علاقة عكسية واضحة و لا جدال عليها ما بين النمو السكاني و التنمية المستدامة،فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية و نسبة التصنيع العشوائي و النمو الاقتصادي الغير مستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية و بالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة،و من المعروف أيضا أن النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية و اجتماعية كبيرة على الموارد و إلى سوء توزيع الدخل و زيادة نسبة الفقر و البطالة حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية و قد أصبحت النسبة المؤوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور اتجاه تخفيض النمو السكاني[116].

4- **التعليم:** إن التعليم عملية مستمرة طول العمر و متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة و قد تم التركيز عليه في فصول وثيقة الأجندة واحد و العشرين، حيث أن الاستثمار في التعليم و تنمية المهارات ضروري للأفراد خاصة للبلدان النامية من أجل المنافسة في ظل التغيير السريع للاقتصاد القائم على المعرفة و الذي يعزز إنتاجية العمل و القدرة على توليد دخل أكبر فالاستثمار في التعليم أساسي ليس فقط لنجاح الاقتصاد و إنما للمواطنين على اعتبار أنه أساس الديموقراطية و تعزيز الارتقاء و إعادة التدوير،فقد حققت الكثير من البلدان نجاحات ملموسة في هذا المجال لكن لا يزال هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي بدله،أما مؤشرات التعليم فهي:

- **مستوى التعليم:** يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- **محو الأمية:** يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع[117].

---

[115] Jeanne Disano, Op-cit, p 36

[116] باتر محمد علي وردم،مرجع سبق ذكره،ص 214.

[117] Shérri Torjman, **The social dimension of sustainable development**, coledon(institute of social policy) Commissioner of Environment and Sustainable Development,2000,p 4.

5- **الصحة العامة**:هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة و التنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي و رعاية صحية دقيقة هو من مبادئ التنمية المستدامة والعكس فإن الفقر و تزايد التهميش السكاني و تلوث البيئة المحيطة ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية و بالتالي الفشل في تحقيق التنمية المستدامة،و قد ورد في إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية أن البشر هم صميم التنمية المستدامة و أن من حقهم أن يحيوا حياة صحية في وئام مع الطبيعة، و لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا إذا تم القضاء على الأمراض التي تنتشر بكثرة و تم تحقيق مكاسب صحية للبشر مع التشديد خاصة على المرأة و الطفل و على فئات المجتمع الضعيفة مثل: المعوقين و المسنين.

و يتعين تعزيز قدرة أنظمة الرعاية الصحية على توفير الخدمات الأساسية للجميع على أسس الكفاءة و سهولة المنال و يسر التكلفة للوقاية من الأمراض و مكافحتها و معالجتها و التقليل من الأخطار الصحية بما يتماشى مع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و يتفق مع القوانين المحلية و القيم الثقافية و الدينية و يشمل ذلك اتخاذ تدابير على جميع المستويات مثل:

- دمج المتطلبات الصحية في الاستراتيجيات و البرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر و تحقيق التنمية المستدامة؛
- تعزيز إمكانية الحصول بصورة منصفة و محسنة على خدمات رعاية صحية كفؤة ورخيصة تشمل الوقاية على كافة مستويات النظام الصحي و الحصول على الأدوية الضرورية بأسعار ميسورة و خدمات التحصين و اللقاحات و التكنولوجيا الطبية[118].

ثالثا:المؤشرات البيئية

1- الغلاف الجوي: هناك قضايا ذات الأولوية تندرج ضمن الغلاف الجوي منها تغيير المناخ و استنفاذ طبقة الأوزون و الأمطار الحمضية و نوعية الهواء في المناطق الحضرية حيث تنعكس آثارها على صحة الإنسان وصحة النظم الايكولوجية و التنوع البيولوجي.

و اهتمت وثيقة أجندة الواحد و العشرين على وجود نهج متكامل لحماية الغلاف الجوي منسقة مع التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و التي تركز على:

- تحسين الأسس العلمية لمعالجة عدم اليقين؛

[118] الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانزبورغ،نيويورك ،2002 ،ص 51.

- تجنب استنفاذ طبقة الأوزون في الغلاف الجوي؛
- معالجة تلوث الهواء الغير محدود؛
- تشجيع المزيد من الاستخدامات المستدامة للطاقة و كفاءة النقل و الاستهلاك على اعتبار أن الأنشطة الرئيسية التي تسهم في تغير الغلاف الجوي تتصل بالوقود الأحفوري في الإنتاج و النقل الذي يتسبب في انبعاث ثاني أكسيد الكربون و العديد من المواد الملوثة الناتجة عن المصانع،بالإضافة إلى إزالة الغابات والزراعة المكثفة،ومن المسلم به أن تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا للبيئة في العالم يتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر و الفيضانات في المناطق المنخفضة و ارتفاع درجات الحرارة و ذوبان الجليد[119]

2- **المياه العذبة:** تعتبر المياه العذبة أمر أساسي لدعم الحياة البشرية و النظم الإيكولوجية من خلال إمدادات المياه إلى المنازل و إنتاج الأغذية و مصائد الأسماك و الملاحة،إن استدامة المياه مشكلة تعاني منه مناطق كثيرة في العالم و أن عدد من المناطق تعاني نقصا مزمنا في المياه وارتفاع معدل الاستخدام و تسرب المياه في الصناعة و الزراعة و التي لها آثار خطيرة لاسيما على إنتاج الغذاء فالزراعة والري مسؤولة عن 40 %من المياه تستخدم حوالي 70 % من مجموع المياه الجوفية (90 % في المناطق الجافة) و هذا بدوره يؤدي إلى خفض منسوب المياه مما يزيد من تكلفة الحصول عليها بالإضافة إلى مشكلة تخفيض المياه للفقراء و التسعير و الاستخدام الغير كفئ و أصبحت القضايا الخاصة بكمية و نوعية المياه من القضايا الرئيسية في العديد من البلدان في ظل التزايد السكاني و اعتبارها مورد معرض للاستنزاف و التلوث الناتج عن الاستخدام المكثف للأسمدة و المبيدات الحشرية و النفايات الصناعية و مياه الصرف الصحي و قد أكدت وثيقة جدول أعمال القرن الواحد و العشرين إلى الحاجة للمحافظة على المياه و نوعيتها و زيادة إمدادات مياه الشرب و قد تم تحديد محاولات ذات أولوية و هي:

- إمدادات المياه في المناطق الحضرية و الريفية و الصرف الصحي؛
- توفير المياه لإنتاج الغذاء؛
- استخدام تكنولوجيات المياه النظيفة؛
- كفاءة استخدام المياه.

و يتم قياس التنمية المستدامة للمياه العذبة بمؤشرين هما:

[119]Jeanne Disano,Op-cit,p35.

- **نوعية المياه:** و تقاس بتركيز الأكسجين المذاب و نسبة البكتيريا المعوية في المياه.
- **كمية المياه:** و تقاس من حساب كمية المياه السطحية و الجوفية التي يتم ضخها و استنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

3- **التنوع الحيوي:** قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات و النباتات البرية و إنشاء المحميات و أن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي و لكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ لا يعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا و أخلاقيا فحسب،لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية و البيئة،فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة و نظرا للاعتماد القوي للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية و الوراثية و الأنواع و الأنظمة البيئية فإن حماية التنوع الحيوي و الاستخدام المستدام لعناصره و كذلك التنمية المستدامة شرطا لاستدامة التنمية،و هناك أيضا قيم اقتصادية و تنموية هامة للتنوع الحيوي و على سبيل المثال فإن حوالي 75 % من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة و مركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية و علاجية متميزة،و هذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فإن قيمتها العلاجية قد تفقد أيضا.

و بما أن العلم يتطور يوميا كما تتغير و تتزايد مشاكل الإنسان يوميا فإن الكثير من الكائنات النباتية و الحيوانية والتي لا تعرف حاليا قيمها العلاجية قد تقدم الحلول للمشاكل القادمة و كذلك فإن حماية التنوع الحيوي تضمن بأن تبقى الأنظمة البيئية تمارس أدوارها الحيوية المعتادة في تنظيف البيئة و استقرار المناخ و غيرها، و من المسائل الهامة جدا في التنوع الحيوي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أي الكائنات الحية من حيوانات و نباتات من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان و لكن بدون التأثير سلبا على التوازن الطبيعي، و هذه مهمة صعبة أيضا و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

– الأنظمة البيئية:و التي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

– الأنواع و التي يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض[120]

4- **الأرض:** و هي قضية معقدة و هامة و ذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة فالأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية و طبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، و حتى المياه التي

[120]Jeanne Disano, Op-cit,p 37.

تحتويها و الكائنات الحية التي تعيش عليها، و بالتالي فإن طرق و وسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة و تطبيقها لمبادئها، فاستخدامات الأرض تتطلب قرارات سياسية و اقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية، فقد تكون قرارات وطنية أو إقليمية أو محلية و بالتالي فإن طرق استخدامات الأراضي هي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية و التلوث الذي يصيبها وطرق العناية بها،أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:

- **الزراعة**:و يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية و استخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- **الغابات**:و يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض و كذلك معدلات قطع الغابات.
- **التصحر**:و يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- **الحضرنة**:و يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة[121].

المبحث الثالث:التنمية السياحة المستدامة

المطلب الأول: علاقة السياحة بالبيئة

نتيجة للتوسع السريع في القطاع السياحي تواجه الوجهات السياحية التقليدية و الناشئة مزيدا من الضغط على بيئاتها الطبيعية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و ثمة الآن إقرار بأن نمو السياحة الجامح الهادف إلى تحقيق فوائد قصيرة الأمد كثيرا ما يؤدي إلى حدوث آثار سلبية تضر البيئة و المجتمعات و تدمر الأساس الذي تقوم عليه السياحة و تزدهر.

فقد كانت بعض الحكومات و المنظمات الدولية قبل التسعينات قد عالجت بعض الآثار السلبية للسياحة بما فيها الطرق الغير مستقرة للعمالة و استغلال الأطفال و تدهور التقاليد و القيم الثقافية و الأضرار البيئية في المواقع السياحية و الأماكن الطبيعية،و قد حدثت هذه الآثار البيئية المضرة بفعل الإفراط في استهلاك الموارد و التلوث و النفايات التي تنجم عن تطوير البنية التحتية و المرافق السياحية ما يجعلها تعود بفوائد اقتصادية على المجتمعات المضيفة و تتخذ كوسيلة من وسائل تخفيف حدة الفقر و الحفاظ على الثروات الطبيعية و الثقافية و غيرها.[122]

أولا:مفهوم البيئة و السياحة البيئية:قبل التطرق إلى علاقة السياحية بالبيئة يجب الوقوف عند بعض المفاهيم منها:

---

[121] باتر محمد علي وردم،مرجع سبق ذكره،ص 215.

[122] الأمم المتحدة،المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،لجنة التنمية المستدامة"**تنمية السياحة المستدامة**"،ماي 2001،ص03.

***مفهوم البيئة**:لقد اختلفت وجهتي النظر بين الدول الصناعية و الدول النامية بأسلوب التعامل مع البيئة و السلوك البشري الواجب إتباعه في مؤتمر ستوكهولم عام 1972مو قد كان لفظ البيئة يدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء، هواء، مصادر الطاقة، النبات، الحيوان..) بل هي رصيد الموارد المادية و الاجتماعية المتاحة في وقت ما و في مكان ما لإشباع حاجات الإنسان و تطلعاته و التمييز بين الموارد المادية و الاجتماعية يساعد على الفهم و لكن هناك صلات معقدة بين هذين النظامين فالبيئة الطبيعية تتكون من الماء و الهواء و التربة و النباتات...و غيرها و هي جميعها تمثل"الموارد"التي أتاحها الله للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته(غذاء،دواء كساء...).

أما البيئة الاجتماعية فتتكون من البيئة الأساسية المادية التي شيدها الإنسان(البيئة المشيدة)-كما يطلق عليها غالبا- من النظم الاجتماعية و المؤسسات التي أقامها و عليه فالبيئة الاجتماعية هي الطريقة التي نظمت بها المجتمعات البشرية.

و عليه يمكن تعريف البيئة على أنها "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و يحصل منه على مقومات حياته من غذاء كساء، دواء أو مأوى و يمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني بشره" [123]

و عليه و وفق هذا التعريف يتبين أن البيئة ليست مجرد موارد يتجه إليها الإنسان ليستمد مقومات حياته و إنما تشمل علاقة الإنسان بالإنسان التي يستمد منها عيشه و بعبارة أخرى:"البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان أو هي ذلك القطاع الخارجي الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنسان".

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن للبيئة ثلاث عناصر و هي[124]:

***البيئة الطبيعية**:و تتكون من نظم مترابطة و هي من خلق الله و التي أتاحها للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء و كساء و مأوى كالهواء،الماء،المعادن،النبات ...

***البيئة الاجتماعية**:و يقصد بها ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما.

***البيئة المشيدة**:و تتمثل في كل ما صنعه الإنسان على سطح الأرض من متاحف و مباني و طرق.

***نشأة السياحة البيئية:**

يعتبر ويليام موريس(1834-1896) الفنان و الكاتب و عالم الاجتماع و الناشط الانجليزي أول من دعا إلى السياحة البيئية و عرف بتصاميمه لورق الجدران و المنسوجات كما شكل جمعية تدعو إلى العودة إلى حرفية اليد كما دعا إلى نظافة المدن و المناخ.

---

[123] رشيد الحمد،محمد سعيد صباريني،**البيئة و مشكلاتها**،عالم المعرفة،الكويت،1979 ،ص 25.

[124] استنتاج من التعاريف

و هناك من ينتسب المصطلح الأول للسياحة البيئية إلى عام 1983م إلى هيكتور سيبالوسلاسكورين المهندس المعماري المكسيكي و أحد دعاة المحافظة على البيئة و الرئيس و التي انخرطت في أنشطة الحفاظ PRONATUR المؤسس لمنظمة غير حكومية تدعى على الأراضي الرطبة بغية تأمين و ضمان استمرارية إكثار و تغذية الطيور في مواطنها مثل الطائر الغلامنغو الأمريكي و كان سيبالوسلاسكورين قد لاحظ أن ثمة أعداد متنامية من السياح خصوصا من أمريكا الشمالية مهتمين بالدرجة الأولى لمراقبة الطيور فقد آمن أن مثل هؤلاء الناس يمكن أن يلعبوا دورا هاما في تعزيز وتشجيع الاقتصاد الريفي المحلي وخلف فرص عمل جديدة والحفاظ علي البيئة في المنطقة وبدأ استخدام كلمة السياحة البيئية ليصف تلك الظاهرة ومند ذلك الحين قام خبراء من منظمات دولية عديدة كالإتحاد العالمي لصور الطبيعة ومنظمة السياحة العالمية بتطوير مفهوم السياحة البيئية و وضع شروط وقبل إطلاق المصطلح كانت العديد من النشاطات السياحية قد بدأت تنشأ بين السياح الواعدون والذين بدءوا يدركون الآثار سلبية على المجتمع والبيئة و الاقتصاد[125]

خاصة مع تدفق أعداد السياح بأعداد كبيرة للمواقع السياحية واهتمام السياح بالتنوع الحيوي فقد جرى تخريب وتدمير للعديد من البيئات وتهديد للحياة الفطرية،ولذلك بدأت تتعالى الأصوات بضرورة اهتمام السياحة بالأمور البيئية وتبين أنه لا يمكن الحفاظ على البيئة إلا بإشراك السكان المحليين في المحافظة عليها ورعايتها.

***مفهوم السياحة البيئية:**

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين و هو مصطلح حديث نسبياً جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظاً على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها.

فالسياحة البيئية هي ذلك النوع الترفيهي و الترويحي عن النفس و الذي يوضح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة أو بمعنى أخر كيف يتم توظيف البيئة من حولنا لكي تمثل نمطا من أنماط السياحة التي يلجأ إليها الفرد للاستماع،فالسياحة البيئية هي متعة طبيعية تعني بمفهومها العام الخروج من الروتين اليومي إلى ارتياد الصحراء للتمتع بجمالها و طبيعتها بما فيها الحياة الفطرية النباتية و الحيوانية و ممارسة كافة الأنشطة المعتادة فيها أو السياحة إلى المناطق الساحلية و الأثرية أو للمناطق الجبلية و قد تكون سياحة البحر للنزهة و الاستمتاع بالصيد للكشف عن ما في أعماقه من كائنات بحرية فريدة و شعاب و أحجار نادرة قلما توجد في بحار أخرى،و هناك عدة تعاريف للسياحة البيئية منها:

---

[125] طيب داودي،دلال بن طيب،**السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**،الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، 09-10\مارس\ 2010 بسكرة، ص 02.

أ– الصندوق العالمي للبيئة: تعرف السياحة البيئية حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها:"السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها تلوث و لم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل و ذلك للاستمتاع بمناظرها ونبتاتها و حيواناتها البرية و يعتبر هذا النوع من السياحة هاما جدا للدول النامية لكونه يمثل مصدرا للدخل،إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة و ترسيخ ثقافة و ممارسات التنمية المستدامة"[126].

ب–إعلان مانيلا: إن العلاقة بين السياحة و البيئة هي علاقة توازن بين التنمية و حماية البيئة و يؤكد إعلان مانيلا 1980معلى أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبي بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية و الاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئية أو بالموارد الطبيعية و المواقع التاريخية و الثقافية التي تعتبر عامل جذب رئيسية للسياحة و يشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية و أنه ينبغي على المجتمعات المحلية و الوطنية و المجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة للحفاظ عليها[127].

ج–**تعريف الجمعية الدولية لصيانة الطبيعة و الموارد الطبيعية** للسياحة البيئة لسنة 1991م على أنها"السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة و يكفل استمرار رفاهية سكانها الأصليين"[128]

و من خلال ما سبق يمكن الوقوف على مفهوم شامل للسياحة البيئة يمكن تحديد أهم عناصره في النقاط التالية:

1. السياحة البيئية نشاط إنساني يمارسه البشر وفق قواعد وضوابط تحمي وتصون الحياة الفطرية الطبيعية وترتقي بجودتها وتحول دون تلوثها وتعمل على المحافظة عليها للأجيال الحالية والأجيال القادمة؛
2. السياحة البيئية تحافظ وتحمي الكائنات من الانقراض وتعيد للإنسان إنسانيته في حماية الحياة البرية وصيانتها وزيادة عناصر الجمال الطبيعي فيها؛
3. السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود اقتصادي متعدد الجوانب تجمع بين الجانب المادي الملموس والجانب المعنوي الأخلاقي المؤثر والمبادئ والقيم الحميدة حيث تتحول المحافظة على سلامة البيئة بفعل هذه القيم إلى مبادئ سامية؛
4. السياحة البيئية نشاط يجمع بين الأصالة في الموروث الحضاري الطبيعي والحداثة في تحضرها الأخلاقي و القيمي حيث تجمع بين القديم و الحديث مما يخلق نمطاً رائعاً من التجانس والتوافق؛
5. السياحة البيئية التزام أخلاقي وأدبي أكثر منها التزام قانوني تعاقدي أو تعهدي ومن ثم فإن تأثير القيم و المبادئ سوف تحكم هذا النوع من السياحة.

---

[126] مرزوق عايد القعيد،الريادة و الإبداع:استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة–**السياحة البيئية في الأردن و السبل الكفيلة لتنميتها**،المؤتمر العلمي الرابع،جامعة فيلادلفيا،كلية العلوم الإدارية و المالية،الأردن، (15–16 مارس 2005) ،ص 04 .

[127] عايد راضي خنفر،إياد عبد الله خنفر،**تسويق السياحة البيئية و التنوع الحيوي**،2006 (Ass.univ.bull.environ.n°9)

[128] نبيل دبور،**مشاكل و آفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي**،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، 2004 ،ص16.

ثانيا:عناصر السياحة البيئية:تتمثل أهم عناصر السياحة البيئية فيما يلي[129]:

1-عدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتج عن تصرفات الإنسان و التي تكون متمثلة في تصرفات السائح وما قد يحدثه من تلوث فيها،و من هنا ظهرت علاقة أخرى و لكن بين السياحة و البيئة ككل و بين مفهوم التنمية المستدامة حيث تعتبر التنمية إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان و لكن ما حدث هو العكس تماما حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفار موارد البيئة و إيقاع الضرر بها بل و إحداث التلوث فيها.

2- تنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم فكلما كانت نظيفة و صحية كلما ازدهرت السياحة و انتعشت فهي إحدى مصادر المحافظة على البيئة.

3- تحقيق التوازن بين السياحة و البيئة من ناحية و بيئتها و بين المصالح الاقتصادية و الاجتماعية التي هي في الأساس تقوم عليها.

4-التنوع البيولوجي و نقاء البيئة الطبيعية و بقاء الأنواع النادرة و المهددة بالانقراض عاملان أساسيان في تنشيط السياحة البيئية و لذا يجب أن يؤخذ بالحسبان أن تدهور البيئة يحد من فرص تنمية السياحة.

فإذا تم التخطيط الجيد و السليم للسياحة و طبقت قواعد الاستدامة فإن النتائج الايجابية التي يمكن تحقيقها للمنطقة يمكن إبرازها فيما يلي[130]:

- تساعد و تمول الحفاظ على الموارد الطبيعية و على البيئة الصالحة للحياة البرية و البحرية باعتبارها مطلوبة من السياح؛
- تساعد على تحسين نوعية و مستويات البيئة لأن النظافة و نقاء البيئة و البنية التحتية الجيدة من أهم شروط البيئة السياحية؛
- تنشر الوعي البيئي لدى السكان المحليين عندما يرون حرص السياح على البيئة و اهتمامهم بها و تمسكهم بالسلوك الصحيح تجاه التعليمات البيئية.

***مجالات تحسين العلاقة بين السياحة و البيئة:**تتمثل هذه المجالات فيما يلي[131]:

-أهداف اجتذاب السياحة للمنطقة يجب أن تستند إلى طاقة الاستيعاب للمواقع لتحقيق الاستدامة للبيئة وتكاملها مع التنمية الإقليمية و الثقافة و ما يناسب استخدامات الأرض؛

---

[129] نفس المرجع، ص 59.

[130] صلاح الدين خربوطلي،**السياحة المستدامة**،سلسلة الرضا للمعلومات،دمشق،2004 ،ص147.

[131] نفس المرجع،ص149.

– القرارات يجب أن تستند إلى معلومات كاملة و واقعية عن أوضاع البيئة و النواحي التي قد تتأثر بها و أن تشمل تلك القرارات جميع المجالات بعد تقييم دقيق لأية أخطار محتملة مع النمو السياحي المتوقع و التغيرات المحتملة في تركيب الطلب،كما يمكن أن تتضمن الخطط مواقع بديلة تجهز لتكون وسيلة لاستيعاب الزيادة في طاقة الاستيعاب؛

– مقاييس و معايير بيئية مناسبة لمستويات التخطيط يجب أن تحدد في برامج التنفيذ و خاصة تلك التي تخص فترة الذروة في الحركة السياحية و الأمور التي تتعلق بمعالجة الصرف الصحي و تصريف النفايات و المخلفات ومنع تلوث و غيرها؛

– يجب وضع و إعلان لائحة تعليمات و ضوابط عن حدود التنمية في المناطق الحساسة و الهشة،كما يجب تشريعات خاصة لحماية البيئة الحساسة و النادرة و التي من خصائصها سرعة التأثر ؛

– يجب تحديد الحوافز للقطاع العام و الخاص لتشجيع السياح على القدوم خارج فترة الموسم أو في فترات الركود بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لوسائل المبيت و التسهيلات السياحية؛

– يجب أن تكون الاعتبارات البيئية متمثلة في خطط التنمية و خاصة في مجالات تحقيق نقاء الهواء و الماء و حماية التربة و الموارد الطبيعية و الثقافية و نوعية المحيط البيئي.

المطلب الثاني:السياحة المستدامة و المحميات الطبيعية

أولا:السياحة المستدامة في المؤتمرات الدولية:

***ميثاق السياحة المستدامة:**تم إصدار هذا الميثاق بلانزروت (lanzarote) باسبانيا سنة 1995م حيث تم التطرق إلى أن السياحة ظاهرة عالمية و أنها عنصر أساسي و ايجابي من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لكثير من البلدان كما أنه عنصر يؤدي إلى تدهور البيئة و فقدان الهوية المحلية لذلك يجب وضع إستراتيجية عالمية لمواجهة التحديات البيئية لهذا القطاع كما دعا الميثاق المجتمع الدولي سواء كان الحكومات أو المشتغلين في السياحة من القطاع العام و الخاص أو السلطات العامة و حتى السياح أنفسهم إلى تطبيق و اعتماد المبادئ و الأهداف التي جاء بها الإعلان من حيث احترام التوازن في المناطق الهشة و الحساسة بيئيا[132].

***إعلان برلين1997:**و هي اتفاقية دولية حول التنوع البيولوجي و السياحة المستدامة في مارس 1997م حيث أدرك المشاركين أهمية القطاع السياحي و علاقته مع البيئة و بعض المناطق الهشة و الحساسة في العالم وأنه يجب التعاون محليا وطنيا و دوليا و أن حماية التنوع البيولوجي من أولويات الحكومة و المنظمات الدولية كما ينبغي للأنشطة

[132]Organisation Mondiale du Tourisme,**Charte mondiale du tourisme durable**, Lanzarote ,avril 1995 .

السياحية استخدام التكنولوجيا السليمة لتوفير المياه و الطاقة و منع التلوث وتجنب النفايات الصلبة و تشجيع استخدام وسائل النقل المستدام[133].

***المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة** التي تمت سنة1999 م بسانتياغو تركز بشكل خاص على الدور الذي تلعبه السياحة في التفاهم و الاحترام المتبادل بين الشعوب و إمكانية التمتع بموارد الأرض الذي يعود بالفائدة هو حق للجميع دون تمييز كما دعا إلى حرية تنقل السياح و يستند في جزء منه إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما يحدد حقوق العمال و أصحاب المشاريع في القطاع السياحي في التدريب و الحماية الاجتماعية ...الخ[134].

***إعلان كبيك**:تم هذا الإعلان سنة 2002م تضمن تقديم توصيات للمشاركين في القمة إلى الحكومات و المشتغلين في قطاع السياحة و الجهات المعنية الأخرى إلى اتخاذ تدابير مختلفة لتعزيز تنمية السياحة البيئية و جعل جميع أنواع السياحة أكثر استدامة من خلال الحفاظ على التراث الطبيعي و المناطق الحساسة بيئيا.

و عليه فالسياحة المستدامة تقوم على مجموعة مبادئ يمكن توضيحها في النقاط التالية[135]:

- يجب أن تكون كل العمليات المتعلقة بالسياحة و تنميتها جزءا من إستراتيجية الحفاظ على البيئة و أن تجمع بين القطاعات و أن تكون متكاملة؛
- يتعين على الوكالات و الشركات و المجموعات و الأفراد احترام المبادئ الأخلاقية و غيرها من المبادئ التي تحترم الثقافة و البيئة في المنطقة المضيفة و طريقة العيش التقليدية؛
- يجب تشجيع السكان المحليين على لعب دور القيادة في التخطيط و التنمية بمساعدة المصالح الحكومية و التجارية و المالية؛
- يجب أن تتوفر الدراسات و المعلومات عن طبيعة السياحة و تأثيراتها على السكان و البيئة قبل و أثناء التنمية خاصة للمجتمع المحلي حتى يمكنهم المشاركة و التأثير على اتجاهات التنمية الشاملة؛
- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة و أفراد المجتمع المضيف.

من خلال التطرق لكل من السياحة البيئة و السياحة المستدامة نجد أن السياحة البيئية هي عملية تعليمية و تثقيفية و تربوية لمكونات البيئة فهي وسيلة هامة لتثقيف و تعليم السياح و المجتمع بكل ما يتعلق بالبيئة و الانسجام معها،و من هنا يأتي دور السياحة المستدامة في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية(المواقع

---

[133] Berlin déclaration biological diversity and sustainable tourism (Http://www.gdrc.org/uem/eco-tour/berlin.html)

[134]Programme des Nations Unies pour l'Environnement et Organisation Mondiale du Tourisme, **Vers un tourisme durable**, 2006 ,p15.

[135] لحسن دردوري و آخرون،**دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة**،الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، 09- 10\مارس\ 2010 بسكرة،ص 06.

السياحية) فبعد القيام بعملية التوعية و التثقيف و التعليم و إعطاء جميع المعلومات المتعلقة بمدى أهمية الحفاظ على البيئة و بالتالي النهوض بالسياحة البيئية يأتي دور استدامة هذه السياحة بواسطة الاستغلال الأمثل و الفعال للمواقع السياحية التي تزخر ببيئة هائلة و طبيعة خلابة...و بالتالي دفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام فالتنمية و البيئة هما عمليتان متلازمتان و لا يمكن الفصل بين أهدافهما لأن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية فالسياحة البيئية لا يمكن أن تشكل عاملا للتنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق سياحة بيئية مستدامة و بالتالي تنمية مستدامة.

كما لابد أن يعتمد التطور السياحي على معايير دائمة لا تؤثر على البيئة في المدى البعيد و إن تكون هذه المعايير الناجعة على جميع المستويات فتطبيق مفهوم السياحة المستدامة معناه وجود سياحة نظيفة تهتم بالبيئة و رفيقة للمجتمع و في المقابل تحقق مردود مالي عالي، فالسياحة البيئية تعد جزء لا يتجزأ من السياحة المستدامة تنبع أسسها من النواحي البيئية،الاقتصادية و الاجتماعية و تساهم بشكل فعال في المحافظة على الموروث الوطني الطبيعي و البيئي و الثقافي[136].

ثانيا:دور المحميات الطبيعية في تحقيق السياحة المستدامة:

يعود تعريف المناطق المحمية إلى أكثر من قرن مضى فقد قام علماء الجغرافيا و الجيولوجيا و المستكشفين القدامى بتحديد بعض المناطق ذات الطبيعة الخلابة أو الغنية بأحيائها البرية كمنتزهات وطنية في أمريكا الشمالية و بعض الدول الأوروبية و الأفريقية و وضعوا قواعد لارتيادها و التنزه فيها مثل:الالتزام بالسير في طرق معينة، عدم اصطياد الطيور،عدم إلقاء المخلفات فيها و قد تطور مفهوم المناطق المحمية مند ذلك الوقت تطورا كبيرا، أما التعريف الحديث للمحمية فهو ساحة واسعة من الأراضي تخصصها الدولة بقانون لحماية المصادر الطبيعية الموجودة ضمن حدودها و تشمل أشكال الأرض و الطبيعة و تضاريسها و المصادر الحيوانية و التاريخية و الثقافية...

أما **الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة** فيعرف المحميات بأنها" الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية التي بدورها تعطي فصائل النباتات و الحيوانات و المواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي و التربوي و الترفيهي أو التي توجد فيها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة"

و يقسم الاتحاد الدولي لصون الطبيعة المناطق المحمية إلى أنواع منها[137]:

- محمية طبيعية أو منطقة براري بالمعنى المطلق أي يتم إدارتها لأغراض علمية أو للرصد البيئي فقط.
- منتزهات وطنية أرضية أو ساحلية و هو منطقة محمية تدار بصورة رئيسية لغرض حماية النظم الايكولوجية.

---

[136] رايس مبروك و آخرون،مرجع سبق ذكره،ص06.

[137] الطيب داودي،دلال بن طيب،مرجع سبق ذكره،ص 14.

*أهداف المحميات الطبيعية:تتمثل أهداف المحميات الطبيعية فيما يلي[138]:

- صون الموارد الطبيعية الحية؛

- الحفاظ على صحة العمليات البيئية في النظام البيئي؛

- المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات الحية التي تتفاعل في إطار النظام البيئي و المحافظة على قدرتها في أداء أدوارها؛

- إجراء البحوث و الدراسات العلمية؛

-التخطيط الإقليمي و التنموي؛

- محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال أرباح زيارة المحميات؛

- تعميق إدراك الإنسان للبيئات الزراعية و الصحراوية و البحرية و الساحلية و المياه العذبة و توفير أشكال الترفيه و السياحة لكي يتمتع الجمهور بتلك الموارد الطبيعية في المنطقة بمناظرها و تراثها الحضاري.

تساهم المحميات في عملية التنمية المستدامة من خلال المحافظة على استقرار البيئة التي تمثلها هذه المناطق،و تقلل تبعا لذلك من الفيضانات أو الجفاف و تحمي التربة و ضمان استقرار التوازن البيئي و توفير الفرص للبحث العلمي و متابعة الأحياء البرية و النظم البيئية و دراسة علاقتها مع الإنسان و توفير الفرص لاستمرار التنمية في المناطق النائية و الاستغلال الأمثل للأراضي الهامشية و استغلال الفرصة للتوعية البيئية و تسهيل التنزه و الاستجمام و الاقتراب من عالم الطبيعة الجذابة،كما تساهم المحميات في المحافظة على التنوع الإحيائي بشقيه النباتي و الحيواني و هي أهم أنواع السياحة البيئية و حالها حال غيرها من مجالات السياحة الأخرى بالإضافة إلى اعتبارها مصدر جذب سياحي حيث تعد من الأنشطة الاقتصادية المهمة في الدول المتقدمة الأوروبية و الأمريكية لما توفره من عائدات مالية أكثر مما تولده صادراتها الصناعية و المنتجات الزراعية بالإضافة إلى دورها الأساسي في المحافظة على الأنواع الحيوانية من الانقراض أو للحد من تناقص أعدادها و إمكانية تربية الحيوانات و الطيور و البرمائيات و الأسماك و منع يد الإنسان من اقتناصها عبثا و تسلية و كذلك الحال بالنسبة إلى الثروة النباتية الطبيعية للبلد[139].

---

[138] محمد إبراهيم محمد إبراهيم،يوم البيئة العالمي،**المنتدى البيئي**"السياحة البيئية"،وزارة الدولة لشؤون البيئة،القاهرة،جوان ، 2006،ص 3.

[139] الطيب داودي،دلال بن طيب،مرجع سبق ذكره،ص 14.

ثالثا:تجارب لبعض البلدان لتطبيق السياحة البيئية المستدامة:

هناك بعض الدول التي قامت بتطبيق السياحة المستدامة نذكر منها تجربة محمية ضانا بالأردن،واحة أرز الشوف بلبنان،واحة سيوة بمصر

***واحة سيوة بمصر**:تقع واحة سيوة في قلب صحراء مصر الغربية يقطنها مجموعة من السكان المحليين الذين انقطعوا عن العالم بالرغم من تاريخهم الطويل،وكان الهدف من المشروع هو التعريف بحضارة و طبيعة هذه المنطقة من خلال مشروع اقتصادي كبير يهدف إلى إبراز الجانب الثقافي و التراثي و البيئي،فقد تم الاستفادة أولا من الأماكن السكنية التي قام القدامى ببناءها مند أكثر من 2500سنة و التي تبنى من الصخور الملحية كما خلق هذا المشروع المئات من فرص العمل للسكان المحليين و عمل على تشجيع التجارة الحرفية و التقليدية القديمة بالإضافة إلى تعريف العالم بمنطقة سيوة التي تعد من أكثر البيئات الحساسة في العالم.

يعتبر مشروع سيوة من أفضل المشاريع الاقتصادية استدامة من خلال تحقيقه للأرباح و المحافظة على الإرث الثقافي و الطبيعي للمجتمع،كما بدأ السكان يعتمدون على أنفسهم في توفير و تصنيع احتياجاتهم بدلا من استيرادها من الخارج،بالإضافة إلى مساهمته في تنقية المياه بطريقة لا تحتاج إلى أية مواد كيمائية و ذلك من اجل المحافظة على البيئة فقد وفر المشروع أكثر من 200 فرصة عمل دائمة و مباشرة و نحو 400 فرصة عمل غير مباشرة كالعمل في الصناعات الحرفية و الآثاث و النقل كما ساهم في إعادة الاهتمام بالتراث المعماري القديم حيث تم إنشاء أكثر من 50 مسكن[140].

***محمية أرز الشوف بلبنان**:أنشئت بموجب قانون رقم 532 عام 1996 و تديرها جمعية أرز الشوف تحت إشراف وزارة البيئة، تمتد من ظهر البيدر شمالا حتى جبل نيحا قرب جزين جنوبا و تطل المنحدرات الشرقية للمحمية التي تغطيها أشجار السنديان على مناظر جميلة و ذلك بعد منع الرعي الجائر و قيام الإنسان بالحفاظ على الغابات حيث تشكل أشجار الأرز نحو 5.5% من مساحة المحمية و يقدر عمر بعض الأشجار ب 2000 سنة،و نتيجة لزيادة درجة الأمان في المحمية فقد غدت موقعا ممتازا للحفاظ على الثديات الضخمة كالذئاب و الأضباع و الغزلان الجبلية إضافة إلى أصناف متنوعة من الطيور و النباتات البرية.

***محمية ضانا بالأردن**:تعد محمية ضانا أكبر محمية طبيعية في الأردن حيث تغطي مساحتها 320كم^2 تمتد على سفوح عدد من الجبال من منطقة القادسية التي تقع 1500م عن سطح البحر فهي من أكثر المناطق تنوعا في الأردن من ناحية الأنظمة البيئية و الأنماط النباتية مثل العرعر، البلوط الدائم الخضرة ...فقد تم تسجيل 700 نوعا من النباتات و 190 نوعا من الطيور و 37 نوعا من الثديات و 36 نوعا من الزواحف و قدر أن أكثر من 25

[140] جامعة الدول العربية،**الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**،ص 15.

نوعا تم تسجيلها في المحمية مهددة بالانقراض عالميا و محليا كالقط الرملي و الذئب السوري و الضب ...و غيرها.[141]

***المحميات في الجزائر**:تتوفر الجزائر على ثروات طبيعية هامة تساهم بشكل كبير في التوازن البيئي في تحتوي على11حضيرة وطنية تتربع على 100 ألف هكتار و هي تشكل أحد المقاصد السياحية الطبيعية الوطنية و العالمية،يوجد منها 8في شمال البلاد و منها حضيرة ثنية الأحد بتيسمسيلت غرب البلاد تتربع على مساحة قدرها 3425 هكتار تم تأسيسها عام 1983م تكسوها أشجار الأرز بنسبة 87% و المنطقة الوحيدة في حوض المتوسط التي تنمو فيها أشجار الفلين على ارتفاع 1600 متر،كما تعتبر حضيرة القالة بالطارف أكبر الحضائر في الجزائر بمساحة تبلغ 77 ألف هكتار و هي فسيفساء ايكولوجية بحرية و غابية،كما تعد ملجأ لعديد من الحيوانات المحمية حيث تحوي 617 نوع حيواني و 60 ألف رأس من الإبط و 964 نوع من النبات،هذا و توجد أيضا حضيرة بلزمة بباتنة مساحتها 60 ألف هكتار تتوفر على 447 نوع نبات و 309 نوع حيواني منها 59 نوعا محميا كما تعتبر المكان الوحيد الذي تنمو فيه أشجار الأرز على الصخور البعض منها يعود إلى 300 سنة كما تحتوي على 4 أشجار أرز من منطقة الهيمالايا و تغطي هذه الأشجار ما نسبته 12 % من المساحة الإجمالية للحضيرة[142].

[141] سالم اللوزي،**دراسة تنسيق و تطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي**،المنظمة العربية للتنمية الزراعية،ص 21.

[142] جريدة المساء اليومية،2009/08/07.

خاتمة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن مفهوم التنمية في الماضي كان يقاس بالعائد المادي أو معدل الدخل الوطني و بعد ذلك تطورت إلى أن البشر هم الثروة الحقيقية و أنه يجب الاهتمام بتلبية حاجاتهم من حيث التعليم و الصحة و المساواة بين الجنسين و المشاركة في اتخاذ القرارات،لكن مفهوم التنمية المستدامة كان شاملا من خلال وقوفه عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية و توظيفها بمعنى تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية و في حدود قدرة الأرض على التحمل و هذا واضح من خلال المؤتمرات و الاتفاقيات التي كانت تدعوا إلى ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية و تقليل انبعاث الغازات من أجل ضمان مستقبل الأجيال الحالية و المستقبلية و يتجلى ذلك في الارتباط الوثيق بين الأبعاد الثلاثة.

إن التداخل و التواصل ما بين السياحة كنشاط و بين البيئة كمجال و إطار تعيد الإنسان إلى عالم الفطرة و بذلك فلا مجال للسياحة بدون بيئة طبيعية و لا مجال لبيئة صالحة بدون سياحة توفر لها الدعم و المساندة، لذا برزت أهمية استخدام المنهج البيئي و تطبيق نظم تحقيق الجودة البيئية في أداء الوحدات السياحية و معالجة إيقاف الهدر البيئي و جعل نشاط السياحة صديقا للبيئة سواء من خلال إقامة المقاصد السياحية البيئية أو إقامة المحميات أو غيرها من الأساليب.

الفصل الثالث:

السياحة في الاقتصاديات الوطنية:بعض التجارب العربية

مقدمة الفصل:

تحتوي الدول العربية على ثروات و مقومات طبيعية و حضارية مختلفة ما يؤهلها لأن تكون قبلة سياحية هامة لذلك فقد أدركت أهمية القطاع السياحي في النمو الاقتصادي و تخفيض نسب البطالة و بذلك زيادة الاهتمام من اجل تنمية هذا القطاع الذي يعد مصدر هام في تمويل الاقتصاديات الوطنية و خلال هذا الفصل و قبل التطرق إلى دور السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري سنحاول التطرق إلى دور القطاع السياحي في إعطاء حركة تنموية لبعض البلدان العربية الناجحة في المجال السياحي(تونس،المغرب و مصر) من حيث المؤشرات السياحية كطاقات الإيواء بالاختلاف تصنيفاتها بالإضافة إلى عدد الوافدين إلى هذه الدول و جنسياتهم و عدد الليالي التي يقضيها.

المبحث الأول:التجربة المصرية

تعتبر مصر أهم بلد سياحي في منطقة الشرق الأوسط فهي تملك الكثير من المقومات الثقافية و الطبيعية التي تجعلها متميزة على خريطة السياحة الدولية، لكن لم يحظ هذا القطاع إلا مؤخرا بالأولوية في عملية التنمية مع بداية عملية السلام في الشرق الأوسط سنة 1991م ومنذ ذلك الوقت شرعت مصر في إعداد خطة للتنمية السياحية مدتها 20 عاما.

المطلب الأول: المؤشرات السياحية المصرية

تعتبر المؤشرات الرئيسية للاقتصاد المصري إطارا مهما للحديث عن أهمية هذا القطاع في مصر و تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أولا:طاقات الإيواء: تعتبر طاقات الإيواء لأي بلد من المؤشرات السياحية الهامة نظرا لقدرتها على تلبية الطلب السياحي حيث تطورت طاقات الإيواء في مصر خلال الفترة 1994-2009م موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم01:تطور طاقات الإيواء في مصر خلال الفترة (1994 –2009م)

السنوات	عدد الوحدات		عدد الغرف		عدد الأسرة	
	-العدد	نسبة التطور%	العدد	نسبة التطور%	العدد	نسبة التطور%
1994	718	-	61068	-	120854	-
1995	752	4.7	64958	6.4	128957	6.7
1996	789	4.3	70471	8.5	140741	9.1
1997	829	5.1	75679	7.4	150986	7.3
1998	869	4.8	82925	9.6	166817	10.5
1999	914	5.2	93822	13.1	187284	12.3
2000	1010	10.5	113611	21.1	227222	21.3
2001	1057	4.7	120720	6.3	241440	6.3
2002	1127	6.6	132109	9.4	264218	9.4
2003	1152	2.2	136510	3.3	273020	3.3
2004	1207	4.8	148039	8.4	296078	8.4
2005	1321	9.4	170776	15.4	349552	15.4
2006	1309	0.9-	177613	4	355226	4
2007	1370	4.7	190191	7.1	380382	7.1
2008	1490	8.8	210847	10.9	421694	10.9
2009	1458	2.1-	214533	1.7	429066	1.7

المصدر:

- Ministry of Tourism, Tourist accommodation hotel capacity « Growth in existing hotel capacity 1994 -2009,Egypt.

نلاحظ من خلال الجدول تطور في عدد الوحدات و الغرف و في عدد الأسرة حيث تضاعف عدد الوحدات من 718 وحدة سنة 1994م إلى 1458 سنة 2009م وحدة و نفس الشيء بالنسبة للغرف فقد انتقل من 61068 إلى 214533 غرفة لنفس الفترة، كما تطور عدد الأسرة من 120854 إلى 429066 سرير سنة 2009م و هذا نتيجة زيادة الاهتمام بهذا القطاع باعتباره أحد القطاعات الهامة و نتيجة لتزايد عدد السياح إلى مصر.

ثانيا:التدفقات البشرية

تعتبر مصر من أكثر بلدان الشرق الأوسط استقبالا للسياح فقد بلغ عدد الوافدين 2.4 مليون سائح سنة 1990 منتقلا إلى 14 مليون سائح سنة 2010م ويقدر أن يصل سنة 2017م إلى 26 مليون سائح.

الجدول رقم02: تطور عدد الوافدين إلى مصر خلال الفترة 1990-2010م

الوحدة:مليون سائح

السنوات	1990	1991	1995	1997	1998	2000	2001	2002	2004	2008	2009	2010
عدد الوافدين	2.4	2.2	2.8	4	3.5	5.1	4.9	5.9	5.74	12.29	11.91	14.7

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Jean Yves Moisserons, Hoda Youssef, **Contraintes structurelles et ajustement par les changes en Egypt**,novembre2004,p 10.

-Adel Rady, **Tourism and sustainable development in Egypt**, plan blue,2002,p09.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور في عدد الوافدين إلى مصر من سنة 1990 إلى غاية 2010م ماعدا الانخفاض الحاصل سنة 1991م و هذا بسبب تقلبات الشرق الأوسط و حرب الخليج فقد انخفض عدد السائحين إلى النصف منتقلا بذلك من 2.4 إلى 2.2 مليون سائح،كما شهدت انخفاض آخر حيث انتقل العدد من 4 مليون سائح سنة 1997م إلى 3.5 مليون سائح سنة 1998 و هذا نتيجة الأحداث الإرهابية التي شهدتها منطقة الأقصر سنة 1997م، أما الانخفاض الذي حصل سنة 2001 حيث انتقل العدد من 5.1 مليون سائح سنة 2000 م إلى 4.9 مليون سائح بسبب أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة كل هذه الأحداث زادت من تخوف السائحين خاصة و أن القطاع السياحي من أشد القطاعات حساسية للظروف الاقتصادية ،السياسية أو الطبيعية و هذا ما يبينه الانخفاض الحاصل سنة 2009م حيث انخفض عدد السائحين من 12.29 إلى 11.91 مليون سائح نتيجة ظهور مرض الأنفلونزا الذي أثر على السياحة العالمية.

ثالثا: الإيرادات السياحية

من المتعارف عليه أن التدفقات البشرية لأي بلد يتبعه تدفقات نقدية يقوم السياح بإنفاقها سواء على الأكل الشرب،النقل،المبيت أو الهدايا ...وباعتبار مصر بلد سياحي هام في منطقة الشرق الأوسط يمكن التطرق للإيرادات خلال الفترة 1995-2010م.

الجدول رقم03:تطور الإيرادات السياحية في مصر خلال الفترة 1995-2010 م

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1997	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات	2.68	3,72	2,56	4.34	3,67	3,58	6,12	6.85	7.59	8.2	10.8	10.5	12.5

المصدر:

-la Banque Mondiale, **Perspectives économiques mondiales vents budgétaires contraires et reprise**,2010,p 09.

– عادلة رجب،مرجع سبق ذكره،ص 07.

على اعتبار أن التدفقات النقدية تتماشى مع التدفقات البشرية في معظم الأحيان و تتراوح بين الارتفاع والانخفاض نتيجة الظروف العالمية سواء كانت اقتصادية،سياسية أو الظروف المحلية للبلدان المستقبلة فمن خلال الجدول نجد هناك تطور في العوائد فبعدما كان 2.68 مليار دولار سنة 1995 أصبح 12.5 مليار دولار سنة 2010 مع وجود بعض الانخفاض سنة 1998م و ذلك بسبب الهجوم الذي وقع في الأقصر سنة 1997م فبعدما كان 3.72 مليار دولار لنفس السنة أصبح 2.56 مليار دولار سنة 1998م و ثاني انخفاض شهدته الإيرادات المصرية عام 2001م و ذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر و التي أدت إلى التخوف من السفر والانخفاض الآخر سنة 2009م مقارنة بسنة 2008م حيث انخفض من 10.8 إلى 10.5 مليار دولار وذلك بسبب انتشار مرض الأنفلونزا و الأزمة المالية العالمية.

رابعا: الليالي السياحية

بالإضافة إلى الزيادة في عدد السائحين هناك أيضا نمو مماثل في عدد الليالي التي يقضيها السياح في مصر كما توضح الأرقام التالية:

الجدول رقم04: عدد الليالي التي يقضيها السياح في مصر للفترة 1996-2010 م

الوحدة:مليون ليلة سياحية

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010
عدد الليالي	24	27	20	31	33	30	33	53	82	85	89	111	129	147

المصدر:

-Ministry of Tourism ,Egypt tourism in figures, 2012, p13.

-عادلة رجب،**نحو تعزيز التنافسية السياحية في مصر**،المركز المصري للدراسات الاقتصادية،2011،ص6.

يوضح الجدول أن تطور الليالي السياحية هو أيضا شهد تذبذبا و انخفاض بين 1996-2010م و عموما شهد تطورا فقد تطورت من 24 مليون ليلة سياحية سنة 1996 إلى 147 مليون ليلة سياحية سنة 2010م ،لكن الانخفاض كان سنة 1998م فبعدما كان 27 مليون ليلة سنة 1997 أصبح 20 مليون ليلة سنة 1998م و ثاني انخفاض كان سنة 2001م حيث كان عدد الليالي 33 مليون ليلة سنة 2000م أصبح 30 مليون ليلة وهذا بسبب الأحداث الإرهابية المحلية و العالمية، وهنا يجدر الإشارة إلى أن هناك عاملان يؤثران بصورة مباشرة على العدد الإجمالي لليالي التي يقضيها السياح وهما العدد الإجمالي للسياح الوافدين و الثاني هو متوسط إقامة السائح وعليه يمكن زيادة العدد باستحداث أنشطة سياحية إضافية كجعل السياح يمددون إقامتهم في مصر وهناك عامل أخر يتمثل في كون المواقع الأثرية في مصر منتشرة على مساحة كبيرة تمتد من الأهرامات في القاهرة إلى الأقصر وأسوان في الجنوب مما يعني أن زيادة كل هذه المواقع قد تستغرق أسبوعا كاملا.

خامسا:إستراتيجية التنمية السياحية في مصر

تملك مصر الكثير من المقومات التاريخية و الثقافية و الطبيعية التي تجعلها تحظى بمكانة متميزة و متقدمة على خريطة السياحة الدولية سواء في مجال السياحة الشاطئية ،الترفيهية، العلاجية أو الدينية.

و نظرا لتعدد و تنوع عناصر الجذب السياحي و انتشارها المكاني في كافة أنحاء البلاد بدرجات متفاوتة فإن الاستغلال الأمثل للإمكانات السياحية الحالية و المحتملة يقضي بطرح إستراتيجية قومية للتنمية السياحية تقرر على ضوئها أولويات التنمية المستقبلية للمواقع والمناطق السياحية المختلفة استرشادا بمقومات و خصائص كل منها ومركزها التنافسي في الأسواق الداخلية و الخارجية و انعكاسات ذلك على توقعات الطلب السياحي والمردود المالي و الاقتصادي من الاستثمار في المواقع المختارة و قد تم طرح عدة بدائل كمية لإستراتيجية التنمية السياحية (1997-2017).

و الهدف من هذه الخطة هو تطوير البنية الأساسية للبلد و المرافق السياحية بحيث تستقبل أكثر من 26 مليون سائح سنويا بحلول عام 2017م و قد شددت الحكومة على تنمية هذا القطاع نظرا لأهميته الاقتصادية حيث قسمت المراكز السياحية إلى مراكز تقليدية مثل المراكز الواقعة في القاهرة الكبرى وحولها و مراكز أخرى مثل الساحل الشمالي و البحر الأحمر و منطقة سيوة في الصحراء الغربية و تستند خطة التنمية السياحية الممتدة على 20 عاما إلى الافتراضات التالية [143]:

– أن القطاع سيحقق معدل نمو سنويا يبلغ 8 % خلال فترة الخطة؛

– مجموع عدد السياح الوافدين إلى مصر سيبلغ 26 مليون سائح بحلول 2017م أي سيرتفع من 3.9 مليون عام 1996م ليتجاوز ستة أمثاله؛

– أن الحاجة تدعو إلى إنشاء مرافق إضافية لتوفير الإقامة لهذا العدد المتوقع من السياح الوافدين و تقدر الخطة أن مجموع عدد غرف الفنادق سيبلغ 400 % عما كان عليه عام 1996م.

أما عن الحركة السياحية و الطاقات الإيوائية المستهدفة في ظل توجهات مجلس إدارة هيئة التنمية السياحية المصرية لآفاق 2017 فهي موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم05: التقديرات الأولية لخطة التنمية السياحية في مصر لفترة 20 عاما.

	تطور عدد السائحين		الليالي السياحية		الطاقة الإيوائية	
	تطور السائحين بالألف	معدل النمو%	ليلة /زائر	عدد الليالي بالألف	عدد الغرف بالألف	معدل الأشغال
1997–1996	4087	-	6.4	52990	73	%65
2002–2001	5264	%6	6.5	35555	98	%66
2007–2002	7735	%8	7.5	60285	160	%67
2012–2011	12458	%10	8.5	110032	294	%68
2017–2013	21956	%12	9.5	216733	598	%70

المصدر:علي رحال،عامر عيساني **إستراتيجية التنمية السياحية دراسة مقارنة (الجزائر،تونس،مصر)**،ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة،جامعة بسكرة،مارس 2010،ص08.

بالإضافة إلى تنويع الأنشطة السياحية تهدف الحكومة إلى تحقيق التنمية السياحية الشاملة من خلال تنمية المواقع السياحية الجديدة خاصة في المناطق الأقل نموا مثل:سيناء حيث تدعو الخطة إلى إنشاء 90922 غرفة فندقية لتوسيع نطاق السياحة و إلى خلق 169366 فرصة عمل إضافية،و تعتبر منطقة سيناء التي تتضمن البحر الأحمر و ساحل سيناء الشمالي أهم منطقة سياحية خارج المناطق السياحية التقليدية.

[143] ناجي توني، **دور و آفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية**،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000 ،ص 11.

كما تدعو الخطة السياحية إلى توسيع نطاق التدريب السياحي لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الموارد البشرية المؤهلة،و تدعو الخطة أيضا إلى التوجه نحو نوعية جيدة من السياحة حتى تتمكن مصر من منافسة البلدان السياحية الرئيسية الأخرى و يتضمن هذا رفع درجة الخدمات السياحية و تنويع الأنشطة السياحية و ترقيتها و تحسين معاملة السياح.

بالإضافة إلى ذلك فإن خطة التنمية السياحية تهدف إلى ترميم المواقع السياحية الهامة الموجودة حاليا وحمايتها،و تركز على ضرورة توفير مزيد من الحماية للتراث الثقافي الهائل الذي تملكه مصر.

و بهدف اجتذاب الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الخطة قدمت الحكومة مجموعة كبيرة من حوافز الاستثمار في القطاع الخاص الذي يتوقع له أن يؤدي الدور الأساسي في تنفيذ خطة التنمية السياحية و فيما يلي بعض الحوافز المقدمة لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة[144]:

- حق المستثمر في إعادة رأس المال و الأرباح إلى وطنه الأصلي؛

-الإعفاء من الضرائب لمدة 10 سنوات؛

-الحد من ضريبة الاستيراد المفروضة على المعدات و الآلات المستوردة بحيث لا يتجاوز 5% ؛

- الاستثمار في المجالات التي تخدم قطاع السياحة و إن كانت غير متصلة به مباشرة مثل إقامة شبكات الطرق و المطارات و محطات الطاقة الكهربائية؛

- الحق في تملك الأراضي.

و في المقابل فسوف يركز دور الحكومة في تنمية قطاع السياحي لاسيما المواقع السياحية الجديدة على ما يلي:

- استكمال الخدمات الأساسية اللازمة (البنية التحتية) لتنمية هذه المناطق؛

- تيسير مشاركة القطاع الخاص من خلال توفير حوافز للاستثمار و اختصار الإجراءات لتوفير الوقت و الجهد على المستثمرين؛

- تنظيم قطاع السياحة بما في ذلك اختيار المناطق السياحية و تنظيم الاستثمار و دمج هذه المناطق في خطة التنمية العامة بهدف ضمان إتباع نهج متكامل للتنمية الاقتصادية؛

- التسويق و الترويج بما في ذلك تنظيم المعارض السياحية و المشاركة في المؤتمرات و الاجتماعات الإقليمية و الدولية و تنظيم الأسابيع السياحية في مختلف البلدان و خاصة في البلدان التي تشكل أسواقا سياحية هامة؛

- التنفيذ في المواقع الأثرية و ترميمها؛

---

[144] ناجي التوني، مرجع سبق ذكره،ص 13.

- التثقيف و التدريب.

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في تنمية الاقتصاد المصري

أولا :مساهمة السياحة في النقد الأجنبي

إذا اعتبرنا أن الإيرادات السياحية كمصدر من مصادر العملة الأجنبية للاقتصاد الوطني المصري فسوف نقوم بمقارنتها مع أهم مصادر العملة الأجنبية للاقتصاد المصري للفترة الممتدة (2002-2006).

الجدول رقم06:أهم مصادر العملة الأجنبية للاقتصاد المصري (2002-2006)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	2002	النسبة من المجموع الكلي%	2003	النسبة من المجموع الكلي%	2004	النسبة من المجموع الكلي%	2005	النسبة من المجموع الكلي%	2006	النسبة من المجموع الكلي%
تحويلات العاملين المصريين بالخارج	2.95	23,06	2.96	19,87	2.99	16.13	4.32	18,38	5.03	16,72
صادرات البترول	2.38	18,62	3.16	21,25	3.91	21,1	5.30	22,55	10.22	33,98
صادرات الزراعة	0.268	2,1	0.486	3,26	0.674	3,64	0.731	3,11	0.668	2,22
صادرات الصناعة	3.426	26,8	3.709	24,9	4.836	26,1	6.303	26,82	6.567	21,84
الإيرادات السياحية	3,76	29,42	4,58	30,75	6,12	33,03	6,85	29,14	7,59	25,24
المجموع	12,784	100	14,895	100	18,53	100	23,504	100	30,075	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- إحصاءات مختلفة للبنك المركزي المصري.
- عادلة رجب،مرجع سبق ذكره،ص 07.

-la Banque Mondiale, **Perspectives économiques mondiales vents budgétaires contraires et reprise**,2010,p 09.

من خلال الجدول يتضح لنا أن هناك تنوع لمصادر العملة الأجنبية لمصر كما أن هناك تطور من سنة إلى أخرى، فبعدما كان 12,78 مليار دولار سنة 2001 ارتفع إلى 30,07 مليار دولار بحوالي 2,3 مرات، هذا و قد احتلت الإيرادات السياحية المرتبة الأولى من بين مصادر العملة الأجنبية عدا سنة 2006 فقد احتلت صادرات البترول المرتبة الأولى ب حوالي 40% بينما بلغت نسبة الإيرادات السياحية ب 25,5%، هذا و قد بلغ متوسط مساهمة الإيرادات السياحية ب 29,51 % تليه صادرات البترول ب 23.5% من خلال هذه الأرقام يتبين لنا أهمية الإيرادات في خلق الثروة للاقتصاد المصري من خلال تمويل الاقتصاد بالنقد الأجنبي.

ثانيا:مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

بالنظر إلى التدفقات البشرية الوافدة إلى مصر و ما تبعها من إيرادات مالية يمكننا تصور الدور و الأهمية التي تلعبه في الناتج المحلي الإجمالي لذلك سنقوم بإبراز دور الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي قبل و بعد المضاعف الذي قدرته بعض الدراسات ب 1.9 في مصر[145].

الجدول رقم 07:مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (1995-2010)

	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
الناتج المحلي الإجمالي(مليون دولار)	60,106	99.590	81.400	87.623	89.528	107.378	130.367	162.464	187.848	218.393	122,46
حصة السياحة قبل المضاعف%	4,46	4,36	4,67	6,28	7,65	7,07	6,29	6,65	5,59	5.72	5,9
حصة السياحة من الناتج بعد المضاعف 1,9(%)	8.48	8.28	8.83	11.93	14.54	13.43	11,95	12.64	10,62	10.87	11,16

المصدر:

-Jean- Charles Briquet-Laugier,Op-cit,p17

- صندوق النقد العربي،إحصاءات 2011،ص286.

يتضح لنا من الجدول أن متوسط حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 5,90 **%** بلغت أعلى مساهمة سنة 2005 حيث بلغت 7,65%، هذا و يستحوذ قطاع الخدمات على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي حوالي 54% بينما بلغت مساهمة القطاع الصناعي 30.1% (56.518 مليون دولار) و عليه يمكن القول أن للسياحة جزء هام من الناتج المحلي الإجمالي لمصر والذي يعبر عن أهمية هذا القطاع لبلد احتل المرتبة الرابعة عربيا و الأولى في دول الشرق الأوسط،و إذا أخذنا بعين الاعتبار المضاعف السياحي الذي قدر في مصر ب 1.9 فقد حقق أعلى نسبة عام 2005 قدرت ب 14.54 % و عليه فإن إضافة المضاعف يعزز أهمية الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي و بذلك فإبراز أهمية هذا القطاع يستوجب إبراز العلاقات التشابكية مع قطاعات أخرى بسبب الطبيعة المركبة للسياحة و التي تشمل على أنشطة تسهم في إخراج المنتج السياحي و من جهة أخرى إذا أردنا مقارنة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي إلى إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية سوف نقوم بعرض الجدول التالي:

[145] جامعة الدول العربية،الفصل الثاني عشر،**التعاون العربي في قطاع السياحة**،ص 224.

الجدول رقم08:تطور إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (2008-2010)

السنوات	2008	2009	2010
إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية (مليون دولار)	50.727	57.693	65.976

المصدر:بيانات مختلفة لصندوق النقد العربي

من الجدول يتضح التطور الذي عرفه قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي فقد انتقل من 50.717 مليون دولار عام 2008 إلى 65.976 مليون دولار عام 2010 حيث بلغت متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة ب 30.71% بينما بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات السياحة في قطاع الخدمات ب 19,4% و هنا يتضح لنا الدور الذي تلعبه الإيرادات السياحية المصرية في قطاع الخدمات ما ينعكس على خلق الثروة للاقتصاد الوطني .

ثالثا:الميزان السياحي في مصر:

إن التطور الذي شهدته الإيرادات السياحية المصرية لعب دورا هاما في الناتج المحلي الإجمالي و من أجل معرفة الدور الذي يلعبه الميزان السياحي في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات بصفة عامة سوف نقوم بعرض الشكل التالي الذي يوضح رصيد الميزان السياحي المصري.

الشكل رقم04: تطور الميزان السياحي المصري خلال الفترة (2000-2009)

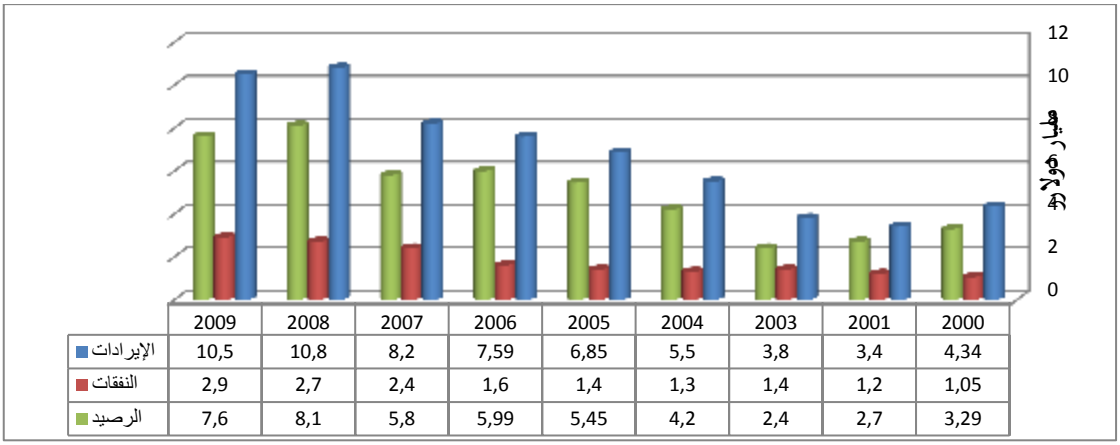

	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001	2000
الإيرادات	10,5	10,8	8,2	7,59	6,85	5,5	3,8	3,4	4,34
النفقات	2,9	2,7	2,4	1,6	1,4	1,3	1,4	1,2	1,05
الرصيد	7,6	8,1	5,8	5,99	5,45	4,2	2,4	2,7	3,29

المصدر:تم حساب النسب اعتمادا على البيانات التالية.

- Adla Ragab, **Assessment of trade in tourism and travel related services in Egypt in relation to the gats** ,Egypt, p22.

- la Banque Mondiale, **Perspectives économiques mondiales vents budgétaires contraires et reprise**,2010,p09.

- Centre Bank of Egypt, Egypt in figure, 2010.

يتضح من الجدول أن الميزان السياحي المصري موجب على طول فترة الدراسة و بذلك للإيرادات السياحية دور هام في تخفيض العجز لميزان المدفوعات،فمصر تعمل على استقطاب السياح الأجانب و هذا ما تدل عليه الإيرادات التي تفوق النفقات أي ما ينفق داخل البلد يفوق ما ينفق خارج حدود دولتهم و عليه السياحة الداخلية في مصر لها دور كبير فقد وصلت عام 2008 إلى 10,8 مليار دولار كإيرادات بينما بلغت النفقات 2,7 مليار دولار هذا و يوضح الجدول التالي مساهمة الإيرادات السياحية خلال الفترة (2001-2006) في تخفيض العجز للميزان التجاري.

الجدول رقم09:مساهمة السياحة في الميزان التجاري المصري خلال الفترة 2001-2006

الوحدة:مليار دولار

	صادرات السلع	صادرات الخدمات	العجز التجاري	نسبة الإيرادات السياحية%		نسبة صافي الميزان السياحي%
				صادرات السلع	صادرات الخدمات	العجز التجاري
2001	7.16	9.62	7.52-	47.49	35.34	35,9
2003	8.21	10.44	6.62-	46.29	36.4	36.25
2004	10.45	12.98	7.83-	52.63	42.37	53,64
2005	13.83	15.03	10.36-	49.53	45.58	52,61
2006	18.46	17.44	11.99-	41.12	43.52	48,37

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات مختلفة للبنك المركزي المصري

بالنظر إلى هذا الجدول و الجدول الخاص بالإيرادات السياحية خلال الفترة (2001-2006) نجد أن الإيرادات السياحية تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد المصري و هذا ما تعكسه النسب أعلاه فقد بلغ متوسط الإيرادات السياحية مقارنة بصادرات السلع إلى 47.41 % محققة بذلك أعلى نسبة 52.63 % سنة 2004 و على اعتبار هذا القطاع جزء من قطاع الخدمات فقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات السياحية إلى صادرات الخدمات 40.64% محققة بذلك أعلى نسبة خلال سنة 2005 كما أن الإيرادات السياحية تلعب دورا كبير في تحقيق فائض في العملة تستعين به في تمويل احتياجاتها من النقد الأجنبي لتسديد مدفوعاتها الخارجية بالإضافة إلى كونها تلعب دور كبير في تخفيض العجز في الميزان التجاري المصري من خلال صافي القيمة للميزان السياحي(الشكل الخاص بالميزان السياحي المصري) حيث بلغ متوسط المساهمة في تخفيض العجز ب 45,35 % محققا بذلك أعلى نسبة عام 2004

و هذا مؤشر جيد يعكس الدور الذي يلعبه هذا القطاع كما و قد بلغت نسبة هذه الإيرادات في ميزان الخدمات المصري إلى50,1% عام 2010 و بذلك بلغت في المتوسط 42,92 % خلال الفترة (1990-2010) [146].

رابعا:مساهمة السياحة في التشغيل

إن مصطلح عمالة السياحة في حد ذاته يصعب تحديد معالمه فالسياحة تخلق فرص عمل مباشرة و غير مباشرة دائمة و مؤقتة بل تمتد إلى عدة أنشطة مثل الفنادق و المطاعم و السفر الجوي و الترفيه و وكالات السفر و على صعيد آخر تشكل فرص العمل التي تخلقها معظم الأنشطة السياحية نتاجا مختلطا من الطلب السياحي الدولي و المحلي فتنمية هذا القطاع يلعب دورا هاما في تخفيض نسب البطالة من خلال توفير مناصب الشغل والجدول التالي يبين عدد العمال المباشرين من إجمالي العمال في القطاع خلال الفترة 2001-2008 م.

الجدول رقم10:تطور عدد العمال في القطاع السياحي المصري خلال الفترة 2001-2008م

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد العمال المباشرين	845	908	1143	1346	1.525,2	1.579,6	1.705,4	1.712,8
عدد العمال في القطاع السياحي	1670	1730	2135	2488	3259.9	3435.9	3747.1	3789.0

المصدر:

- World Travel & Tourism Counsil, Travel, **travel and tourism economic impact**,Egypt,2011
- Adla Ragab, **Assessment of trade in tourism and travel related services in Egypt in relation to the gats**, Egypt, 2007,p24.

إن بمجرد النظر إلى الأرقام في الجدول نجد هناك تطور سواء من حيث العمال المباشرين و كذلك بالنسبة للمجموع الكلي هذا الأخير الذي ارتفع حتى وصل سنة 2008 إلى 3789000 عامل،كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد ككل فينما كانت 7,4% عام 1990 ارتفعت إلى 10,9 عام 2010 و هذا مؤشر هام للدور الذي تلعبه السياحة في تمويل الاقتصاد الوطني بفرص العمل مقارنة بمساهمة الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالزراعة التي تساهم ب 31,6%، الصناعات التحويلية 11,4% ،التشييد 10,1،الخدمات (كالتعليم) 9,1%.

[146] Robert Lanquar, case net work report, Centre for Social and Economic Research,N°98/2011,poland,p20.

و طبقا لدراسات مكتب العمل الدولي فإن معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق يتراوح من 0,5 إلى فرصة عمل لكل غرفة لكل غرفة جديدة ففي مصر يقدر عدد الغرف سنة 2009 ب 214533 غرفة وهذا يعني توظيف 107266,5 فرصة عمل،كما و من المتوقع أن تزيد العمالة في قطاع السياحة بصورة مطردة خلال السنوات القادمة على نحو يتجلى فيه التوسع السريع الذي يتوقع أن يحققه هذا القطاع لاسيما في مجال المنشآت كالقرى السياحية و المرافق المتصلة بها كالنوادي و المرافق الرياضية و الترفيهية و التوسع في العمالة في هذا القطاع وثيق الصلة بالزيادة في عدد الفنادق السياحية و الذي يتوقع أن يصل عدد العاملين عام 2021 إلى 4518.6 ألف عامل.

هذا عن مجموع العاملين بالقطاع السياحي و من جهة أخرى إذا تحدثنا عن دور المرأة في المجتمع فيمكن تسليط الضوء على نسبة المرأة في التشغيل بالفنادق و المطاعم حيث قدر متوسط مساهمة المرأة خلال الفترة (2004-2008) ب 3,3% بالرغم من أن هذه المساهمة ضعيفة كون مصر دولة ذات تقاليد اجتماعية إلا أنه يعود بالفائدة يعني دخل للمرأة و بذلك تحسين في المستوى المعيشي و ما يؤكد معدل انخفاض مشاركة المرأة بالتحديد بهذا القطاع إذا علمنا أن نسبة مساهمتها في إجمالي العمالة في مصر بلغت 20% عام 2008(**حسب مصادر الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء المصري**)، كما أن العمالة في هذا القطاع تتطلب قدرات فنية و إدارية لمواجهة احتياجات هذا القطاع و تنميتها باستمرار أي تشغيل أفراد يعززهم التعليم والتأهيل و التدريب الكافي مقارنة ببعض أنشطة الاقتصاد ككل فنسبة الأميين المشتغلين في الفندقة لا تتجاوز 1,6%(**حسب مصادر الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء المصري,إحصاءات القرى و الفنادق السياحية**) و الذي ينعكس بدوره على جودة الخدمات المقدمة و الدليل ازدياد عدد الوافدين من سنة إلى أخرى.

خامسا:مساهمة السياحة في تحسين المستوى المعيشي

إن النشاط السياحي من الأنشطة الهامة للاقتصاد المصري و هذا ما توضحه المؤشرات السياحية و بذلك فهو يساعد على تنمية الاقتصاد الوطني بتمويله بالنقد الأجنبي و خلق فرص العمل التي تساعد على تحسين النمط والمستوى المعيشي للأفراد و عليه سوف يتم إلقاء الضوء على نصيب الفرد من الإيرادات السياحية لمصر.

الجدول رقم11:تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في مصر خلال الفترة (1995–2009)

الوحدة:1دولار أمريكي

السنوات	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نصيب الفرد من الإيرادات السياحية	43,20	68,55	54,07	76,87	94,04	102,35	123,61	140,5	129,15

المصدر: تم حساب النسب اعتمادا من البيانات التالية:

-la Banque Mondiale, **Perspectives économiques mondiales vents budgétaires contraires et reprise**,2010,p09

- African Statistic year book , Egypt. 2009

إن نصيب الفرد من الإيرادات السياحية لمصر يتطور من سنة إلى أخرى فقد ارتفع من 43,2 دولار عام 1995إلى 129,15 دولار عام 2009 حيث كانت أعلى نسبة سنة 2008م وصلت إلى 140.5 دولار بالرغم أن الإيرادات السياحية المصرية تفوق الإيرادات السياحية لكل من تونس و المغرب حيث وصلت إلى 10.5 مليار دولار و لكن عدد السكان في ارتفاع حيث فاق 80 مليون نسمة عام 2009،و لكن بالرغم من هذه الأرقام إلا أن نسبة الفقراء في مصر مرتفعة.

المبحث الثاني:التجربة التونسية و المغربية

تعتبر تونس من أهم البلدان السياحية الرئيسية في حوض البحر الأبيض المتوسط فهي تجتذب عادة أنواع مختلفة من السياح من جميع أنحاء العالم و ذلك مند الاستقلال حيث عملت على تحسين البنى التحتية ما ساعدها على ذلك هو تمتعها بمقومات طبيعية و حضارية و لذلك تبنت الحكومة وضع إستراتيجية من أجل تنمية هذا القطاع.

المطلب الأول:مؤشرات السياحة في تونس

1–طاقات الإيواء: شهدت الليالي السياحية التونسية تطورا عبر الزمن و ذلك نظرا لما تعمل عليه تونس من أجل الرفع من مدة الإقامة للسياح فقد بلغت عام 2008 إلى 38 مليون ليلة و الجدول التالي يوضح تطور الليالي السياحية في تونس خلال الفترة 1996-2008م.

الجدول رقم12:تطور طاقات الإيواء في تونس للفترة 1990-2009م

السنوات	عدد المؤسسات	الأسرة	الطاقة المتوسطة للأسرة
1990	508	196534	229
1991	532	123188	232
1992	563	135561	240
1993	571	144008	252
1994	583	152933	262
1995	612	161498	264
1996	641	169945	265
1997	662	178176	269
1998	692	184616	267
1999	722	191955	266
2000	736	197453	268
2001	755	205605	272
2002	777	214319	276
2003	790	222018	281
2004	800	226153	283
2005	816	229837	282
2006	825	231838	281
2007	834	235727	283
2008	836	238495	285
2009	856	239900	285

المصدر:

- Institut Arabe des Chefs d'Entreprises, le Tourisme en Tunisie, **Constat du secteurs défis et perspectives**, juin 2011,p 04.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في عدد المؤسسات بحوالي 348 مؤسسة فقد انتقلت من 508 سنة 1990 إلى 856 مؤسسة سنة 2009م هذه الزيادة في المؤسسات رافقته زيادة في عدد الأسرة بحوالي 123366 سرير فقد انتقل من 116534 سنة 1990م إلى 239900 سرير سنة 2009م و هذا دليل على الاهتمام من قبل

المعنيين بهذا القطاع بزيادة طاقات الإيواء بما يتماشى و الطلب عليها حيث خصصت مند نهاية التسعينات جزء كبير من الاستثمارات لصيانة و تجديد الفنادق.

الجدول رقم 13:توزيع الطاقة الفندقية بالأسرة و حسب التصنيف للفترة (1990-2009م)

السنوات / طاقات الإيواء	1990	2002	2004	2009
5 نجوم	7100	24156	25724	28709
4 نجوم	12800	62649	74774	77138
3نجوم	45500	78196	78149	85379
نجمتين	23100	22627	21771	22609
نجمة واحدة	3100	2965	2987	5249
مجموع الفنادق المصنفة	91600	190593	203405	219084
النسبة المؤوية لمجموع الفنادق	81	88.9	89.9	91.32
قرى سياحية	11600	12087	10105	9047
النسبة المؤوية	10.26	5.6	4.47	3.77
اقامات عائلية	900	1340	1416	2144
النسبة المؤوية	0.8	0.6	0.6	0.9
مجموع الفنادق غير المصنفة	9000	10299	11227	9615
النسبة المؤوية%	7.96	4.8	4.96	4
المجموع الكلي	113100	214319	226153	239890

المصدر:

-Institut Arabe des Chefs d'Entreprises, op cit ,p 05.

نلاحظ من جدول تطور في عدد الفنادق من 1990 إلى 2009م فقد انتقل من 91600 فندق سنة 1990م إلى 219084 فندق سنة 2009م و نفس الشيئ بالنسبة للفنادق الغير مصنفة فقد انتقل من 113100 سنة 1990م إلى 239890 سنة 2009م و هذا تبعا للإستراتيجية و الأهداف المراد تحقيقها،أما عن الفنادق المصنفة فقد كان النصيب الأكبر لفنادق أربع و ثلاث نجوم بنسبة 32.26 و 40.75 % على التوالي تماشيا للطلب السياحي على هذا النوع بما أنها تقدم خدمات ذات جودة و أقل تكلفة من فنادق الخمس نجوم الموجهة لفئة معينة

2-التدفقات البشرية

على اعتبار تونس من أهم بلدان البحر الأبيض المتوسط استقبالا للسياح نظرا لعدة عوامل مشجعة و الجدول التالي يوضح تطور عدد الوافدين إلى تونس.

الجدول رقم 14: تطور عدد الوافدين إلى تونس خلال الفترة 1990-2009م

الوحدة:مليون سائح

السنوات	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2007	2008	2009
عدد الوافدين	3.2	4.12	5.17	5.387	5.064	5.114	6.762	7.049	6.901

المصدر:

-UNWTO, Tourism highlights, Edition 2010, p09.

-Office National du Tourisme Tunisien, Entrée des non résidents en Tunisie selon les mois 1990-2001.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تزايد في عدد السياح الوافدين إلى تونس فقد انتقل عدد الوافدين من 3.2 مليون سائح سنة 1990م إلى 6.90 مليون سائح سنة 2009م و ذلك بسبب إتباع إستراتيجية تهدف أساسا إلى توفير البنية التحتية و زيادة برامج الترويج و انتشار وسائل الاتصال الجديدة و فتح الخطوط الجوية إلى بلدان عربية أو دولية كما تقوم تونس ببرامج للتحديث الفندقي يتضمن تحديث 800 مؤسسة و إطلاق إستراتيجية جديدة للإعلام و الاتصال،كما شرعت تونس و فرنسا في برنامج للتعاون مند 2003م و لا يزال متواصلا يدور حول تأهيل الحظيرة الفندقية و إعداد مخطط توجيهي لتهيئة الساحل موجه لأنشطة النزهة والرحلات البحرية و وضع مسعى نوعي بالنسبة لفرع العلاج بمياه البحر لكن هذا لم يمنع من وجود انخفاضات مثلا سنة 2002م فبعدما كان 5.38 مليون سائح سنة 2001م أصبح 5.06 مليون سائح سنة 2002م و هذا بسبب أحداث 11 سبتمبر و الحدث الإرهابي سنة 2002 في جربة التونسية خاصة و أنها من المناطق السياحية الهامة والانخفاض الآخر سنة 2009م بسبب انتشار مرض الانفلونزا .

أما عن جنسيات الوافدين إلى تونس فهي مختلفة بين دول مغربية و أروبية في مقدمتها الفرنسيون ب 19.5% تليها ايطاليا و بريطانيا،و عن الدول العربية فتأتي في مقدمتها الدول المغربية تتقدمها ليبيا ب 28,9% ثم الجزائر ب 13.9% لعام 2009م كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم15: دخول غير المقيمين إلى تونس خلال الفترة 1990-2009م

البلدان	1990	2000	2004	2009
ليبيون	24.8	13.5	23.9	28.9
جزائريون	13.6	12.1	15.2	13.9
النمساويين	1.2	2.2	1.4	0.9
البلجيكين	2.3	2.8	2.3	2.4
بريطانيون	6	5.9	5	4
اسبانيون	1	2	1.9	1.3
فرنسيون	13.3	19.7	17	19.5
هولنديون	3	1.3	0.9	1.2
ايطاليون	5.9	7.8	7.5	5.6
مغربيون	4.5	0.7	0.6	0.4
شرق أوسط	1.4	0.5	0.6	0.6
السويديين	1	0.5	0.6	1.5
سويسرا	1.5	2.3	1.7	1.4
ولايات متحدة الأمريكية	0.3	0.3	0.2	0.6
جنسيات أخرى	3.3	7.8	11.3	10.1
المجموع	%100	%100	%100	%100

المصدر:

-Institut Arabe des Chefs d'Entreprises,Op-cit,p09.

3- الليالي السياحي:

شهدت الليالي السياحية التونسية تطورا عبر الزمن و ذلك نظرا لما تعمل عليه تونس من أجل الرفع من مدة الإقامة للسياح فقد بلغت عام 2008 إلى 38 مليون ليلة و الجدول التالي يوضح تطور الليالي السياحية في تونس خلال الفترة 1996-2008م.

الجدول رقم16:تطور الليالي السياحية في تونس خلال الفترة 1996-2008م

الوحدة:مليون ليلة سياحية

السنوات	1996	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الليالي السياحية	23,124	30.981	35,423	35,33	28,518	28,11	33,48	36,30	36,84	37,36	38.023

المصدر:عامر عيساني،**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**، أطروحة دكتوراه،شعبة تسيير المؤسسات،جامعة باتنة،2010،ص 209.

شهدت الليالي السياحية تطورا من 1996 إلى 2008م كما شهدت تذبذبا بين الفترة و الأخرى مثل سنة 2002 و 2003م و ذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر و الأحداث الإرهابية في جربة سنة 2002م و كذلك الغزو على العراق سنة 2003م كل هذه الأحداث أثرت بطريقة أو بأخرى على الليالي السياحية التي يقضيها السياح.

المطلب الثاني:إستراتيجية التنمية السياحية في تونس

1- الأهداف الكمية

أ- تقديرات التدفقات البشرية(السياح الأجانب):لقد تركزت عملية التدفقات البشرية خلال مرحلة الخطة (2001-2016م) على تنبؤات المنظمة العالمية للسياحة للتدفقات الصادرة و الأسواق المستقطبة لآفاق 2020 بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تؤثر على الطلب المستقبلي منها:

- تحسين البنية التحتية المحلية،الإنشاءات و الخدمات،كثافة التسويق،ترقية المنتوج...الخ.
- الأوضاع الاقتصادية بالدول الرئيسية المصدرة للسياح نحو تونس؛
- الاستقرار السياسي بالمنطقة.
- لقد تم اعتماد جملة من الفرضيات في التنبؤ بالطلب السياحي على المنتوج التونسي منها [147]:
- – ارتفاع وتيرة الدخول السياحية كنتيجة لمجهودات التسويق السياحي الذي تقوم به تونس اتجاه السوق الأوروبي فمعدل النمو المتوقع سيكون مستقرا على المدى الطويل محصورا بين 3 و 3.5% سنويا و هو ما يتقارب مع معدل تقديرات المنظمة العالمية للسياحة لنمو السياحة الأوروبية خارج حدود أوروبا؛

– ارتفاع عدد السياح القادمين من أوروبا الشرقية بوتيرة متسارعة بما يتوافق مع النمو الاقتصادي الحاصل في هذه البلدان؛

– معدل نمو التدفق السياحي من بلدان المغرب العربي سيبقى محافظا على نفس الوتيرة قبل 2001 رغم التغير في المناخ السياسي مثل ليبيا بعد رفع الحظر الجوي سيؤثر بالسلب على التدفقات البشرية من ليبيا نحو تونس و ذلك باختيار وجهات سياحية أخرى من قبل السياح الليبيون لكن المجهودات التسويقية من قبل السلطات التونسية سوف يكون هذا التأثير محدود على المدى الطويل،و على الرغم من أن عدد السياح القادمين من أمريكا،اليابان،استراليا قليل لكنه يتوقع أن يكون معدل نمو

[147] علي رحال،عامر عيساني،مرجع سبق ذكره،ص 10.

التدفقات في هذه البلدان نحو تونس في تزايد مستمر بسبب الجهود المبذولة في مجال ترقية المنتوج السياحي التونسي بهذه المناطق.

- بناءا على ما سبق فقد اعتمدت سياسة التنمية السياحية لتونس في تقدير التدفقات المستهدفة على اثنين من السيناريوهات.
- **السيناريو أ**:يفترض هذا السيناريو وجود مخطط وطني للتنمية السياحية و تظهر ملامحه من خلال اعتماده على معدل نمو مرتفع على أساس أن المحددات الخارجية سوف لن تشهد تغير على المدى القصير و أن المنشآت السياحية و الخدمات المقدمة و هياكل الاستقبال القاعدية الأخرى سيتم تحسينها بصورة قوية حتى تستطيع تلبية احتياجات السواح،هذا ما يؤدي في نفس الوقت إلى بدل جهد من أجل تنمية السوق السياحي و فيما يلي الجدول الذي يبين التقديرات المرصودة ضمن السيناريو أ.

الجدول رقم 17:**تقديرات السواح القادمين وفق السيناريو أ إلى تونس للفترة(2001-2016)**

	99 تدفق حقيقي	2001	معدل النمو99-01	2006	معدل النمو 06-01	2011	معدل النمو06-11	2016	متوسط معدل النمو السنوي
إجمالي أوروبا	3461	3926	%6.5	5070	%5.2	6362	%4.6	7850	%4.3
المغرب العربي	1263	1263	-	1429	%2.5	1656	%3	1967	%3.5
أمريكا الشمالية	27	32	%8	46	%8	68	%8	100	%8
أخرى	81	83	%1	108	%5.5	152	%7	213	%7
المجموع	4832	5303	%4.8	6653	%4.6	8238	%4.4	10130	%4.2

المصدر: علي رحال،عامر عيساني،مرجع سبق ذكره،ص11.

وفق السيناريو أ قدر عدد السياح الأجانب المستهدفين خلال مدة الخطة على النحو التالي 6.7 مليون سائح في نهاية 2006 و 8.2 مليون سائح 2011 ليصلوا إلى حدود 10.1 مليون سائح مع نهاية الخطة في 2016 أي بمتوسط نمو متوسط سنوي قدر ب4.4 % خلال فترة الخطة 15سنة و هو معدل نمو يتوافق مع تقديرات المنظمة العالمية للسياحة ضمن التقديرات الدولية لآفاق 2020.

السيناريو ب: يفترض هذا السيناريو عدم وجود مخطط وطني للتنمية السياحية مع تبني معدل نمو منخفض على أساس أن المحددات الخارجية لن تتغير بشكل جذري على المدى الطويل كما أن المنشآت السياحية المختلفة للدعم و الإسناد ستبقى في مستوى يلبي الحد الأدنى لاحتياجات السياح [148].

و أن المجهوذات التنموية لقطاع السياحة ستبقى في نفس المستوى الحالي طيلة مدة الإستراتيجية و فيما يلي الجدول يبين التقديرات المرصودة وفق هذا السيناريو ب.

الجدول رقم 18:تقديرات السواح وفق السيناريو ب القادمين إلى تونس (2001-2016)

المنطقة	99 تدفق حقيقي	2001	معدل النمو 2001-99	2006	معدل النمو 06-01	2011	معدل النمو 11-06	2016	متوسط معدل النمو السنوي
إجمالي أوروبا	3461	3926	%6.5	4802	%4.1	5668	%3.4	6581	%3
المغرب العربي	1263	1263	-	1360	%1.5	1465	%1.5	1579	%1.5
أمريكا الشمالية	27	32	%8	42	%6	57	%6	76	%6
أخرى	81	83	%1	101	%4	128	%5	164	%5
المجموع	4832	5304	%4.8	6305	%3.5	7318	%3	8400	%2.8

المصدر:علي رحال،عامر عيساني،مرجع سبق ذكره ،ص 12.

من الجدول نلاحظ أن التقديرات وفق السيناريو ب يقدر عدد السياح المستهدفين أن يصل عددهم إلى 6.3 مليون سائح مع نهاية 2006 و 7.3 مليون سنة 2011 و 8.4 مليون سائح سنة 2016 أي بمعدل نمو متوسط يصل إلى 3.1% خلال فترة الخطة (2001-2016) و هو ما يتوافق مع تقديرات المنظمة العالمية للسياحة.

***تقديرات الليالي السياحية:** لقد تم إعداد التقديرات الخاصة بالليالي السياحية بناء عل تقديرات دخول السواح المنجزة سابقا بالإضافة إلى فرضية متوسط الإقامة أما من حسب تقديرات متوسط الإقامة فقد تم تقسيم السوق السياحي إلى 4 مناطق وهي دول غرب أوروبا دول شرق أوروبا ،المغرب العربي،مناطق أخرى والجدول الموالي يبين متوسط مدة الإقامة حسب مناطق المشار إليها في الجدول أعلاه تقديرات متوسط مدة الإقامة لكل سائح حسب المناطق للفترة (2001 -2016)

[148] علي رحال،عامر عيساني ، مرجع سبق ذكره،ص 11.

الجدول رقم19:تقديرات متوسط مدة الإقامة لكل سائح حسب المناطق للفترة(2001–2016)

	2001	2006	2011	2016
غرب أوروبا	9.2	8.9	9.2	8.8
شرق أوروبا	8.8	8.8	9.2	8.8
المغرب العربي	0.8	1.2	1.5	1.5
الجهات الأخرى	6.7	6.7	6.7	6.7

المصدر:علي رحال،عامر عيساني،مرجع سبق ذكره ،ص13.

من خلال الجدول يلاحظ أن دول غرب أوروبا تتصدر بقية المناطق من حيث طول مدة الإقامة الخاصة بسائحيها المتوجهين إلى تونس و يميل السياح القادمين من هذه المنطقة إلى قضاء عطل قصيرة المدة إلا أنها متكررة خلال السنة.

بالنسبة للسياح دول شرق أوروبا فإن متوسط مدة الإقامة كان في حدود 8.8 ليلة سياحية و هو متوسط ثابت مما يعني أن اتجاه النمو في وضعية التشبع.

أما دول المغرب العربي فإن متوسط الإقامة في تزايد مستمر مدفوعا بالنمو الاقتصادي الذي تشدده هذه المناطق والذي يسمح لسواح المنطقة بقضاء عطلهم بتونس،و بالنسبة للمناطق الأخرى فإن تقدير متوسط مدة الإقامة بقي ثابت خلال فترة الخطة و في حدود 6.7 ليلة سياحية السبب كون أكثر سواح باقي المناطق المتوجهون إلى تونس يفضلون السياحة الثقافية و هذا النوع من السياحة لا يتطلب مدة إقامة طويلة مقارنة بالسياحة الشاطئية.

انطلاقا من الجدول السابق الخاص بتقديرات متوسط مدة الإقامة و الجداول المتعلقة بتقديرات السواح القادمين إلى تونس للفترة (2001-2016م) وفق السيناريو أ و ب فإن تقديرات الليالي السياحية تأتي مفصلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 20 : تقديرات الليالي السياحية للفترة (2001–2016) و فق السيناريو أ(معدل النمو مرتفع) و السيناريو ب (معدل النمو منخفض).

الوحدة:ألف ليلة سياحية

المنطقة	1999	2001	2006	2011	2016	متوسط معدل النمو السنوي 2016–11
إجمالي السيناريو أ معدل النمو مرتفع	33151	37782	47997	60003	74130	4.6%
إجمالي السيناريو ب معدل نمو منخفض	33151	37782	45448	53380	61888	33%

المصدر:علي رحال،عامر عيساني،مرجع سبق ذكره،ص 14.

من الجدول نلاحظ أن تقديرات الليالي السياحية جاءت على النحو 48 مليون ليلة سياحية مقدرة مع نهاية 2006 و 60 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2011 و 74 مليون ليلة سياحية مع نهاية فترة الخطة 2016 و كان معدل النمو

المتوسط السنوي لليالي السياحية خلال الفترة مقدرة ب 4,6% سنويا و هذا تماشيا مع مستوى نمو التدفقات السياحية المرصودة ضمن السيناريو أ، و تماشيا مع تقديرات دخول السياح وفق السيناريو ب فإن التقديرات الخاصة بالليالي السياحية جاءت موزعة على النحو 45.4 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2006 و 61.9 مليون ليلة سياحة في نهاية الخطة 2016 لأي بمعدل نمو متوسط سنوي 3.3%.

1- **تقديرات الاحتياجات في عدد الأسرة (طاقات الإيواء)**: تم تقدير طاقات الإيواء المطلوب انجازها تماشيا مع أهداف السياسة السياحية و بناء على توقعات تدفقات السياح الأجانب من جهة و من جهة أخرى متوسط الإقامة المرصودتين خلال فترة الخطة و قد تمت على أساس السيناريو أ (معدل نمو مرتفع) كما شملت التقديرات ثمانية مناطق سياحية و الجدول الموالي يبين تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة المطلوب توفيرها تماشيا ومرحلة الخطة.

الجدول رقم21:تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة حسب المناطق للفترة (2001–2016)

الوحدة:ألف سرير

	1999	2006	2011	2016
منطقة تونس العاصمة	18.1	21.8	24.9	29
الحمامات، نابل	54.6	53.4	42	72.9
سوسة	40.4	56.7	68.4	80.6
جربة	41.1	60.8	75.1	88.6
توزر	10.2	11.7	14.1	19.2
بنزرت	2.7	2.2	2.5	2.9
تبرقة	3.9	4.8	5.8	6.7
المونستير	29.9	42.2	50.7	59.8
الإجمالي	192	253.6	303.5	359.6

المصدر: علي رحال،عامر عيساني،مرجع سبق ذكره،ص 15

المطلب الثالث:التجربة المغربية

تعمل المغرب على منافسة البلدان السياحية بالمنطقة خاصة و أن لديه مميزات سياحية منها الموقع الجغرافي و قربه من بلدان أوروبا الغربية و طبيعته الجبلية الخلابة و امتداد شواطئه على البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي بالإضافة إلى الزخم التراثي و الإسلامي الكبير لذلك عملت على تطوير هياكلها السياحية و هذا ما سنتطرق له من الطاقات الإيوائية، الليالي السياحية،التدفقات البشرية.

1– طاقات الإيواء:

إن تطور الطاقات الاستيعابية للفنادق المصنفة بمعيار عدد الأسرة في المغرب خلال الفترة 2001-2008م يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم22 :تطور عدد الأسرة في المغرب خلال الفترة 2001-2008م

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الأسرة	97001	102097	109615	119248	124270	133230	143221	152936

المصدر:

- Ministère du Tourisme du Maroc 2009.

نلاحظ من خلال الجدول تطور في عدد الأسرة في الفنادق المصنفة بالمغرب خلال الفترة 2001-2008م حيث قدرت الزيادة ب 1.58% أي ما يعادل زيادة عدد الأسرة ب 55935 سرير و يعتبر نمو ضعيف و هذا ما يتطلع له المغرب نهاية 2010 لزيادة 55 ألف غرفة جديدة و تحقيق طاقة إيواء تقدر ب 230 ألف سرير.

2- التدفقات البشرية:

تعمل المغرب على جلب أكبر عدد من السياح فهي بذلك تعمل على تنويع المنتوج السياحي و الترويج له سعيا بذلك لأن تصبح من بين 20 دولة سياحية عالمية عام 2020 و عن تطور عدد الوافدين إلى المغرب سنوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم23 :تطور عدد الوافدين إلى المغرب خلال الفترة 2000-2009م

الوحدة:مليون سائح

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الوافدين	4,278	4,761	5,477	5,843	6,558	7,408	7,879	8,341

المصدر:

-UNWTO, International tourist arrivals by country of destination, Tourism market trends,2006 Edition-Annex

- UNWTO, Tourism Highlights, 2007 Edition, p09.

- UNWTO, Tourism Highlights, 2010 Edition, p10.

شهدت السياحة الدولية الوافدة إلى المغرب تطورا خلال الفترة 2000-2009م بزيادة تقدر ب 1.95% أي ما يعادل 4.06 مليون سائح و هذا دليل على اهتمام السلطات بجلب السياح نهاية 2010 حوالي 10 مليون سائح، خاصة و أنه يمثل مصدر هام من العملة الأجنبية تليه عائدات تصدير الفوسفات فقد عملت السلطات على الإعلان و الترويج المحلي و الأجنبي عبر مختلف الوسائل و تشجيع للبنية التحتية و رفع و تحسين هياكل الاستقبال خاصة و أن له مميزات خاصة من حيث الموقع سواء في بلدان إفريقيا أو بلدان أوروبا و امتلاكه لمعالم أثرية و تاريخية .

3- الليالي السياحية:

يعمل المغرب على جلب أكبر عدد من السياح و من أجل إطالة مدة الإقامة،عمل على رفع الطاقة الاستيعابية للفنادق و هذا ما تم التطرق إليه سابقا فقد ارتفع عدد الأسرّة من 97001 سرير سنة 2001م إلى 152936 سرير سنة 2008م أما عن الليالي التي يقضيها السياح فكانت كما يلي:

الجدول رقم24: تطور عدد الليالي السياحية في الفنادق المصنفة في المغرب خلال الفترة 2001-2009م

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
فرنسا	4436713	4152369	4329870	5240184	6231344	6405716	6419752	5936414	5550236
اسبانيا	468163	344587	354495	559481	699362	816842	766553	816985	921990
بريطانيا	606881	485281	450654	567385	860904	1202223	1367142	1074673	922970
ألمانيا	1563578	1089132	761604	823916	904777	985685	988958	959079	895617
بلجيكا	435533	386412	356957	498876	624088	688878	667906	590868	582277
ايطاليا	663287	551389	439014	519290	568695	633102	604219	570730	571376
مجموع الغير مقيمين	10293123	8865997	8515293	10307268	12259489	13345867	13703222	13067592	12520803
المقيمين	2402104	2454885	2657826	2857602	2956100	2981018	3190581	3393925	3717778
المجموع	12695227	11320882	11173119	13164870	15215589	16326885	16893803	16461517	16238581

المصدر:

-Office National du Tourisme du Maroc,2010.

يتبين من الجدول أن هناك تطور في الليالي السياحية خلال الفترة 2001-2009م فقد كان النصيب الأكبر للسياح الأجانب و هذا دليل على تفضيل الأجانب للفنادق المصنفة نظرا لما تقدمه من خدمات جيدة رغم ارتفاع أسعارها عكس الفنادق الغير مصنفة التي تكون نوعية الخدمات رديئة و قد لا تتناسب مع طبيعة الفرد الأجنبي كما نجد أن معظمهم أوروبيين،أما بالنسبة للمقيمين فقد كانت النسبة قليلة و هذا دليل تفضيلهم هذا النوع لطبيعة الأسعار المنخفضة التي تتناسب معهم.

خاتمة الفصل:

من خلال التطرق إلى بعض النماذج العربية في المجال السياحي نجد مصر مثلا شهدت تطورا ملحوظا في عدد السياح حيث بلغ عدد السياح الوافدين سنة 2010 (14.7 مليون سائح) بعدما كانت سنة 2009 (11.91 مليون سائح) هذا و قد تبعها تدفقات مالية قدرت ب 12.5 مليار دولار بعدما كانت سنة 2009 (10.5 مليار دولار) و تماشيا مع زيادة الطلب فقد شهدت المؤسسات الفندقية ارتفاعا حيث بلغ 1458 فندق سنة 2009 محققا بذلك 429066 سرير وقد ساهم هذا الارتفاع في الفنادق و عدد الأسرة بتحقيق 147.4 مليون ليلة خلال 2010 وبذلك احتلت السياحة المصرية مرتبة هامة في الاقتصاد الوطني المصري،كما احتلت مصر المركز الأول بين دول الشرق الأوسط و الأول بين دول شمال إفريقيا،أما عن مركزها التنافسي لسنة 2009 احتلت المرتبة 64 من بين 133 دولة الإطار التنظيمي الرتبة 52 مناخ العمل و البنية التحتية 65 و عن الثقافة و الموارد الطبيعية المرتبة 73،و عن مركزها التنافسي بين الدول العربية فقد احتلت المرتبة الرابعة.

أما عن تونس فقد شهدت هي الأخرى تطورا في عدد السياح بلغ سنة 2009 (6.901 مليون سائح) معظمهم من أوروبا كما أنها تستقطب أعداد هائلة من البلدان المجاورة فعدد الليبيون قدر ب28,9% يليها الجزائريون ب 13,9% هذا و قد تبعها تدفقات مالية قدرت ب 2773 مليون دولار كما ارتفعت المؤسسات الفندقية خلال نفس السنة إلى 856 فندق محققا بذلك 239900 سرير و قد ساهم هذا الارتفاع في الفنادق و عدد الأسرة بتحقيق 38.02 مليون ليلة خلال 2009 و بذلك احتلت السياحة التونسية المرتبة الثانية بعد النسيج من حيث الصادرات،أما عن مركزها التنافسي المرتبة 44 من بين 133 دولة لسنة 2009 محتلة بذلك المركز 31 من حيث الإطار التنظيمي،49 من حيث مناخ العمل و البنية التحتية و المرتبة 56 من حيث الثقافة و الموارد الطبيعية.

أما عن السياحة في المغرب فلا تقل عن نضيرتها في من تونس و مصر تعمل على منافسة البلدان السياحية بالمنطقة خاصة و أن لديه مميزات سياحية هامة و تراث حضاري وثقافي هام يعبر عن عراقة التاريخ المغربي حيث تعمل المغرب على تطويرها للقطاع السياحي نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها بعد الفوسفات،فقد استطاعت عبر الزمن جلب أعداد لا بأس بها من السياح بمختلف الجنسيات فقد بلغ عدد الوافدين سنة 2009 (8.341 مليون سائح) بعدما كان سنة 2008 ب 7.87 مليون سائح محققا بذلك إيرادات تقدر ب6556 مليون دولار سنة 2009، احتلت المغرب خلال نفس السنة المرتبة 75 من بين 133دولة محققة بذلك المرتبة 64 من حيث الإطار التنظيمي،78 لمناخ العمل و البنية التحتية و المرتبة 83 للثقافة و الموارد الطبيعية.

الفصل الرابع:

السياحة في الإقتصاد الوطني الجزائري:الإستراتيجية و الآثار

مقدمة الفصل:

تعتبر المقومات الطبيعية و المادية أحد أهم عناصر الجذب السياحي لأي بلد و الجزائر من البلدان التي تحتوي على هذه المقومات من موقع استراتيجي و مناخ ومعالم تاريخية و حضارية تعبر عن تاريخ هذا البلد و طاقات إيواء ما يؤهلها لأن تكون قبلة سياحية .

و قد ظهر هذا النشاط من خلال المخططات الوطنية بتخصيص مبالغ مالية و هذا خلال الفترة 1967- 1989 و في نهاية هذه الفترة قامت الجزائر بتشجيع الاستثمار في هذا المجال بالإضافة إلى خوصصته، و رغبة في جعل الجزائر بلدا سياحيا وفقا لشروط التنمية المستدامة فقد وضعت إستراتيجية تمثلت المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 لأجل تطبيق تنمية سياحية مستدامة.

إن التدفقات البشرية و النقدية ينتج عنها انعكاسات سواء على المستوى الاقتصادي من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و تحسين ميزان المدفوعات و من الناحية الاجتماعية فتشمل تخفيض نسب البطالة و تحسين مستوى المعيشة.

و عليه و خلال هذا الفصل سوف نقوم بإبراز الإمكانيات الطبيعية للجزائر و المؤشرات السياحية،و دور القطاع السياحي من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية في الاقتصاد الوطني الجزائري،كما سنقوم بمقارنة آثارها السياحة مع كل من تونس و المغرب و اعتبار هذه الأخيرة كشاهد (témoin) نظرا لقربها الجغرافي (في جنوب البحر المتوسط) و لديها قواسم مشتركة ما يؤهلها لأن تكون قبلة سياحية و بلدان منافسة.

المبحث الأول:مقومات، مؤشرات و تاريخ السياحة في الجزائر

إن المقومات السياحية تمثل تلك الإمكانيات الطبيعية و المادية التي يتوفر عليها أي بلد و التي هي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي،و يعتبر التميز بين الدول في مدى توافر هذه الموارد و المقومات شرطا ضروريا أو أحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في أغلب الأحيان و لبعض الأنماط السياحية بشكل خاص مثل السياحة التاريخية و الدينية أما الخدمات السياحية تعتبر شرطا لتحقيق الجذب السياحي المطلوب.

المطلب الأول:المقومات الطبيعية و التاريخية

تعتبر الجزائر من الدول العربية التي تحتوي على مقومات و إمكانيات سياحية هامة سواء كانت طبيعية حضارية أو تاريخية و إمكانيات مادية من مواصلات و اتصالات... و سوف يتم التطرق لها بشيئ من التفصيل.

أولا:الموقع

تعد الجزائر القلب النابض للمغرب العربي و البوابة الإفريقية المطلة على أوروبا و البحر الأبيض المتوسط فهي دولة تجمع بين الصفات الإفريقية و المتوسطية،يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الغرب المغرب،و من الجنوب الغربي موريتانيا،و من الشرق تونس و ليبيا،و من الجنوب مالي و النيجر فهي ثاني أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة بعد السودان،تقع بين خطي عرض 18°و 38° شمالا و بين خطي طول 9° غربا و 12° شمالا بمساحة تقدر ب (2381741كم^2) و شريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم يتسم بأروع المناظر و الشواطئ.

ثانيا:الأقاليم

تنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي و هي:

***الإقليم الأول**:هو إقليم الساحل و الذي يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل و تتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية و عدد من الشواطئ الرملية و الخلجان.

***الإقليم الثاني**:و هو إقليم التل و يتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة و السهول الداخلية المرتفعة و تنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية و توجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الوديان الوفيرة – الموجودة بها.

***الإقليم الثالث**:و هو إقليم الصحراء و يشكل أكبر مساحة في الأراضي الجزائرية حيث يحتل حوالي 80 % من الأراضي الجزائرية و تقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها أهم الواحات.

ثالثا:المناخ

تتميز الجزائر بتنوع مناخها حيث يسود منطقة التل في الشمال مناخ البحر المتوسط فهو دافئ جاف صيفا معتدل ممطر شتاء و هي أكثر المناطق رطوبة حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار ما بين 400 إلى 1000مم و تتراوح درجات الحرارة ما بين 25° في الصيف و 11° في الشتاء، و مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم

بارد و رطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي و تصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5° أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة تصل إلى أكثر من 30°، أما منطقة الصحراء فتعتبر من المناطق المتطرفة في درجات الحرارة اليومية فضلا عن الرياح و الجفاف الشديد،و عموما لا يزيد معدل سقوط الأمطار سنويا عن 102مم حيث تصل أحيانا درجات الحرارة إلى أكثر من 40° أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط و دافئ ما يمكن نشاط حركة السواح في فصل الصيف.

رابعا:الحمامات المعدنية

تتوفر الجزائر على ما يفوت 200 منبع للمياه الحموية الجوفية و 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني ومركز واحد للعلاج بمياه البحر،كما يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية وبالنسبة للحمامات المعدنية فهي حمام بوغرارة بتلمسان (500كم غرب العاصمة) القريبة من الحدود مع المغرب،حمام بوحنيفة بمنطقة معسكر،حمام ريغة بعين الدفلى (170كم) غربا، و في الشرق يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة، حمام قرقور بولاية سطيف،حمام الصالحين ببسكرة، أما عن المنابع الحموية غير مستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية ما يفوق 60% من المنابع المحصاة [149].

خامسا:المواقع التاريخية

عرفت الجزائر حضارات عبر مختلف العصور فقد عثر على بقايا و آثار نشاط إنساني تعود إلى سبعة آلاف عام قبل الميلاد،و احتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الأمازيغ سكان الجزائر آنذاك،كما خضعت الجزائر في القرن السابع ميلادي لحكم قرطاج ثم احتلها الرومان سنة 42 قبل الميلاد و في عام 682 م بدأ العصر الإسلامي.

وبالرجوع إلى قائمة التراث العالمي المدرجة في لجنة التراث العالمي في اليونيسكو ضمن مواقع التراث الدولية التي يمكن أن تكون هذه المواقع طبيعية كالغابات و سلاسل الجبال و قد تكون من صنع الإنسان كالبنيان و المدن و سوف نتطرق لها بشئ من التفصيل.

***قلعة بني حماد**:و هي من المواقع التي بنيت في 1007م على يد حماد بن بلكين و تقع شمال شرق ولاية مسيلة على بعد 36كم أحد رموز الدولة الإسلامية بالجزائر و يوجد بها الكثير من الكنوز و المعالم الأثرية أهمها المسجد الكبير و مصلى قصر المنار الذي يعتبر أصغر مسجد في العالم،بالإضافة إلى القصور الممتدة عبر مساحات القلعة و على امتداد أكثر من 50 كم على غرار قصر الأمير الذي يحتوي على بحيرة تعد مشابهة لقصر الحمراء بالأندلس[150].

---

[149] بوعلام غمراسة،الحمامات المعدنية بالجزائر مقصد السائح من كل مكان تحت موقع:

http://www.aawawsat.com/details.aps?section=41&article=404131&issueno=10291.(28-05-2011).

[150] International council on monument and sites,Paris,1980,p1.

*__جميلة__:جميلة كويكل (cuicul) القديمة على بعد 50 كم من مدينة ستيفيس سطيف حاليا تحتوي على أجمل المعالم الأثرية القديمة أسسها الإمبراطور الروماني نرفا Nerva في عامي 96 و 98 م توسعت إثرها المدينة في القرنين الثاني و الرابع حسب مخطط هندسي مدروس من حمامات،حدائق،متاحف...[151]

*__وادي ميزاب__:أدرجته اليونيسكو ضمن التراث العالمي في 1982م و هو هضبة كلسية تقع شمال الصحراء سميت ببلاد الشبكة نظرا لشبكة الأودية العديدة و التي لا يتجاوز عمقها 100م تتجه كلها من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي لتنتهي عند بحيرة تكتنفها الرمال شمال غرب مدينة الجزائر.

*__تيمقاد__:تقع تيمقاد على بعد 36 كم شرق ولاية باتنة بناها الرومان سنة 100م في عهد الإمبراطور تراجان الذي أمر ببنائها لأغراض إستراتيجية شيدت على مساحة 11 هكتار سماها الرومان تاموقادي و تحظى المدينة بتصميم جميل إذ يشقها طريقان كبيران متقاطعان من الشرق إلى الغرب و من الشمال إلى الجنوب ينتهي كل شارع ببنيان كبيرين في طرفيه يزينها قوسان ضخمان من الحجارة و أعمدة منحوتة،و ابتدءا من النصف الثاني ميلادي عرفت المدينة تطورا عمرانيا هاما تطلب مساحات إضافية فظهرت أحياء سكنية جديدة و شيدت المعابد و بلغ التطور العمراني ذروته في القرن الثالث ميلاد إذ بنيت منشآت جديدة مثل المكتبة العمومية و السوق و مساكن أوسع و أكثر رفاهية و في القرن الخامس ميلادي احتل الوندال المدينة و دام الاحتلال قرابة قرن بعد أن احتل البيزنطيون مكانهم[152].

*__تيبازة__:تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط تبعد عن الجزائر العاصمة ب 50كم غربا أسسها الفينيقيون كإحدى مستعمراتهم التجارية العديدة حيث كانت لها مكانة مرموقة،و تعني كلمة تيبازة في اللغة الفينيقية (الممر) لأنها كانت معبرا و ممرا للأفراد بين مدينتي إيكوزيوم (الجزائر) و إيول (شرشال) ثم أصبحت تعرف بقرطاجية و قد عرفت أيام مجدها إبان حكم الملك النوميدي جوبا الثاني وأصبحت مستعمرة لاتينية إبان إمارة كلوديوس في القرن الأول لتتحول إلى مستعمرة رومانية في القرن الثاني ميلادي.

*__القصبة__:التي تكتظ بالمساجد و تتميز بشوارعها الضيقة و قلعتها الأثرية و التي تم بنائها في القرن 16م و تتميز بثرائها المعماري التاريخي الهام و الذي دفع منظمة اليونيسكو تسجيلها ضمن التراث العالمي عام 1992م ومن المعالم الشهيرة بالقصبة،الحدائق،المرصد الفلكي،المتحف الوطني،دار الكتب الوطنية،جامعة الجزائر التي تأسست

---

[151] الديوان الوطني للسياحة، **من المعالم الرومانية بالجزائر**، ص 3. تحت موقع:

(01-06 www.ont-dz.org (2011 -

[152] National Tourism Office ,Algeria travel of heart ,press book,p11.

عام 1909م كما يوجد بها الكثير من القصور و المنازل الفاخرة ذات طراز عربي إسلامي و من أبرز مساجدها المسجد الكبير و مسجد كتشاوة الذي تم بناءه في العصر التركي 1021م [153].

سادسا:المواصلات و الاتصالات

أ-**المواصلات**:تحتوي الجزائر على عدة وسائل و طرق للمواصلات أهمها:

***الطرق البرية**:تمتلك الجزائر أكثر من 104 ألف كم (25%) وطنية تزداد كثافتها في الشمال أكثر من الجنوب،38100 كم (37%) طرق ترابية صالحة للسير و الحركة و الباقي دون نوعية متوسطة، كما تربط الجزائر مع دول الساحل طريق عابر للصحراء يسمى طريق الوحدة الإفريقية على مسافة 2344 كم لتسهيل الوصول إلى موانئ الجزائر،كما أنشئت الطريق السيار شرق غرب و الذي يربط حدودها مع كل من تونس و المغرب لتسهيل الحركة بين جهات الوطن و الذي يبلغ مسافة 1216 كم.

***السكك الحديدية**:تربط شبكة السكة الحديدية أهم المدن الشمالية ببعضها و تصل خطوطها من مناطق استخراج المواد الأولية إلى وصولها للمدن الصناعية و الموانئ،و تعد من أهم الدول الإفريقية من حيث كثافة السكك الحديدية و التي يبلغ طولها 4200 كم منها 215 كم خطوط مكهربة و تغطي 17% من النقل البري.

***النقل الجوي**:نظرا لشساعة المساحة و بعد المسافات بين جهات الجزائر و اتساع مساحة الصحراء أصبح للنقل الجوي أهمية خاصة،و يتكون الأسطول الجوي من 63 طائرة معظمها من نوع بوينغ و ايرباص وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 3.6 مليون مسافر و نحو 30 ألف طن من البضائع، كما يوجد 55 مطار منها 12 مطار دولي و الباقي داخلي جهوي أو خاص أهمها مطار هواري بومدين و مطار وهران.

***النقل البحري**:يتم النقل البحري عبر17 ميناء بعضها مخصص لتصدير المحروقات كميناء بجاية سكيكدة بينما ميناء الجزائر العاصمة، وهران و عنابة موانئ متعددة النشاطات كما يتضمن الأسطول البحري 74سفينة بحرية منها 5 ناقلات بترول 9 ناقلات الغاز السائل،7لنقل المواد الكيميائية و 3 لنقل الأفراد و البضائع.

***الاتصالات**: أدت التحولات الاقتصادية الكبرى التي اعتمدتها الجزائر و التي ارتكزت على الانفتاح على الأسواق الدولة إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية ما أدى إلى ثورة الاتصالات من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول،فالإضافة إلى المتعامل موبيليس فقد تعززت هذه الوضعية بدخول متعاملين جدد و هما المتعامل المصري أراسكوم تليكوم تحت اسم "جيزي" و القطري كيوتيل تحت اسم "نجمة" ما أدى إلى زيادة المنافسة و ازدياد عدد مستعملي الهاتف.

[153]National Tourism Office, Op-cit,,P9.

المطلب الثاني:المؤشرات السياحية في الجزائر

بالنظر إلى ما تنعم به الجزائر من تراث غني ومتنوع سواء طبيعيا،تاريخيا أو ثقافيا ما يؤهلها لأن تكون وجهة سياحية،فإن لديها كذلك إمكانيات مادية كالطاقات الفندقية و عدد الأسرة باختلاف تصنيفاتها و سوف يتم التطرق إليها و تطورها عبر الزمن.

أولا:الطاقات الفندقية

تمثل الطاقات الفندقية إمكانية البلد على استيعاب السياح فهي تعكس مدى اهتمام و تقدم البلد و قد عرفت الجزائر تطورا في مجال الفنادق من سنة 1990 إلى 2008م.

الشكل رقم05:التطور التأشيري لعدد الفنادق في الجزائر حسب الدرجات خلال الفترة 1990 –2008م

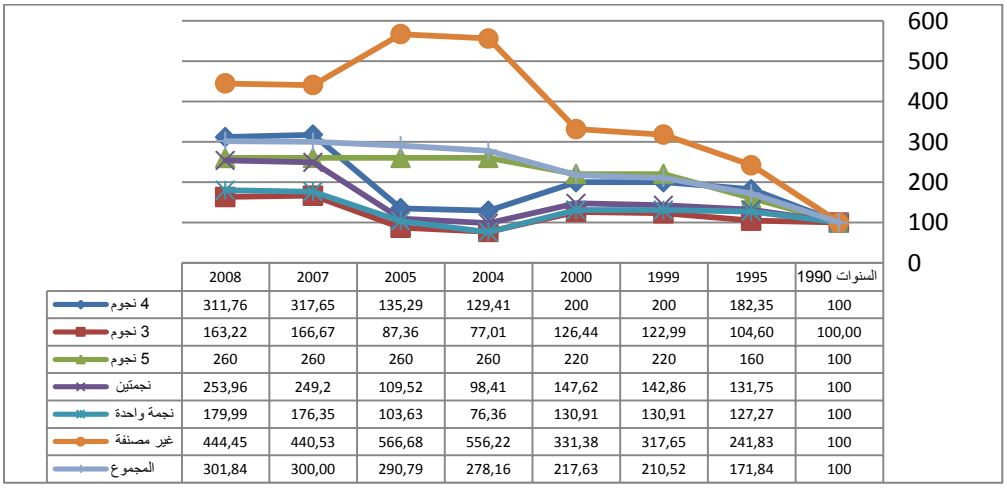

السنوات	2008	2007	2005	2004	2000	1999	1995	1990
4 نجوم	311,76	317,65	135,29	129,41	200	200	182,35	100
3 نجوم	163,22	166,67	87,36	77,01	126,44	122,99	104,60	100,00
5 نجوم	260	260	260	260	220	220	160	100
نجمتين	253,96	249,2	109,52	98,41	147,62	142,86	131,75	100
نجمة واحدة	179,99	176,35	103,63	76,36	130,91	130,91	127,27	100
غير مصنفة	444,45	440,53	566,68	556,22	331,38	317,65	241,83	100
المجموع	301,84	300,00	290,79	278,16	217,63	210,52	171,84	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office National des Statistiques (Algérie) et Ministère du Tourisme et de l'Artisanat (1985-2008) **Répartition des hôtels et des établissements assimilés par catégorie d'établissement**.

عرفت الفنادق في الجزائر تطورا منتقلة بذلك من 100 نقطة تأشيرية عام 1990 إلى 301.8 نقطة تأشيرية عام 2008 مسجلا ارتفاع ب 201.8 نقطة تأشيرية، بالرغم من أن هناك تطور في المجموع الكلي للفنادق إلا أنه بقي ثابتا خلال أربع سنوات الأخيرة كما أن فنادق الخمس نجوم تتطور بنفس وتيرة المجموع الكلي للفنادق حيث بلغت 160 نقطة تأشيرية بعدما كان 100 نقطة عام 1990 أصبح 260 نقطة عام 2008، لكن بالنظر إلى الجدول نجد أن الفنادق الغير مصنفة تطورت بشكل أعلى و متسارع من سنة إلى أخرى فقد قدرت الزيادة ب 344 نقطة تأشيرية، أما بالنسبة لباقي الأصناف فقد تطورت و لكن بوتيرة أقل مع وجود بعض التذبذبات

وعليه يمكن القول أن الفنادق الأقل درجة و الغير مصنفة هي التي تحتل النسبة الأكبر و المعروف عن هذا النوع أنها عادة تكون رديئة أو غير تنافسية كما و أن هذا النوع تكون أسعاره معقولة.

أما عن عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية بحسب الدرجات يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم06:التطور التأشيري لعدد الأسرة في الجزائر حسب الدرجة خلال الفترة 1990-2008م

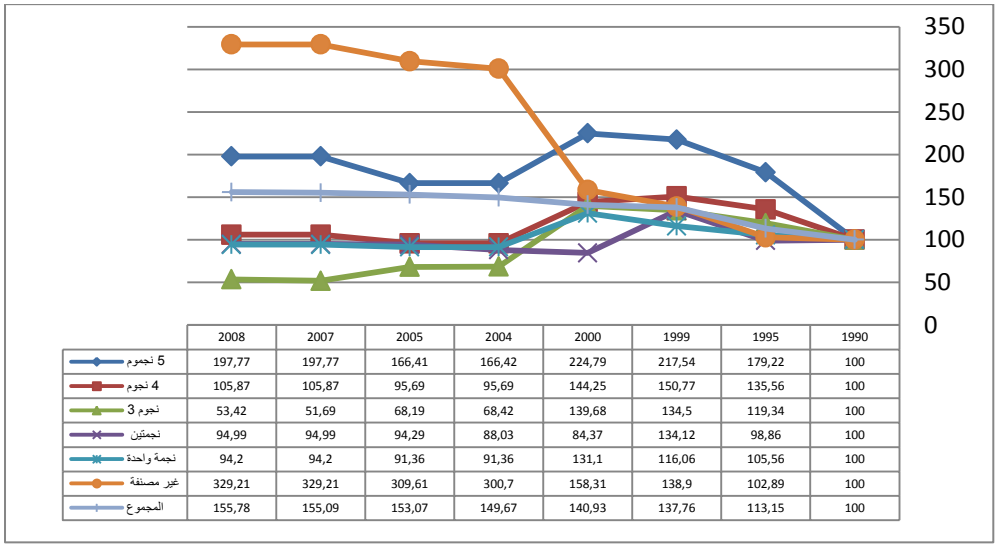

	2008	2007	2005	2004	2000	1999	1995	1990
5 نجوم	197,77	197,77	166,41	166,42	224,79	217,54	179,22	100
4 نجوم	105,87	105,87	95,69	95,69	144,25	150,77	135,56	100
3 نجوم	53,42	51,69	68,19	68,42	139,68	134,5	119,34	100
نجمتين	94,99	94,99	94,29	88,03	84,37	134,12	98,86	100
نجمة واحدة	94,2	94,2	91,36	91,36	131,1	116,06	105,56	100
غير مصنفة	329,21	329,21	309,61	300,7	158,31	138,9	102,89	100
المجموع	155,78	155,09	153,07	149,67	140,93	137,76	113,15	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office National des Statistiques (Algérie) & Ministère du Tourisme et l'Artisanat :**Répartition de la capacité des hôtels et des établissements par catégorie d'établissement(1985-2008)**.

شهد عدد الأسرة في الجزائر بحسب درجات التصنيف تطور تأشيري بلغت الزيادة 55,78 نقطة تأشيرية فبعدما كانت في سنة الأساس 100 نقطة أصبحت 155 نقطة عام 2008، و قد كانت فنادق الخمس نجوم و الغير مصنفة ترتفع بوتيرة أعلى مع وجود بعض التذبذبات فقد شهدت فنادق الخمس نجوم ارتفاع ب 97 نقطة تأشيرية بينما بلغت الزيادة في الفنادق الغير مصنفة 229 نقطة تأشيرية، أما بالنسبة لباقي الأصناف فقد كانت تتطور بوتيرة ضعيفة مع وجود بعض التذبذبات.

أما عن توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتوج السياحي خلال الفترة 1991-2008م فكانت كالتالي:

الشكل رقم 07:التطور التأشيري لتوزيع طاقات الإيواء بحسب نوع المنتوج في الجزائر خلال الفترة 1991-2008.

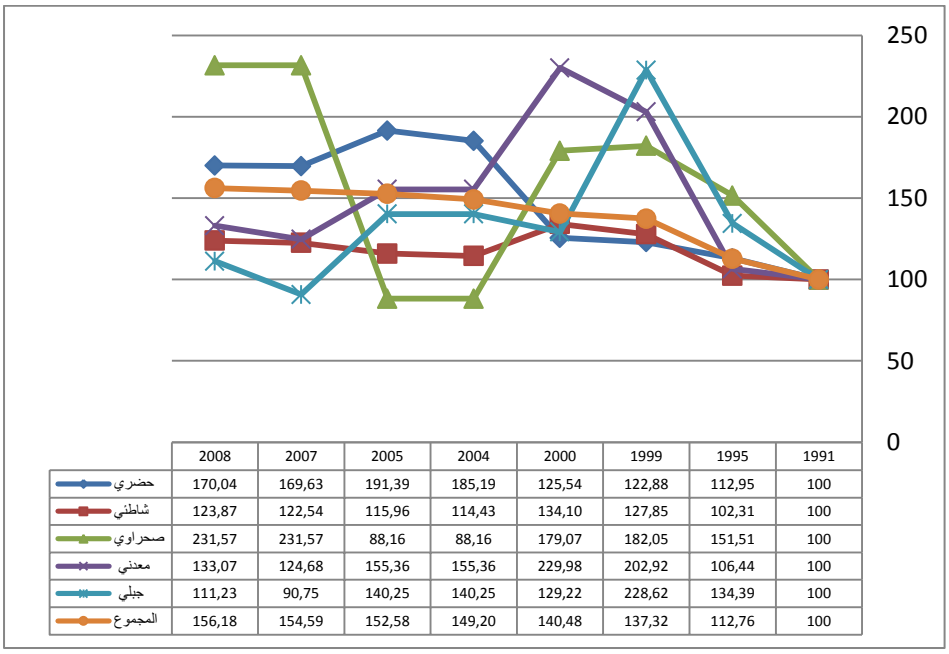

	2008	2007	2005	2004	2000	1999	1995	1991
حضري	170,04	169,63	191,39	185,19	125,54	122,88	112,95	100
شاطئي	123,87	122,54	115,96	114,43	134,10	127,85	102,31	100
صحراوي	231,57	231,57	88,16	88,16	179,07	182,05	151,51	100
معدني	133,07	124,68	155,36	155,36	229,98	202,92	106,44	100
جبلي	111,23	90,75	140,25	140,25	129,22	228,62	134,39	100
المجموع	156,18	154,59	152,58	149,20	140,48	137,32	112,76	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office National des Statistiques et Ministère du Tourisme et de l'Artisanat :**Répartition de la capacité hôtelière par vocation(1991-2008)**.
-

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور في مجموع طاقات الإيواء بحسب نوع المنتوج في الجزائر خلال الفترة (1991- 2008). فقد قدرت الزيادة للمجموع الكلي ب 56.18 نقطة تأشيرية، هذا و قد كان التطور لكل من المنتوج الشاطئي و الحضري يتماشى مع الوتيرة بالنسبة للمنتوج العام، لكن المنتوج الحضري ابتداء من سنة 2000 أصبح يتطور بوتيرة أسرع و قد قدرت الزيادة خلال هذه الفترة ب 70 نقطة تأشيرية، بينما شهد المنتوج الشاطئ تذبذب مند سنة 2000 و قد بلغت نسبة الزيادة 23 نقطة تأشيرية.

ثانيا:الوافدين إلى الجزائر

إن التدفقات السياحية لأي بلد تعبر عن أهميته و قدرته على جلب السياح و سوف يتم التطرق إلى التدفقات البشرية في الجزائر و مقارنتها مع تونس و المغرب

الشكل رقم08: التطور التأشيري للوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2008م

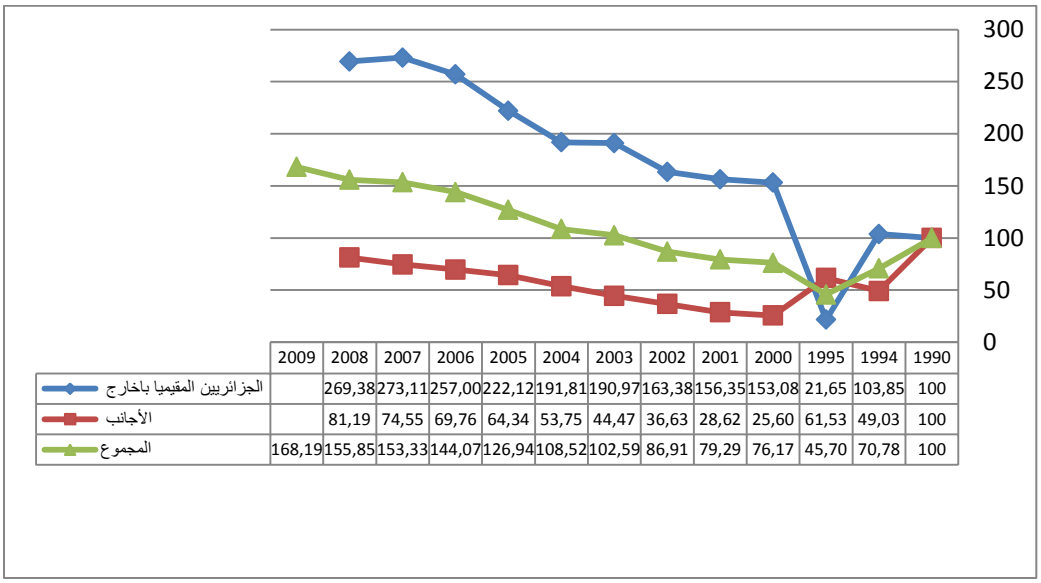

	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	1994	1990
الجزائريين المقيمين باخارج		269,38	273,11	257,00	222,12	191,81	190,97	163,38	156,35	153,08	21,65	103,85	100
الأجانب		81,19	74,55	69,76	64,34	53,75	44,47	36,63	28,62	25,60	61,53	49,03	100
المجموع	168,19	155,85	153,33	144,07	126,94	108,52	102,59	86,91	79,29	76,17	45,70	70,78	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Ministère de l'Aménagement du Territoire , de l'Environnement et du Tourisme.

-UNTWO, Tourism market trends « **International tourist arrivals by country of destination**,2006 Edition.

شهد عدد الوافدين إلى الجزائر تطورا مسجلا بذلك زيادة تقدر ب 68.19 نقطة تأشيرية فبعدما كانت 100 نقطة في سنة الأساس و أصبحت 168.1 نقطة تأشيرية عام 2009 بالرغم من وجود انخفاض عام 1995، كما شهد الجزائريين المقيمين في الخارج تطورا أعلى من وتيرة المجموع الإجمالي بينما كان تطور الوافدين الأجانب أقل من وتيرة المجموع العام.

و بذلك فقد احتل عدد الجزائريين المقيمين بالخارج أعلى نسبة ما قيمته 66,73 % من مجموع الوافدين بينما بلغ عدد الأجانب 33,27 % مع وجود انخفاض سنة 1995 والسبب يعود إلى الظروف السياسية و الأمنية التي عاشتها البلاد خاصة و أن توفر الأمن و الاستقرار أحد الشروط الهامة لجلب السياح أما بعد فترة 2000م فقد انتعشت السياحة مجددا بعد عودة الاستقرار و الاهتمام بالنشاط السياحي، و السبب في ضعف قدوم الأجانب هو ضعف الخدمات المقدمة و ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى ضعف طاقات الإيواء و عدم تنوع المنتوج السياحي و الترويج له. إن الجزائر و رغم التطور في عدد السياح من سنة إلى أخرى تبقى في المرتبة الثالثة بعد تونس و المغرب فمثلا في عام 2009م وصل عدد الوافدين إلى المغرب كان 8341 ألف سائح و 6901 ألف سائح في تونس وهذا يعكس عدم قدرة المنتوج السياحي الجزائري على المنافسة لذلك يجب إعادة النظر في الخدمات المطبقة و الأسعار و الإستراتيجية السياحية بصفة عامة.

هذا عن الوافدين إلى الجزائر أما عن الخارجين أي السياحة العكسية فيمكن إبرازها في الجدول التالي:

الجدول رقم 25:تطور عدد الخارجين من الجزائر (سياحة عكسية)خلال الفترة 1999-2009م

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الخارجين من الجزائر	903286	1006382	1189910	1256515	1253901	1416861	1513491	1349113	150000	1539000	1677000

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة الجزائرية

لقد تطور عدد الخارجين من الجزائر من سنة 1999 إلى 2009م فقد ارتفع من 903286 إلى 1677000 سائح و معظم الخارجين كان إلى تونس فحسب الإحصائيات فقد بلغ عدد الجزائرين الوافدين إلى تونس في المتوسط 13,7% من عدد الوافدين و ذلك بسبب القرب الجغرافي و غياب التأشيرة و وجود الخدمات تليها كل من فرنسا،السعودية، المغرب و تركيا، و ما رافق ذلك من إنفاق و مع ذلك و بداية من سنة 2005 أصبح عدد الوافدين إلى الجزائر أكبر من عدد الخارجين و هذا مؤشر جيد لما له من أهمية على الاقتصاد الوطني.

ثالثا:الليالي السياحية

إن الليالي السياحية تعكس المدة التي يقضيها السائح في البلد المضيف و قد تختلف المدة من بلد إلى آخر و ذلك حسب الظروف المؤثرة منها المحلية و الدولية بالإضافة إلى نوعية الخدمات المقدمة و الهدف من الزيارة و عن الليالي السياحية في الجزائر فيمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم09:تطور الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2007)

الوحدة:ألف ليلة سياحية

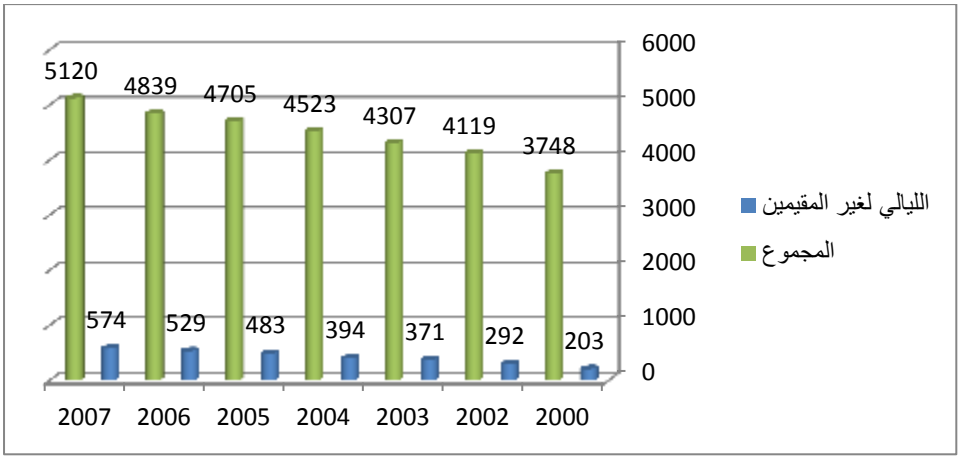

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Statistiques euro-méditerranéennes, Eurostat, Edition 2009,p149-152

نلاحظ من الجدول أن هناك تطور في عدد الليالي السياحية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007 فبعدما كان العدد الإجمالي لليالي 3748 ألف ليلة عام 2000 أصبح 5120 ألف ليلة عام 2007 أي بزيادة قدرت ب 1372 ألف ليلة و إن كان التطور من سنة إلى أخرى ضعيف،و من جهة أخرى فقد كان النصيب الأكبر لليالي السياحية للجزائرين المقيمين بالخارج بنسبة 90.92% بينما بلغ عدد الليالي لغير المقيمين 9.07% و هذا تبعا لعدد الوافدين إلى الجزائر و الذي كان أغلبهم جزائريون مقيمون بالخارج بالإضافة إلى عدم قدرة المنتوج الجزائري على تلبية الطلب و بذلك عدم القدرة على المنافسة و هذا ما جعل الأجانب يفضلون وجهات سياحية أخرى غير الجزائر.

المطلب الثالث:السياحة ضمن المخططات الوطنية

تبنت الجزائر مند الاستقلال مخططات وطنية كان الهدف منها النهوض بالقطاعات الوطنية من خلال تخصيص مبالغ مالية، و خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى حجم الاستثمارات السياحية المخصصة خلال الثلاث مراحل.

الجدول رقم 26:توزيع الاستثمارات خلال الفترة 1967-1984م

	المخطط الثلاثي 1967-1969	النسبة المؤوية%	المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	النسبة المؤوية%	المخطط الرباعي الثاني	النسبة المؤوية%	المخطط الخماسي الأول (1980-1984	النسبة المؤوية%
السياحة	285	2,57	700	2	1500	1,1	3400	0.84
الصناعة	5400	48,73	12400	45	48000	57,7	155460	38.8
الزراعة	1869	16,87	4140	15	12005	5,2	47100	11.76
قطاعات أخرى	3527	31.83	10500	37,85	48712	34.35	194640	48.59
المجموع الكلي	11081	100	27740	100	110217	100	400600	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- زرنوخ ياسمينة،مرجع سبق ذكره،ص ص156-169.
- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول،وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية

قدرت الميزانية المخصصة للمخطط الثلاثي ب 11.081 مليار دج من أجل إعداد مشاريع تنموية موزعة على عدة قطاعات و من الجدول يتضح أن الحصة الأكبر من نصيب قطاع الصناعة بمبلغ 5400 مليون دج أي ما

يعادل 49% حتى أن معدل تنفيذ الاستثمارات بلغ 87% أما قطاع السياحة فجاء في المراتب الأخيرة بمبلغ 285 مليون دج ما نسبته 2.5% و هي آخر القطاعات من حيث معدلات التنفيذ فحوالي 40% لم ينفذ و هذا يعكس لنا سياسة الدولة بعد الاستقلال و التوجه الإنمائي الذي اختاره و هو التصنيع بالدرجة الأولى بينما قطاع السياحة لم يكن ضمن اهتمامات الدولة.

و قد تقرر إنشاء 13080 سرير لكن في نهاية هذه الفترة لم يتم إنشاء سوى 2736 سرير فقط أي ما نسبته 20.9% أما باقي المشاريع فتم تأجيلها للمخطط اللاحق حيث وزعت الأسرة على المحطات كما يلي:

الجدول رقم27:حصيلة برنامج المخطط الثلاثي للفترة (1967-1969)

العمليات المقررة	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة%	عدد الأسرة لسنة 1969	النسبة%	العجز	
					عدد الأسرة	النسبة%
محطات شاطئية	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
محطات حضارية	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
محطات صحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532	84.2
حمامات معدنية	2847	21.8	00	00	2847	76.2
المجموع	13080	100	2946	22.5	10135	77.5

المصدر: بزة صالح،**تنمية السوق السياحية بالجزائر –دراسة حالة ولاية مسيلة**– مذكرة ماجيستير،جامعة مسيلة،ص67.

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة كانت للمحطات الشاطئية بنسبة 51.7% و التي لم يتم انجاز سوى 35.5% حيث قدر العجز ب 64.5% كما يتضح أيضا أن العجز في عدد الأسرة قدر ب10135 سرير أي ما يعادل 77.5% و هذا راجع إلى ضعف قدرة الانجاز و سوء التسيير بسبب سوء تحديد المسؤوليات الإدارية.

أما عن المخطط الرباعي الأول فكان الهدف منه هو بناء اقتصاد اشتراكي حيث كان حجم الاستثمارات إلى في هذا المخطط أعلى من حجم الاستثمارات في المخطط السابق فقد ارتفعت الميزانية العامة من 11.081 مليار دينار إلى27.740 مليار دينار و لكن بالرغم من ذلك بقيت النسبة الأكبر للقطاع الصناعي بنسبة 45% يليه القطاع الزراعي بنسبة 15% و ذلك بسبب طبيعة الاقتصاد القائم على تشجيع الصناعة الثقيلة.

و لكن بالرغم من زيادة المبلغ المخصص للسياحة و الذي قدر ب700 مليون إلا أن النسبة من المجموع كانت أقل من النسبة في المخطط الثلاثي الأول حيث بلغت 2% ،و الهدف من المبلغ هو انجاز 35000 سرير

لتلبية زيادة عدد الوافدين،لكن لم يتم انجاز سوى 9220 سرير حيث قدر العجز ب 25780 سرير،و قد تم توزيع هذا المبلغ على المشاريع السياحية التالية:

الجدول رقم28 :توزيع المبالغ الاستثمارية حسب المشاريع للفترة (1970-1973)

الوحدة:مليون دج

المبلغ	حجم الاستثمار
المشاريع الباقية من المخطط الثلاثي	420
المشاريع الجديدة	
***هياكل قاعدية**	44
***إقامة سياحية**	221
***النقل السياحي**	15
المبلغ الكلي	700

المصدر:

- Ahmed Tessa,Op-cit,p12

من خلال نتائج الجدول نجد أنه تم إعطاء الأولوية للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي (1967-1969) بنسبة 60% و بمبلغ إجمالي قدره 420 مليون دج،أمل باقي مشاريع الفترة (1970-1973) فكانت نسبته 40% من الميزانية الإجمالية ما يعادل 280 مليون دج بحيث كانت الحصة الأكبر من نصيب الفنادق بمبلغ 221 مليون دج بنسبة 78.92% تليها الهياكل القاعدية و النقل السياحي و هنا يتضح تراكم المشاريع بسبب عدم القدرة على الإنجاز في الموعد و الاهتمام بطاقات الإيواء و إتمام ما تبقى من مشاريع المخطط الثلاثي إضافة إلى ما يلي :[154]

-توسيع المناطق السياحية التي أنجزت و التي في طور الإنجاز كمركب موريتي (زرالدة)؛

- تهيئة نادي الصنوبر؛

- إصلاح و إعداد الفنادق الحضرية؛

- وضع شبكة موسعة للفنادق الصحراوية؛

-تنمية السياحة في تيبازة و بلاد القبائل.

[154]Boutros Ghali, Protection et mise en valeur de patrimoine monument, UNESCO ,n°2214,1970, p9

كما عرف القطاع إصلاحات هيكلية على مستوى المؤسسات من خلال إنشاء عدة مؤسسات[155]:

-المؤسسة الوطنية للسياحة و الفنادق سنة1970 ؛

- المؤسسة الوطنية للسياحة 1970؛

- المؤسسة الوطنية للمحطات المعدنية؛

- مؤسسة الأعمال السياحية 1970.

بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني تم تخصيص مبالغ مالية أكثر من الفترة الماضية لأجل تنفيذ المشاريع المتبقية من الفترة السابقة و تنفيذ مشاريع جديدة لكن بالرغم من زيادة المبالغ المالية إلا أن الصناعة مازالت تستحوذ على النسبة الأكبر 44% أما قطاع السياحة كان نصيبه 1,1% فقط بالرغم من زيادة المبلغ المخصص له مقارنة بالمخطط الرباعي الأول،أما طاقات الإيواء حسب المنتوج السياحي كما يلي:

الجدول رقم 29:توزيع طاقات الإيواء للفترة (1974-1978) حسب نوع المنتوج السياحي

المنتوج	الشاطئي	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني	المجموع
عدد الأسرة	3400	800	2620	300	1700	8820
النسبة المؤوية	38.54	9.07	29.7	3.4	19.27	100

المصدر:خالد كواش،**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه،فرع تخطيط،جامعة الجزائر،2003،ص145.

لقد أعطت الأولوية للسياحة الشاطئية بعدد أسرة قدرها 3400 سرير بنسبة 38.54% من مجموع 8820 سرير تليها السياحة الحضارية بنسبة 29.2% و ذلك تبعا لسياسة تشجيع السياحة الداخلية.

كما عرفت هذه الفترة تغيرات تمثلت فيما يلي[156]:

- في سنة 1976 م أنشئت الشركة الوطنية للسياحة (SONALTOUR) التي أسندت إليها مهمة تسويق المنتج السياحي الجزائري.

[155]Grimes Saïd, **le Tourisme environnemental et l'aménagement urbain du littoral« Cas de la ville de Jijel** »thèse de magistère, Université de constantine ,2002, p92.

[156]هدير عبد القادر،**واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،جامعة الجزائر،2005- 2006 ،ص153

– إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (ETT) التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية لكن هي الأخرى فشلت فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها لم ينجز سوى 18000 سرير.

إن إنجاز هذه المشاريع المبرمجة في العديد من المخططات أرهقت طاقات القطاع السياحي و جعل تسييره معقدا و الملاحظ كذلك هو انخفاض في جودة الخدمات السياحية المعروضة و العجز المالي الذي ألحق القطاع.

مع بداية الثمانينات تم التركيز أكثر على السياحة الداخلية بهدف خلق مناصب الشغل إلى جانب السياحة الخارجية بهدف توفير العملة الصعبة من خلال المخطط الخماسي الأول بمجموع الاستثمارات المخصصة للمخطط الخماسي الأول 400 مليار دج بلغ نصيب القطاع السياحي 3400 مليون دج أي بنسبة 0.85% من أجل بلوغ طاقة إيواء قدرها 50880 سرير حيث تم برمجة 89 مشروع سياحي موزعة كما يلي:

الجدول رقم30:توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج للفترة(1980–1984)

نوع المنتج	شاطئي	صحراوي	معدني	مناخي	حضري	مخيمات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	09	05	32	40	89
عدد الأسرة	3300	2350	1650	1150	6900	1200	16550

المصدر:خالد كواش،مرجع سبق ذكره،ص154.

بالنظر إلى الجدول نجد أن الحصة الأكبر كانت للمشاريع الحضرية و المخيمات ب 32 و 40 مشروع على التوالي بعدد أسرة قدر ب 6900 للمنتوج الحضري و 1200 للمخيمات،لكن عند نهاية الفترة لم يتم انجاز سوى 20 مشروع من أصل 89 ما يعادل 4050 سرير فقط و بذلك قدر العجز ب12500 سرير.

أما من أهداف المخطط الخماسي الثاني للفترة 1985-1989م فكانت كما يلي:

–استمرار سياسة تنمية السياحة؛

–تطوير الحمامات المعدنية و المراكز المناخية؛

– لامركزية الاستثمارات و تنويع المتعاملين من الجماعات المحلية و القطاع الخاص؛

كما تم التركيز خلال هذا المخطط على السياحة الداخلية مع تنفيذ برامج لاستقبال السياح الأجانب وتشجيع القطاع العام و الخاص حيث بلغت طاقات الإيواء 48332 سرير حيث كان نصيب القطاع العام 48.7 % و ما يعادل 46.7% للقطاع الخاص ما يعادل 22640 سرير هذا عن القطاعات المساهمة في الاستثمار أما

عن نوع المنتج فكانت النسبة الأكبر من نصيب السياحة الحضرية بنسبة 46.4 % تليها الشاطئية بنسبة 27.6% وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 31:توزيع هياكل الاستقبال حسب نوع السياحة للفترة (1985-1989م)

نوع السياحة	عدد الأسرة	النسبة المؤوية	القطاع	عدد الأسرة	النسبة المؤوية
حضارية	22428	46.4	الخاص	22640	46.6
شاطئية	13327	27.6	العام	23574	48.7
صحراوية	1130	2.5	جماعات محلية	1468	3.02
مناخية	6331	13.1	منظمات حكومية	801	1.7
معدني	5116	11			

المصدر

-Ahmed Tessa,Op-cit,p14

كما كانت هناك احتمالات لانجاز مشاريع خلال هذه الفترة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 32:المشاريع التي برمج انجازها خلال الفترة (1985-1988 م)

السنوات	المشاريع
1985	-إعادة تحريك المشاريع قيد الإنجاز -توسيع العديد من الفنادق كفندق بني عباس،تيمون،حمام بوغرارة،بجاية،مسيلة
1986	-إنشاء 1000سرير خاص بالمنتوج المناخي(محطة تيكجدة) -إنشاء 600 سرير بوهران(فندق الشاطوفان)
1987	-إنجاز فندق بمدينة جيجل يضم 300 سرير - إنجاز فندق بآرزيو يضم 300 سرير - برنامج تجديد بعض الوحدات الصحراوية.
1988	من المقرر إنشاء مشاريع: -فندق بمدينة غرداية يضم 600 سرير -فندق بمدينة الوادي يضم 300 سرير -توسيع الفنادق السياحية بتيميمون ب 120 سرير.

المصدر: بزة صالح ،مرجع سبق ذكره،ص ص، 71-72.

إن الاهتمام الذي أبدته الجزائر للقطاع السياحي كان الهدف منه تشجيع السياح خاصة و أنها تجاور بلدان ذات مقومات سياحية مادية و طبيعية ما يجعل المنافسة شديدة بينها،و سوف نتطرق إلى عدد السياح الوافدين إلى الجزائر مقارنة بتونس و المغرب.

الجدول رقم33 :عدد الوافدين إلى الجزائر،تونس و المغرب خلال الفترة(1981-1984م)

السنوات / البلدان	1981	النسبة%	1982	النسبة%	1983	النسبة%	1984	النسبة%
المغرب	1600	39,80	1800	51,87	1800	50,85	1900	50
تونس	2100	52,23	1400	40,35	1400	39,55	1500	39,47
الجزائر	320	7,96	340	7,8	340	9,60	400	10,53
المجموع	4020	100	3470	100	3540	100	3800	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Ahmed Tessa,Op-cit,p111

نلاحظ من الجدول أن عدد الوافدين إلى الجزائر شهد تطورا خلال الفترة (1981-1984م) بلغ كأقصى نسبة 10,5% سنة 1984م بينما بلغت حصة المغرب 50% خلال نفس السنة بينما بلغ عدد الوافدين إلى تونس 39.47 %، و بذلك بقيت الجزائر في المرتبة الثالثة بعد المغرب و تونس بالرغم من المجهودات المبذولة، هذا من ناحية التدفقات البشرية أما عن التدفقات المالية فكانت كما يلي:

الجدول رقم34 :الإيرادات السياحة لكل من الجزائر،تونس و المغرب خلال الفترة (84– 85– 86)

الوحدة:مليون دولار

السنوات / البلدان	1984	1985	1986
الجزائر	135	91	137
المغرب	440	60	800
تونس	463	65-	488
المجموع	1089	1307	1442

المصدر:

-Ahmed Tessa,Op-cit,p60.

من خلال الجدول أن هناك تطور في الإيرادات السياحية خلال الثلاث سنوات فبعدما كانت عام 1984 (1089 مليون دولار) أصبحت 1442 مليون دولار عام 1986 نجد أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بعد المغرب،تونس و ذلك يعكس ضعف في عدد الوافدين نتيجة عدم وجود محفزات لتشجيع السياحة نحو الجزائر.

المبحث الثاني:إستراتيجية السياحية في الجزائر فترة التسعينات

المطلب الأول: الاستثمار و الشراكة في المجال السياحي

إن الاستثمار الأجنبي في أي قطاع من المؤشرات التي تعكس مدى اهتمام الدولة بتنمية اقتصادها من خلال جلب رؤوس الأموال و خلق فرص العمل و جلب التكنولوجيا فهو بذلك مصدر من مصادر تمويل الاقتصاد لأي بلد،و سوف يتم التطرق هنا إلى واقع الاستثمار في القطاع السياحي الجزائري و قبل ذلك نقف عند الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.

أولا:الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر:

تبنت الجزائر بعد استرجاع سيادتها الوطنية قوانين تتعلق بالاستثمار عبر الزمن وهي:

أ- **فترة الستينات**:يتعلق الأمر بقانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963م الذي يهدف إلى بعث النشاط الاقتصادي و إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد و إعادة بناء و تنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا بعد الاستقلال و المحافظة على إبقاء رؤوس الأموال الأجنبية.

حيث كان موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا أما عن الضمانات العامة فتتمثل في [157]:

-حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين و الطبيعيين الأجانب؛

-حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري هذه المؤسسة؛

-المساواة أمام القانون و لاسيما المساواة الجبائية .

***قانون الاستثمارات لسنة 1966م**:بعد فشل قانون 1963م تبنت الجزائر قانونا جديدا و من مبادئه [158]:

المبدأ الأول:يكون للدولة الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية و بهذا أصبحت الدولة و هيئاتها تحتكر الاستثمار في هذه القطاعات،أما رأس المال الأجنبي يمكن له أن يستثمر في قطاعات أخرى و هذا بعد حصوله على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.

المبدأ الثاني:يتعلق بمنح الضمانات و الامتيازات و التي تكون كما يلي:

-المساواة أمام القانون و لاسيما المساواة الجبائية؛

-تحويل الأموال و الأرباح الصافية؛

- الضمان ضد التأميم و في حالة قرار التأميم يؤدي هذا إلى تعويض القيمة الصافية للأموال المحولة إلى الدولة، كما يمكن أن تمنح امتيازات خاصة و هي امتيازات مالية و تتمثل في ضمانات القروض المتوسطة و الطويلة المدى و التخفيضات لم يطبق هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية بل طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية.

***فترة الثمانينات**:في سنة 1982م تبنت الجزائر قانونا يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة و كيفية تسييرها و بذلك تكون قد أكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل الرأس المال الأجنبي و فضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة و تأكد هذا الاتجاه سنة 1986م و في سنة 1988م تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسة العمومية الاقتصادية بدلا من المؤسسات أو الشركات الاشتراكية [159].

---

[157]Nacer Eddine Sadi ,**La Privatisation des entreprises publiques en Algérie**, OPU, France,2005,p29.

[158] تشام فاروق،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية**،نادي الدراسات الاقتصادية، وهران،ص 17.

[159]تشام فاروق ،مرجع سبق ذكره،ص 18.

* **فترة التسعينات**:صدر سنة 1990م قانون النقد و القرض الذي يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر و هذا القانون ليس خاصا بالاستثمار فقط،فهو منظم لحركة رؤوس الأموال كما يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية كما يحرص أن تحقق هذه المشاريع ما يلي[160]:

– ترقية و خلق مناصب الشغل؛

–تكوين و تحسين مستوى العمال و الإطارات الجزائرية؛

–استعمال التكنولوجيا الحديثة.

ثانيا:الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين

تتمثل هذه الامتيازات في النظام العام و الخاص و هي:

1– امتيازات النظام العام:بالإضافة إلى الحوافز الضريبية و الغير الضريبية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام حيث يجوز للمستثمرين التمتع بالمزايا التالية [161]:

–تطبيق النسبة المنخفضة للرسوم الجمركية بشأن الأجهزة المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع الاستثماري

–الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري

–الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري.

2– امتيازات النظام الخاص:تمنح مزايا خاصة للمشاريع الاستثمارية التي تنفد في المناطق التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة و المشاريع الاستثمارية التي تكون لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني (قطاع المياه،الري،البناء،الهياكل القاعدية للطرقات و المطارات...الخ وكذلك القطاعات التي تستخدم التكنولوجيات النظيفة التي تساعد على حماية البيئة و الموارد الطبيعية و التي تقتصد استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة.

و يميز المشروع بين مرحلتين:مرحلة إنجاز الاستثمار و مرحلة دخوله قيد الاستغلال فبالنسبة لمرحلة انجاز الاستثمار فإن المزايا الممنوحة للمستثمر هي [162]:

–الإعفاء من حقوق نقل الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية؛

---

[160] ساحل محمد،**تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة البليدة، ص 16.

[161] دليل الاستثمار في الجزائر، 2006،ص 60.

[162] دليل الاستثمار في الجزائر ، 2007،ص ص،4-5 .

-تطبيق معدل منخفض بالنسبة لرسوم التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال؛

-تتحمل الدولة جزء من تكاليف الهياكل الأساسية اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري أو كل التكاليف بعد تقييم المشروع من جانب الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.

هذا عن الامتيازات بشكل عام أما عن الامتيازات الممنوحة للقطاع السياحي ضمن قانون 1993م فهي:

الجدول رقم 35:امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993

إمتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الإنجاز	03سنوات	03سنوات	03سنوات	03سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات و رفع رؤوس أموالها	%0.5	%0.5	%0.5	%0.5
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05سنوات	إعفاء من05 سنوات إلى10 سنوات	إعفاء 07 سنوات على الأقل	إعفاء10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	%3	%3	%3	%3
أشغال المنشآت القاعدية	لاشيء	تكفل جزئي أوكلي	%50	تكفل جزئي أوكلي
التنازل عن الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض50%	امتيازات يمكن أنتصل إلى الدينارا لرمزي
التخفيض على نسبة الفوائد	لا شيئ	لا شيئ	لا شيئ	لا شيئ

المصدر:هدير عبد القادر،مرجع سبق ذكره،ص161

ثالثا:أهم الشركات المستثمرة في المجال السياحي

بدأت عدة شركات فندقية دولية للاستثمارات في إطار الشركات المختلطة و يمكن تحديد أهم هذه الشركات التي دخلت في إنجاز عدة مشاريع سياحية فيما يلي:

- اشتركت سنة 1988م المجموعة الكندية PGL مع الديوان الوطني للسياحة لإنشاء شركة مختلطة سميت SEGTOUR تسمح بإنجاز مركبتين شاطئيين بمرسى بن مهيدي و سكيكدة و فنادق في الجنوب بجنات و ايليزي و عين أمناس و مخيمات في الهوقار و الطاسيلي و فنادق في منطقتي وهران و قسنطينة بمجموع 3000 سرير و تكون نسبة تمويل هذه المشاريع 51%مخصصة للجزائر و 49% للأجانب.

- أمضت مجموعة Accor سنة 89 عقدا مع مؤسسة التسيير السياحي للوسط هدفه استغلال فندق الحامة بالجزائر العاصمة يسع ل 700 سرير، و يكون مسيرا من طرف مؤسسة sofitel كما وضعت مجموعة Accor برنامجا تطمح من خلاله فتح 20 فندق حتى نهاية 2000 خاصة في المدن الكبرى المتمركزة في المناطق الشاطئية و في منطقة الجنوب غير مستغلة و هذا حسب أنواع الفروع التابعة لها ,Sofitel novotel, Urbis و تبلغ طاقة الإيواء لهذه الفنادق 4720 فندق[163].
- في سنة 2001م أنشأت شركة تطوير الفندقة (SDH) و هي شركة مختلطة (SIH) و la Fico الليبية لإنجاز فندقين من طراز شيراطون في وهران و حاسي مسعود 92 مليون دولار.
- مجموعة SAFIR الكويتية تقوم بتسيير فندق مزفران الذي رمم حديثا.
- في سنة 2004م قامت فرنسا بالاستثمار مشترك في الجزائر لفنادق ACCOR مع مجموعة MEHRI بنسبة 50% لكل جهة لإنشاء 36 فندق من فئة الثلاث و الأربع نجوم و هي موزعة على عدة مدن ذات التدفقات السياحية في المرحلة الأولى منها الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران و عنابة و تليها مدن أخرى هامة بالجنوب الجزائري.
- سنة 2005م افتتاح فندق شيراطون وهران و هو أول مشروع يتحقق في إطار الشراكة الجزائرية الليبية في مجال الفندقة حيث بلغ حجم المشروع 122 مليون دولار أمريكي مخصص لسياحة الأعمال بالدرجة الأولى حيث يحتوي على 324 غرفة و جناح رئاسي،كما ستتوسع هذه الشراكة إلى مشاريع أخرى منها فندق خمس نجوم بالعاصمة و آخر بحاسي مسعود تصل قيمة الاستثمارات الليبية في الجزائر إلى 500 مليون دولار أمريكي.
- وفي نفس السنة قام المستثمر السعودي سيدار بالاستثمار مباشر في الجزائر من خلال إنشاء ثلاث مشاريع سياحية ضخمة بتكلفة تقدر ب 280 مليون أورو .
- سنة 2007م قامت سويسرا بإنشاء فندق 274 غرفة للمستثمر MARRIOT.
- كما كان للكويت كذلك الحظ من خلال المستثمر FAKI بالمشاركة في رأس المال و تسيير فندق الأوراسي[164].

[163] بزرة صالح،مرجع سبق ذكره،ص 76 .

[164]Ouvrage collectif dirigé par Fabrice Hatem, **La filière tourisme dans les pays méditerranéens**, notes de documents ANIMA n°17,juin 2006,p82.

الجدول رقم 36 :توزيع مشاريع لاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات 2000-2005.

المشروع	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ (مليون دج)	النسبة %
الفلاحة	10	2	2110	0.37
البناء و أشغال عمومية	54	10.75	19799	3.5
الصناعة	322	64.14	229407	40.3
الصحة	4	0.8	891	0.15
النقل	12	2.4	1624	0.28
السياحة	9	1.8	14685	2.9
الخدمات	87	17.31	36348	6.42
الاتصالات	4	0.8	260627	46.08
المجموع	502	100	565491	100

المصدر: ساحل محمد،مرجع سبق ذكره، 16.

نلاحظ من الجدول أن الجزائر و لحد الآن لا تزال تهمش قطاع السياحة فقد كان العدد الأكبر من نصيب القطاع الصناعي ب 322 مشروع بنسبة 64.14 % أما القطاع السياحي فكان 9 مشاريع فقط بنسبة 1.8% أما عن نسبته من المبلغ الكلي بلغ 2.9% و أهم المشاريع من نصيب شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج و مشروع مجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين سياحيتين بالجزائر العاصمة.

المطلب الثاني: إستراتيجية خوصصة القطاع السياحي

لقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في المعجم سنة 1983م حيث كانت تعرف الخوصصة في إطار محدود كنتيجة للمصلحة الخاصة بل أكثر كم ذلك المرور من نشاط أو قطاع يتميز بنظام المراقبة أو الملكية الجماعية إلى نظام خاص إذن فهي عملية تهدي تقليص دور الدولة و توسيع أنشطة القطاع الخاص.

أولا: تعريف الخوصصة: تعرف الخوصصة على أنها:"التنقل الكلي أو الجزئي للملكية أو مراقبة التسيير من القطاع العمومي للقطاع الخاص فهي تعني وضع إطار مؤسساتي و تنظيمي مشجع لتطور القطاع الخاص متماشيا

و قوانين السوق المعتمدة أساسا على إلغاء المحتكر و تحويل التجارة الخارجية و المنافسة و تسعى الدولة من وراء تغيير كل من القطاع العام و القطاع الخاص إلى رفع الفعالية الاقتصادية و عقلانية استعمال الموارد في كل من الإدارات و المؤسسات"

و الهدف من الخوصصة هي:

– إزالة الاختلالات الداخلية و الخارجية التي تعاني منها المؤسسات العمومية و هذا بتفرغها لآداء مهامها الرئيسية و التركيز على قطاعاتها الأكثر مردودية من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية؛

– تطوير الأطر القانونية وفق المعايير الدولية للشفافية و سرعة المعاملات و حماية المستثمر لجعلها تتماشى مع المتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي

– زيادة موارد الدولة بعد عملية البيع مما يقلل الحاجة إلى الاقتراض و بالتالي تخفيض دين الحكومة؛

– الالتحاق بالسوق الدولية في الميدان التكنولوجي و المالي.

أما عن أسباب الخوصصة في القطاع السياحي فتعود إلى[165]:

– تسجيل عجز مالي ل 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية اقتصادية للتسيير الفندقي و السياحي سنة 1992؛

– ارتفاع أسعار الخدمات الفندقية و السياحية مقارنة بنوعيتها؛

– عدم استطاعة القطاع السياحي عكس الصورة السياحية للجزائر في الأسواق الدولية من خلال سيطرت القطاع العمومي؛

– الاستفادة من القطاع الخاص فيما يخص الصيانة و النظافة و المراقبة.

ثانيا: واقع خوصصة القطاع السياحي في الجزائر

تمت عملية الخوصصة للقطاع السياحي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمثلت في العرض الفوري للمشاريع الفندقية التي هي في طور الإنجاز أو في طريق الانتهاء حيث تم في 1995م عرض مزايدة وطنية و دولية لبيع 5 فنادق و هي:

[165] حيزية حاج الله، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، البليدة، 2006، ص 165.

الجدول رقم37:الفنادق المعروضة للخوصصة في المرحلة الأولى

المشروع	الترتيب	طاقات الإيواء (سرير)	نوع المنتوج	نسبة الانجاز
الفندق الدولي لمطار الجزائر	04	660	حضري	90
فندق لوس الواد	03	300	صحراوي	98
فندق بجاية	03	300	حضري	50
فندق المسيلة	02	300	حضري	85
فندق شاطوناف بوهران	04	600	حضري	60

المصدر:وزارة السياحة الجزائرية

المرحلة الثانية:تم خلال هذه المرحلة عرض إضافي يشمل المؤسسات الفندقية قيد الاستغلال و بما أنها لا تتمتع بنفس الصحة التجارية المالية و المادية كما أنها لا تتوفر على نفس التجهيزات فقد اعتمد المبدأ المطبق في خوصصتها على تصنيفها إلى ثلاث أصناف:

الصنف أ و هي الفنادق الحسنة،الصنف ب و هي الفنادق المتوسطة،و الصنف ج و هي الفنادق الأقل حسنة،و يتم ترتيبها وفق خمس معايير تبعا للموقع،السوق المستقبلية،حالة تجهيزات المؤسسات،الإنجازات السابقة و المردودية التقديرية و تعرض هذه الفنادق في شكل مزايدة وطنية و دولية و لم يتم أي عرض لشرائها بسبب:

-تأخر عملية تقديم المؤسسات المراد خوصصتها .

- مشكل ملكية الأراضي التي تقام عليها المؤسسات، وقد تم في هذه الفترة تصنيف 60 مؤسسة فندقية قيد الاستغلال و التي تشملها عملية الخوصصة و هي موضحة في الجدول.

الجدول رقم38 :تصنيف الوحدات الفندقية لغرض الخوصصة خلال المرحلة الثانية

المؤسسات	الصنف أ	الصنف ب	الصنف ج	المجموع
فنادق حضرية صنف عالي	03	-	-	03
فنادق صنف متوسط	06	10	02	18
مركبات شاطئية	07	02	01	10
فنادق صحراوية	06	07	05	18
محطات مياه معدنية	-	07	01	08
محطات مناخية	-	02	-	02
مراكز التداوي بمياه البحر	01	-	-	01
المجموع	23	28	09	60

المصدر:حيزية حاج الله،مرجع سبق ذكره،ص169.

و بناءا على هذا التصنيف حددت الوزارة ترتيبا للمستثمرين الذين يقومون بخوصصة كل نوع من هذه الأصناف و هذا حسب الإمكانيات المالية لكل منهم كما يلي:

***المستثمرون المستهدفون للصنف أ**:و الأفضلية هنا تكون لأكبر البلدان الموفدة للسياح كأوروبا الغربية،أمريكا الشمالية و دول الخليج.

الوطنيون المقيمون في الخارج و الذين لديهم تجربة في الفندقة.

المستثمرون الوطنيون و المؤسسات(بنوك،مؤسسات خاصة)

***المستثمرون المستهدفون للصنف ب** و تشمل:

- المحترفون الأجانب غير المختارين (مجموعات فندقية، وكالات...)

- مستثمرون مؤسساتيون جزائريون مقيمون و غير مقيمين.

***المستثمرون المستهدفون للصنف ج** و تشمل مستثمرون وطنيون و أجانب غير مختارين

المطلب الثالث:إستراتيجية السياحة في الجزائر لآفاق2025 (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة)

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT 2025 الذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين و لجميع القطاعات و جميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025 و ذلك بنظرتها للتنمية السياحية الوطنية للمدى القصير (2009) المدى المتوسط (2015) و المدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة بضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية،الفعالية الاقتصادية و حماية البيئة على مستوى كامل التراب الوطني.

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تتويج ناضج لمسار طويل من البحث،التحقيقات،الدراسات الخبرات و الاستشارات، إنه نتيجة لعمل فكري كبير و لاستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين و المحليين العموميين و الخواص على مدار اللقاءات الجهوية و الإثراء الذي أسفر عنه.

أولا:الأهداف المادية و النقدية ل 2025: يفرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تعريف الأهداف المادية و صيغة الميزانية المطلوبة لبلوغ ذلك (عدد الأسرة،عدد السياح، المداخيل،العمال الواجب تكوينهم...) و بصيغة أخرى يتعلق الأمر بتحديد خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية،كما يهدف إلى ضمان الانطلاق السريع للسياحة الجزائرية إذ يركز على "مخطط الأعمال" بأهداف مادية و نقدية للمرحلة الأولى (2008-2015) فخطة الأعمال ترمي إلى تلبية الطلب الدولي و الطلب الوطني الذي سيزيد عن 11 مليون سائح في آفاق 2025.

1-الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2008-2015 : بمعنى عدد الأسرة المطلوب توفيرها:

- على سبيل المثال و من أجل استقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة تمتلك تونس اليوم 220000 سرير تجاري؛
- استقبال آفاق 2025 هو استقبال 2.5 مليون سائح و باحترام نسب الجيران،فهي تحتاج على 75000 سرير من النوعية الجيدة؛
- هدف الأقطاب ذات الأولوية ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع أي 40000 سرير بمقياس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط؛
- خلق 40000 منصب شغل (بشكل مباشر و غير مباشر) و 91600 مقعد بيداغوجي.

2-الأهداف النقدية للمرحلة الأولى 2008-2015

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها خلال المرحلة الأولى يستوجب استثمارات عمومية و خاصة تقدر ب 2.5 مليار دولار أمريكي ذلك أن الاستثمار الإجمالي عمومي و خاص،مادي و غير مادي اللازم لخلق سرير جديد يقدر ب 60000 دولار منها 55000 للاستثمارات المادية و 5000 دولار للاستثمارات الغير مادية،و عليه فإن مشروع انجاز 40000 سرير على مستوى أقطاب الامتياز السياحية السبعة يقضي ما قيمته 2.5 مليار دولار خلال

سبع سنوات (2008-2015) بما معدله 350 مليون دولار كل سنة، و إذا أخذنا المعدل الاعتيادي لنسبة الاستثمارات العمومية من إجمالي الاستثمارات في قطاع السياحة و الذي يقدر ب 15% (مادية و غير مادية) فإن السلطات العمومية يتوجب عليها إنفاق ما قيمته 375 مليون دولار أمريكي خلال السبع سنوات القادمة من أجل تطوير أقطاب الامتياز السياحية السبعة ما يعني استثمار 54 مليون دولار سنويا، و يوضح الجدول التالي بلغة الأرقام الأهداف التي يسعى المخطط إلى تحقيقها في المدى المتوسط (2008-2015) [166].

الجدول رقم39 : توضيح بالأرقام لمخطط الأعمال الخاص بتنمية القطاع السياحي بالجزائر

السنة	2007	2015	المضاعف
عدد السياح (بالمليون)	1.7	2.5	1.47×
عدد الأسرة	84869 (تتطلب التهيئة)	75000 (عالية الجودة)	1.8×159869
مساهمة السياحة في PIB	%1.7	%3	13×
الإيرادات (مليون دولار أمريكي)	215	1500 إلى 2000	من 7× إلى 9×
مناصب العمل(مباشرة و غير مباشرة)	200000	400000	2×
التكوين(مقعد بيداغوجي)	51200	91600	142.8×

المصدر:

- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Livre 02,Op-cit,p19.

3- المشاريع ذات الأولوية للمرحلة الأولى 2008-2015:

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 و يمكن تقسيم هذه المشاريع إلى الأنواع التالية:

- فنادق تابعة لسلاسل عالمية مشهورة يصل عدد الأسرة بها إلى 29386 سرير.
- أكثر من 20 قرية سياحية متميزة (VTE) بالإضافة إلى تخصيص عدة أرضيات للتوسع السياحي من أجل تلبية الطلب الوطني و العالمي

[166] Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme ,Livre 02,le plan stratégique: **Les Cinq dynamique et les programmes d'Action Touristiques Prioritaire**, janvier 2008,p18

- حدائق تسلية سياحية (حديقة دنيا بعنابة،حديقة دنيا بقسنطينة، دنيا بالجزائر العاصمة و وهران،حدائق الواحات..)
- مراكز العلاج،الصحة و الرفاهية (حمام قرقور،حمام ملوان الشريعة).
- إطلاق 80 مشروع سياحي في 6 أقطاب سياحية بالامتياز 5986 سرير و 8000 منصب شغل في الأفق [167].

الجدول رقم40 :توزيع الأقطاب السياحية بالإمتياز بالجزائر

الأقطاب السياحية بالامتياز	عدد المشاريع
الشمال الشرقي	23
شمال الوسط	32
الشمال الغربي	18
الجنوب الغربي الواحات	04
الجنوب الغربي توات –قورارة	02
الجنوب الكبير الأهقار	01
مجموع المشاريع	80

المصدر:

-Ministère de l'Aménagement du territoire ,de l'Environnement et du Tourisme Livre 02, Op- cit , p 20.

ثانيا:الحركيات الخمس للتفعيل السياحي بالجزائر

تشكل الحركيات الخمس الطريق لإنعاش سريع و مستدام للسياحة مدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية و موقعها الاستراتيجي و تمثلت هذه الحركيات فيما يلي [168]:

1- مخطط وجهة الجزائر

2- الأقطاب السياحية السبع للامتياز الوجهات الناشئة لوجهة الجديدة للجزائر

3- مخطط نوعية السياحة

4- الشراكة العمومية و الخاصة

5- مخطط التمويل.

[167] Ministére de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Livre 02, Op-cit,p19

[168] Ibid,p21.

و قد شرعت برامج العمل السياحية ذات الأولوية ابتداء من 2008 في تفعيل التحول السياحي الجزائري بواسطة مضاعفة جاذبية و شهرة وجهة الجزائر و ذلك عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز المدرجة كمشاريع ذات أولوية و كدوافع للانطلاق السياحي مدعمة بمخطط تسويق و اتصال،مخطط النوعية،الشراكة العمومية و الخاصة و مرافقة المالية.

1- **مخطط وجهة الجزائر**: يتعلق الأمر ببناء صورة سهلة القراءة لوجهة الجزائر فترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية تنافسية من خلال إستراتيجية التسويق السياحي لإعطاء صورة جيدة للجزائر،و من أجل ذلك يجب ابتكار علامة و تسجيل المنتوج جزائري مزودا بشعار(LOGO) و لنجاح مخطط تسويق وجهة الجزائر يجب الارتكاز على سبع قواعد أساسية ضرورية هي:

***ثقافة و ذهنية**: اختيار وضعية هجومية مستمرة لغزو الأسواق لعدة سنوات،إعداد الصورة و إعداد السوق من أجل "الاتصال و البيع" .

***الالتزام**:تنشيط و تنسيق متناسب و دائم لكل مخطط تسويق و تجنيد وسائل الاتصال الحديثة:مالية،بشرية و تقنية.

* **الأدوات**:اللجوء إلى التنشيط بالإعلام المتعدد: أفلام،أقراص،صفقات،انترنت،شاشات فيديو،فضاءات مرئية...

* **فضاءات الاتصال**:تبني وضعية مراقبة و رصد إستراتيجية على المستوى الوطني جناح لكل قطب امتياز يوفر خمس وظائف:الاستقبال،الإعلام، فضاءات المحلات المعارض ..

***المسعى**:شراكة فعالة على المستوى المحلي و الدولي.

- توحيد العمل في كافة الهيئات:الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة (ONAT) الوكالة الوطنية للسياحة (ONT) .[169]

1-1:الأسواق الثلاثة المطلوب المحافظة عليها و الفئات السكانية الأربع المستهدفة

يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالبقاء في الصورة على مستوى الأسواق مع الحفاظ على الفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع و المنتوج الواجب تطويره،كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق أما الفئات المستهدفة فهي [170]:

[169] Ministère de l'Aménagement du Territoire ,de l'Environnement et du Tourisme, Livre 02,Op-cit,p26

- السياح المحليون
- الجزائريون المقيمون بالخارج
- متوسط السن في الأسواق المطلوب المحافظة عليها
- السياح في البلدان المطلوب المحافظة عليها.

الجدول رقم 41 :مخطط الوجهة حسب الأهداف،الفروع و الأسواق

الأسواق المستهدفة	الفروع المختارة	أهداف التسويق في المخطط
السوق الداخلية 1- **الجزائريون المقيمون**	المواد الواسعة الاستهلاك في الحمامات البحرية تسوق المتعة:التسلية حول المدن -العلاج و الصحة – التجوال – الرياضة .	تحديد التدفقات(البديل الجاذب بالنسبة للوجهات المجاورة) - التحريض إلى قضاء العطل - تطوير استهلاك التسلية الجوارية على مدار السنة - تشجيع السياحة العلاجية بغية تحسين الصحة العمومية.
	منتوج الفروع الجديدة (Nich) - السياحة الصحية - الأعمال و المؤتمرات - ثقافي:اكتشاف الحرف و المهارة و المواقع الأثرية. - اتجاهات الجنوب - الصيد البحري - أنشطة الثلج	- تحديد التدفقات باقتراح منتوج ذو قيمة إضافية - زيادة النفقات السياحية
2- الجزائريون الغير مقيمين	- الاستجمام البحري - التسلية حول المدن - اكتشاف الحرف و المهارات الحديثة و المواقع الأثرية و التعبدية.	- الحفاظ على إقامة الجزائريين غير المقيمين - تطوير و مضاعفة الإقامات - إغراء الإقامات بعروض جذابة

المصدر:

- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Livre 02,Op-cit,p27.

كما يمكن تنظيم الأسواق الخارجية في أسواق ذات أولوية للحفاظ عليها و الأسواق الواعدة و البعيدة لكن ذات مستقبل.

[170]Ministère de l'Aménagement du Territoire ,de l'Environnement et du Tourisme, Livre 02,Op-cit,p27

الجدول رقم42 :الأسواق المطلوب الحفاظ عليها لجلب الوافدين

الأسواق المطلوب الحفاظ عليها	الفروع المختارة	أهداف مخطط التسويق
***الأسواق ذات الأولوية (الأسواق التقليدية المرسلة للسياح نحو الجزائر)** - فرنسا،اسبانيا،ايطاليا و ألمانيا ***الأسواق الواعدة** – بريطانيا – البنيلكس(هولندا) – النمسا – الدول الاسكندنافية ***الأسواق البعيدة و ذات مستقبل** – الأسواق الآسيوية (الصين و اليابان) – السوق الروسية – أسواق أمريكا الشمالية (كندا و الولايات المتحدة)	- اتجاهات الجنوب الثقافي - السياحة العلاجية و الصحية ذات الطراز الرفيع - أعمال/مؤتمرات - فروع تكميلية - ثقافية و تعبدية - المنتوج النوعي(الصيد، الغطس...)	– إعادة الثقة و تجديد صورة الجزائر بالإعتماد على ميزتها الرئيسية بالنسبة لوجهات المغرب و تونس:الصحراء على أبواب افريقيا السوداء – التركيز على القيم العاطفية القوية:سحر الصحراء(في مواجهة السياحة الشعبية و المركبة للتراث) – التركيز على السياحة الجوارية – إظهار و تأمين طريقة سياحة محترمة و دائمة:سياحة مسؤولة – التطوير و المحافظة على التدفقات و تشجيع الاستهلاك
دول الخليج	- اتجاهات الجنوب - اعمال/مؤتمرات - الصيد البحري - سياحة علاجية	–التركيز على الشركات بجعل زبائنها يستهلكون المنتوج السياحي ذو القيمة المضافة العالية –التركيز على المواقع و المناسبات الدينية

المصدر:

– Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Livre 02,op-cit,p28.

2-الأقطاب السياحية للامتياز(POT):

القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزود بتجهيزات الإقامة،التسلية،الأنشطة السياحية في تعاون مع مشروع التنمية الإقليمية فالقطب يدمج المنطق الاجتماعي (الاحتياجات الأولية للسكان)الثقافية،الإقليمية(خاصيات،ميزات الإقليم)التجارية(الأخذ بعين الاعتبار لتوقعات و متطلبات السوق،فهو يركز على موضوع رئيسي(السياحة الصحراوية،سياحة الاستجمام،السياحة العلاجية و الصحية) من أجل التماسك في تموقعه و تتمركز هذه الأقطاب في[171] :

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق (POT NE):عنابة،الطارف،سكيكدة،قالمة،سوق أهراس،تبسة.
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط (POT NC):الجزائر، تيبازة،بومرداس البليدة الشلف،عين الدفلى،المدية،البويرة،تيزي وزو،بجاية.
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب (POT NO):مستغانم،وهران،عين تموشنت تلمسان،معسكر،سيدي بلعباس،غليزان.
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (POT SE) الواحات،غرداية، بسكرة الواد المنيعة.
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب (POT SO) توات،القرارة، طرق القصور أدرار، تيمون وبشار.
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير (POT GS) :طاسيلي ناجر،إليزي،جانت.
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير: الهوقار و تمنراست.

يتشكل كل قطب من هذه الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل و وفقا لقدراتها سيتم تطوير عدة مواضيع يكون إحداها دليلا مرشدا و ذلك لضمان عرض متعدد و متنوع يستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن.

و من أجل ذلك يعرف كل قطب من خلال موضوع رئيسي و مسيطر يحدد هويته و يمنحه صورته و علامته Sa signature: قطب صحراوي جنوبي،غربي،شمالي غربي...

[171] Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, **Livre 03**,**Les Sept Pôles Touristiques d'Excellences**(**POT**),janvier 2008,p06.

سيسمح تحديد أقطاب ساحة الامتياز ببروز سياحي واسع على المستوى الجهوي و يستخدم كنقطة ارتكاز و كقاطرة للتطوير السياحي على مستوى المناطق المبرمجة كمرجع بالنسبة للمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT،إن الهدف المتوخى من بناء هذه الأقطاب السبعة هو تحريك الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني.

3-**مخطط نوعية السياحة** (**PQT**):يرمي هذا المخطط إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين و التعليم و يدرج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم كما يهدف إلى [172]:

– إطلاق مخطط لنوعية السياحة PQT مع الرغبة في الانضمام لماركات موحدة "النوعية السياحية" و هي حصيلة كل مسعى نوعي.

- تحسين نوعية العرض السياحي و تشجيع ترقيته في الجزائر و في الخارج.

- بعث ديناميكية تقويم و ترقية الوجهة السياحية للجزائر.

هذا من جهة أما من جهة أخرى و من أجل الاستجابة للهدف المادي و النقدي في مخطط الأعمال 2025 أصبح تكوين المورد البشري أمرا ضروريا و قد حددت ثلاث أهداف إستراتيجية للتكوين هي :[173]

- تعزيز القدرات التنظيمية،الكفاءات و احترافية القيادات و عمال التأطير في المدارس.

- ضمان ميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية داخل المدارس.

- إعداد مقاييس الامتياز للتربية و التكوين السياحي و يتعلق الأمر باعتماد التصديق و التسجيل الرسمي.

- استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في مخطط النوعية السياحية من خلال التسويق عبر الانترنت كونها عملية تسمح بالعرض المباشر للمنتوج و الخدمات السياحية لعدد كبير من مستخدمي الانترنت.

4– **مخطط الشراكة العمومية–الخاصة**:تلعب الدولة و الجماعات المحلية دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم و حماية المناظر العامة و وضع المنشآت كالمطارات و الطرق في خدمة السياحة كما أنها تسهر على النظام العام و الأمن و تدير المتاحف و الأضرحة التاريخية أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الاستثمارات و الاستغلال السياحي يثمن و يسوق الخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف،و من أجل جعل الجزائر أكثر جاذبية و تنافسية يجب [174]:

- جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية، السفارات، القنصليات،المطارات الموانئ،المحطات...

---

[172] Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Livre 02,OP-cit,p46

[173]Ibid,p50

[174] Ibid ,P 52

- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية:النظافة،المياه، تكنولوجيات الإعلام و الاتصال...
- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية و القرى السياحية للامتياز
- صيانة الثروة الطبيعية و البيئية
- تحسين النوعية بالتكوين المستمر.

5-مخطط تمويل السياحة: بحكم أن السياحة ذات عائد استثماري بطيء فإن عملية تحسين الربح يتطلب ذلك إيجاد دعم و مرافقة من الدولة في العمليات الخمس و هذا هو دور مخطط التمويل [175]:

1- حماية و مرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة و المتوسطة .

2- السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف و الذوبان.

3- جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب.

4- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية و المالية.

5- تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية و بخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي.

أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة فيتعلق الأمر ب:

- مرافقة المستثمرين و أصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار في تقدير المخاطر و في تمويل عتاد الاستغلال.
- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية و منح الحسم.
- التمديد في مدة القرض

المبحث الثالث:آثار السياحة على الاقتصاد الوطني الجزائري

المطلب الأول:الآثار الاقتصادية للسياحة

تعد السياحة بأشكالها المختلفة ركيزة أساسية من الركائز الاقتصادية التي تزداد أهميتها مع ارتفاع مردودها المادي والذي بات يشكل مصدرا من مصادر تمويل[176] الاقتصاد الوطني تستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية كونه يساهم في زيادة الدخل القومي بالعملات الأجنبية و بذلك قدرة البلد على تسديد الديون و

[175] Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Livre 02,Op-cit, p58

[176] التمويل هنا و يقصد به إعطاء حركة تنموية للاقتصاد الوطني من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية

تغطية العجز في ميزان المدفوعات للدولة باعتبار النشاط السياحي جزء من قطاع الخدمات كالنقل و الملاحة و الخدمات المالية ...كما يلعب دورا هاما في خلق فرص العمل للعديد من القطاعات المرتبطة به.

أولا:الإيرادات السياحية

تعبر الإيرادات السياحية لأي بلد على مدى قدرته على تلبية احتياجات السائح و مقابل ذلك يقوم بالإنفاق على مختلف السلع و الخدمات فهي ترتبط بشكل كبير بحجم الوافدين،و الجدول التالي يوضح لنا التطور التأشيري للإيرادات السياحية في الجزائر مقارنة ببعض البلدان المجاورة خلال الفترة 1995-2009م

الشكل رقم10:التطور التأشيري للإيرادات السياحية الجزائرية،التونسية و المغربية خلال الفترة (1995-2009)

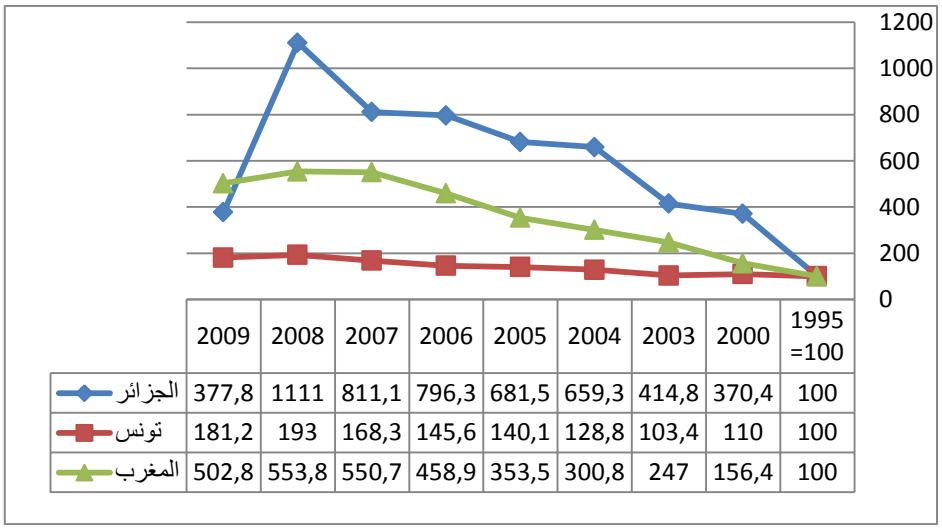

	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000	1995 =100
الجزائر	377,8	1111	811,1	796,3	681,5	659,3	414,8	370,4	100
تونس	181,2	193	168,3	145,6	140,1	128,8	103,4	110	100
المغرب	502,8	553,8	550,7	458,9	353,5	300,8	247	156,4	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Problèmes et perspectives concernant le développement durable du tourisme dans les pays de L'OCI,Op-cit,p38
- Tourisme international dans les pays de L'OCI perspectives et défis,Op-cit,p32.
- UNWTO, tourism highlights,2010 Edition, p 10.
- UNWTO, tourism highlights, 2007 Edition ,p 09.
- UNWTO, International tourism receipts by country by desdination, Tourism market trends,2006 Edition – Annex.

عرفت الإيرادات السياحية في الجزائر تطورا ملحوظا بزيادة قدرت بـــ 277.7 نقطة تأشيرية حيث انتقلت 100 نقطة تأشيرية عام 1995م إلى 377 عام 2009م من مع وجود بعض التذبذبات و ما يمكن قوله هو أن وتيرة التطور بالجزائر تفوق كل من تونس و المغرب فقد سجلت تونس ارتفاع قدر ب 81 نقطة تأشيرية بينما سجلت المغرب 402.7 نقطة تأشيرية و لكن بالرغم من أن التطور التأشيري للإيرادات كان بوتيرة مرتفعة إلا أننا إذا أخذنا بالقيمة الحقيقية نجد أن متوسط الإيرادات بالجزائر بلغت 159.66 مليون دولار، بينما شهت تذبذبات خلال فترة التسعينات و السبب في ذلك هو عدم الاستقرار السياسي و ما رافقه من انعدام العرض السياحي المناسب و نقص الاستثمار في هذا المجال سواء الأجنبي أو الوطني و اعتماد الاقتصاد الوطني على إيرادات المحروقات بالدرجة

الأولى باعتبار أنها من البلدان التي يعتمد اقتصادها على النفط ولكن مع بداية 2000 شهدت الإيرادات ارتفاعا وذلك نتيجة تحسن الظروف الأمنية وعودة الاستقرار وزيادة عدد الوافدين وبذلك زيادة الإنفاق وبداية الاهتمام بهذا القطاع من قبل الحكومة و إذا قمنا بالمقارنة مع البلدان المجاورة كتونس مثلا نجد أنه و خلال هذه الفترة بلغ متوسط الإيرادات 2157 مليون دولار هذا و قد شهت تونس كذلك تذبذبات و هذا النقص سببه أحداث 11سبتمبر بالولايات المتحدة و التفجير الذي وقع في جربة عام 2002 و الذي أودى بحياة عدد من السياح هذا ما جعل المخاوف تزداد من السفر إلى تونس و بالرغم من كون الزيادة من سنة إلى أخرى ضعيفة لكن عدد الإيرادات تفوق نضيرتها في الجزائر و السبب هو إعطاء تونس أهمية للسياحة سواء كان للصناعات التقليدية من حلي و زرابي أو للمواقع التراثية و الأثرية بالإضافة إلى تنويع المنتوج السياحي من سياحة صحية،ترفيهية،شاطئية،غولف.... و تطور طاقات الإيواء و تحسينها سواء من حيث الكمية أو النوعية بما يتماشى و الطلب السياحي.

هذا و قد بلغ متوسط الإيرادات السياحية بالمغرب 4671 مليون دولار و هذا بسبب الاهتمام بهذا القطاع من تنويع للمنتوج و جودة الخدمات التي تجعل السائح يزيد من مدة الإقامة وبذلك زيادة عدد الليالي السياحية.

وعليه بالنظر إلى الشكل نجد أن الجزائر من حيث التطور التأشيري للإيرادات تحتل المرتبة الأولى لكن بالنظر إلى طبيعة هذه الإيرادات نجد أنها بالرغم من أن التطور التأشيري مرتفع و هذا مؤشر جيد يدل على زيادة كبيرة من سنة إلى أخرى و إن استمر التطور بنفس الوتيرة فسوف تصل إلى نضيرتها في تونس و المغرب إلا أن هذا لا يعكس الواقع والمكانة الحقيقية للإيرادات السياحية الجزائرية فهي تحتل المرتبة الأخيرة بعد المغرب وتونس.

ثانيا:مساهمة السياحة في الصادرات

كما هو معروف أن القطاع السياحي يؤثر و يتأثر بالقطاعات الأخرى و تتناسب الحركة الاقتصادية في البلد طردا مع الحركة السياحية فكلما تطورت هذه الأخيرة كلما ارتفع الطلب على السلع و الخدمات و الجدول التالي سيوضح مجموع الصادرات من السلع و الخدمات الجزائرية للفترة الممتدة من (2000-2007) مقارنة مع كل من تونس و المغرب .

الجدول رقم43: مجموع الصادرات من السلع و الخدمات الجزائرية،التونسية و المغربية خلال الفترة(2000-2007)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
الجزائر	21650.0	24460.0	32220.0	46330.0	54740.0	63480.0	40480
تونس	8606.7	10964.2	13308.3	14654	15984	20057	13929.03
المغرب	10452.6	14249.5	16632.2	18788.1	21714.9	27311.5	18191.47

المصدر:

-Arab Monetary Fund, statistic-balance of payment of Arab countries, exports of goods & services

بالنظر إلى الجدول نجد أن الصادرات من السلع و الخدمات للبلدان الثلاثة تتزايد من سنة إلى أخرى ففي الجزائر مثلا انتقلت من 21650 مليون دولار عام 2000 إلى 63480 مليون دولار عام 2007 حيث قدر المتوسط ب 40480 مليون دولار و هذا مؤشر جيد لبنية الاقتصاد الوطني الجزائري كما انتقلت الصادرات من السلع و الخدمات في تونس من 8606.7 مليون دولار عام 2000 إلى 20057 عام 2007 بمتوسط بلغ 13929.03 مليون دولار،أما مجموع الصادرات من السلع و الخدمات المغربية فقد بلغت عام 2000 (10452.6مليون دولار) منتقلة إلى 27311.5 عام 2007 و بذلك نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى لكن معظم هذه الصادرات هي لقطاع المحروقات و مشتقاته،تليها المغرب ثم تونس هذه الأخيرة التي تحتل السياحة المرتبة الأولى من حيث الصادرات يليها قطاع النسيج و الملابس و بعدها النفط و مشتقاته.

و المعروف أن القطاع السياحي يؤثر و يتأثر بالقطاعات الأخرى و تتناسب الحركة الاقتصادية طردا مع الحركة السياحية فكلما تطورت هذه الأخيرة كلما ارتفع الطلب على السلع و الخدمات على اعتبار النشاط السياحي نشاطا مركبا و لأجل معرفة مساهمة هذا القطاع و المكانة التي يحتلها من مجموع الصادرات لهذه البلدان سوف نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم44 :مساهمة السياحة (%) من مجموع صادرات السلع و الخدمات بالجزائر،تونس و المغرب خلال الفترة (2000-2007)

	2000	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
الجزائر	0.46	0.46	0.55	0.40	0.39	0.35	0.44
تونس	19.55	14.43	14.8	14.08	13.93	12.84	14.94
المغرب	19.52	22.6	23.58	24.57	27.56	26.29	24.02

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على :

-Arab Monetary Fund, statistic-balance of payment of Arab countries ,exports of goods & services

- UNWTO, tourism highlights,2010 Edition, p 10.

- UNWTO, tourism highlights, 2007 Edition ,p 09.

- UNWTO, International tourism receipts by country by destination, Tourism market trends,2006 Edition – Annex.

- Problèmes et perspectives concernant le développement durable du tourisme dans les pays de L'OCI,Op-cit,p38

-Tourisme international dans les pays de L'OCI perspectives et défis,Op-cit,p32.

يتضح لنا من الجدول أن هناك تطور لمساهمة الإيرادات السياحية في مجموع الصادرات من السلع و الخدمات للجزائر بالرغم من وجود بعض التذبذبات حيث حققت أعلى نسبة عام 2004 و ذلك تزامنا مع بداية الاهتمام بهذا القطاع حيث بلغ المتوسط 0.44 % و قد تراوحت النسب بين 0.35 و 0.55 % و هذا التطور يعكس وجود اهتمام من الحكومة بهذا القطاع و تحسين في البنية المؤسساتية السياحية و لكن إذا ما قورنت هذه الأرقام مع البلدان المجاورة فيتضح لنا الفرق ففي تونس مثلا شهدت هي الأخرى تطور من سنة إلى أخرى مع وجود بعض التذبذبات فقد بلغ المتوسط 14,94 % و هذا الرقم يعكس المكانة التي يحتلها هذا القطاع من مجموع الصادرات من السلع و الخدمات التونسية خاصة و أن لديها نقص في الثروة النفطية و الغازية.

هذا و قد شهدت المغرب هي الأخرى تطورا فقد بلغ المتوسط 24,02 % حيث بلغت أعلى نسبة 27.56 % عام 2006 و هذه المساهمة أعلى من تونس و الجزائر بالرغم من أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث الصادرات من السلع و الخدمات إلا انها تحتل المرتبة الأخيرة من حيث مساهمة السياحة في مجموع السلع و الخدمات.

ثالثا:مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

إن الناتج المحلي الإجمالي لصناعة السياحة و السفر يقصد به القيمة المضافة للأنشطة التي تنتج سلعا و خدمات موجهة للسياح كالفنادق و شركات الطيران و النقل،بينما يمثل الناتج المحلي لاقتصاد السياحة و السفر الناتج السابق بالإضافة إلى قيمة السلع و الخدمات المنتجة في الأنشطة المرتبطة ارتباطا قويا بإنفاق السياح و هذا الناتج يمثل في الواقع التأثير الأوسع نطاقا للطلب من السفر و السياحة بعد أخد التداخل بين القطاعات السياحية وغيرها من الأنشطة المساندة كقطاع البيع و التجزئة و البناء و التشييد ...و غيرها.

كما أن الإنفاق السياحي يمثل دخلا مباشرا للعاملين في القطاع السياحي و الذين بدورهم يقومون بإنفاق جزء منه لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع و الخدمات و من ثم دخول أخرى جديدة للأصحاب عناصر الإنتاج و التي ستقوم بدورها بإنفاق جزء منها على احتياجاتهم الاستهلاكية و هذا ما يسمى **بالمضاعف السياحي** و يتراوح هذا الأخير في الدول النامية بين 1.5 و 2.6 و وفق هذه الأرقام يمكننا تقدير أثر الإيرادات السياحية و نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي[177].

كما تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة و السفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 10% على المستوى العالمي حيث يعتبر هذا القطاع أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية،كما أن الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى كقطاع رئيسي في الاقتصاد أما في الجزائر و من أجل معرفة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر فسنوضحها في الجدول التالي مقارنة مع كل من تونس و المغرب:

---

[177] جامعة الدول العربية،الفصل الثاني عشر،**التعاون العربي في قطاع السياحة**،ص 224.

الجدول رقم45 :تطور الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر،تونس و المغرب خلال الفترة (1995-2009)

الوحدة:مليون دولار

	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الجزائر	42072	54793	6786	85350	103066	117220	135032	171756	138126	94911,22
تونس	18050	21459	24980	31881	32256	34419	38967	44924	43551	23276.33
المغرب	33184	36968	49820	56948	59524	65637	75227	89072	90515	61877.22

المصدر:

- صندوق النقد العربي،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،الإمارات العربية المتحدة،"إحصاءات ملاحق"2011،ص286.

إن الملاحظ لهذا الجدول يجد أن هناك تطور خلال فترة الدراسة للناتج المحلى الإجمالي الجزائري 42072 مليون دولار سنة 1995 إلى 138126 مليون دولار سنة 2009م أي ارتفع ب ثلاث مرات و هذا مؤشر جيد للاقتصاد الوطني الجزائري والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار النفط و هذا واضح لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على استغلال الثروات البترولية و الغازية فهو يحتل مكانة هامة و خطيرة في نفس الوقت فأي تأثيرات سلبية على هذا القطاع ستؤثر على 50% من الناتج المحلي للبلد و هذا الأمر إذا استمر يعد من أكبر التحديات التي تهدد الأمن القومي و الاقتصادي للدولة،فقد عمل نمو القطاع النفطي على تدهور القطاعات الأخرى فبالقدر الذي تزداد فيه أهميته في الناتج المحلي الإجمالي و اعتباره إحدى الوسائل التي مكنت الاقتصاد الجزائري من بناء قاعدة مالية هامة و أكبر قطاع مساهم في جلب العملة الصعبة لخزينة الدولة فقد تراجع وزن قطاعات أخرى .

كما شهدت كل من تونس و المغرب تطورا في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة حيث انتقل العدد في تونس من 18050 مليون دولار عام 1995 إلى 43551 مليون دولار عام 2009 بمتوسط بلغ 23276.33 مليون دولار كما تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمغرب من 33184 عام 1995 إلى 90519 عام 2009 بمتوسط قدر ب 61877.22 مليون دولار و عليه من خلال التحليل للجدول نجد أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث الناتج المحلي تليها المغرب ثم تونس.

و من أجل معرفة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر سنوضحها في الجدول التالي مقارنة مع كل من تونس و المغرب.

الجدول رقم46:مساهمة السياحة (%) في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، التونسي و المغربي قبل المضاعف خلال الفترة (1995-2009)

	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الجزائر	0.06	0.18	1.65	0.21	0.18	0.18	0.16	0.17	0.07	**0.32**
تونس	8.48	7.84	6.33	6.18	6.58	6.47	6.61	6.57	6.37	**6.83**
المغرب	3.93	5.52	6.47	6.87	7.76	9.12	9.56	8.11	7.24	**7.18**

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- UNWTO, tourism highlights,2010 Edition, p 10.

-UNWTO, tourism highlights, 2007 Edition ,p 09.

- UNWTO, International tourism receipts by country by desdination, Tourism market trends,2006 Edition – Annex.

- Problèmes et perspectives concernant le développement durable du tourisme dans les pays de L'OCI, Op-cit, p 38.

-Tourisme international dans les pays de L'OCI perspectives et défis,Op-cit,p32.

-صندوق النقد العربي،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،الإمارات العربية المتحدة،"إحصاءات ملاحق" 2011 ،ص 286.

شهدت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري تطورا مع بعض التذبذبات حيث قدرت أعلى نسبة ب 1.65% عام 2003 وبذلك بلغ متوسط مساهمة السياحة خلال هذه الفترة 0,32% بينما كانت حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي التونسي مرتفعة حيث بلغ المتوسط 6,83% وهذا الرقم يقترب من المتوسط العالمي 10% بينما كان المتوسط في الجزائر 0,32% و من الواضح أن الإيرادات السياحية التونسية تساهم بشكل كبير في تمويل الخزينة بالعملة الصعبة على اعتبار أن تونس تفتقر للثروة النفطية عكس الجزائر بذلك فهي تولي أهمية لهذا القطاع الذي يعتبر مورد هام للاقتصاد التونسي و هذا واضح من خلال المجهوذات المبذولة لتنمية هذا القطاع سواء من حيث طاقات الإيواء أو تنوع المنتوج السياحي،هذا و قد شهدت الإيرادات السياحية تطورا من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقلت حصة المساهمة من 3.93% إلى 7,24% بمتوسط بلغ خلال فترة الدراسة 7,18% و هذا الرقم يقترب من المتوسط العالمي و هنا تبرز لنا مدى مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي المغربي حيث أنه لا يقل أهمية عن نضيره في تونس و بذلك نجد أن الفرق كبير بين مدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الجزائري مقارنة مع البلدان الأخرى حيث أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي و المرتبة الأخيرة من حيث مساهمة السياحة في هذا الأخير.

هذا عن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي قبل المضاعف أما عن مساهمتها بعد المضاعف فسنوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم47 :مساهمة السياحة (%) في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري،التونسي و المغربي بعد المضاعف خلال الفترة (1995-2009)

المضاعف		1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
السياحي 1.5	الجزائر	0,09	0,27	2,47	0,32	0,27	0.27	0,24	0,26	0,11	**0,48**
	تونس	12.72	11.76	9.5	9.27	9.87	9,71	9,92	9,86	9,56	**10.24**
	المغرب	5.9	8.28	9.71	10.31	11.64	13.68	14.34	12.17	10.86	**10,77**
المضاعف السياحي 2.6	الجزائر	2,23	0,70	6,42	0,83	0,7	0,7	0,62	0,68	0,29	**1,46**
	تونس	22.05	20.38	16,46	16,07	17,11	16,82	17,19	17,08	16,56	**17,75**
	المغرب	10.22	14.35	16.82	17.86	20.18	23.71	24.86	21.09	18.82	**18,66**

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- UNWTO, tourism highlights,2010 Edition, p 10.
-UNWTO, tourism highlights, 2007 Edition ,p 09.
- UNWTO, International tourism receipts by country by desdination, Tourism market trends,2006 Edition – Annex.
- Problèmes et perspectives concernant le développement durable du tourisme dans les pays de L'OCI,Op-cit,p38
-Tourisme international dans les pays de L'OCI perspectives et défis,Op-cit,p32.
- صندوق النقد العربي،مرجع سبق ذكره،ص286.

نلاحظ أنه بعد إضافة المضاعف (1.5) تنتقل المساهمة من 0.09 إلى 0.11 % مع وجود بعض التذبذبات نتيجة للتذبذبات في الإيرادات السياحية هذا و قد بلغ المتوسط 0.48 % و إذا اعتبرنا المضاعف السياحي في الجزائر(2.6) فإن النسبة تصبح 1.46 % و هنا يمكن القول أنه بالرغم من أن للسياحة علاقات و تشابكات مع نشاطات أخرى إلا أنه في الجزائر لا تبرز الأهمية و الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني الدليل على ذلك الأرقام الموضحة في الجدول.

و إذا أخذنا بعين الاعتبار المضاعف السياحي في تونس سواء كان (1.5) أو (2.6) فقد بلغ في المتوسط 10.24 و 17.75 على التوالي وعليه فإن إضافة هذا الأخير يصحح و يعزز النشاط السياحي ويبرز أهمية الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي و في النشاطات التي لها علاقة بهذا القطاع سواء(أمامية أو خلفية) التي تكسبها القدرة على حفز الاستثمار في قطاعات عديدة(صناعية،زراعية،تجارية و خدمية...) و هنا تبرز أهمية و أثر هذا القطاع على الاقتصاد الوطني.

أما في المغرب إذا أخذنا بعين الاعتبار المضاعف السياحي (1.5) فإن المتوسط يبلغ 10.77 % محققة بذلك أعلى نسبة عام 2007 حيث بلغت 14.34% أما إذا اعتبرنا المضاعف 2.6 فإن المتوسط يبلغ 18.66% محققا

أعلى نسبة 24.8% عام 2007 و هنا تبرز مدى مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي المغربي كما أن القطاع السياحي لا يقل أهمية عن نضيره في تونس من حيث جودة الخدمات أو تنوع المنتوج السياحي،و من خلال هذا التحليل نجد أن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي سواء قبل أو بعد إضافة المضاعف تبقى الجزائر في المرتبة الأخيرة.

رابعا:الميزان السياحي و مساهمته في الميزان التجاري

إن ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج له جانب دائن تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي و جانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي.

أما عن ميزان السياحة و السفر فيقصد به الفرق بين مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة (الإنفاق السياحي للأجانب في البلد) و مصروفات المسافرين المقيمين في الخارج (الإنفاق السياحي خارج البلاد).

تعتبر السياحة عاملا مهما في تمويل ميزان المدفوعات لكثير من الدول بما تحققه من عوائد و تشير الإحصاءات إلى أن عوائد النقد الأجنبي المتحصل عليها بسبب السياحة على المستوى العالمي تبلغ 476 بليون دولار عام 2000م أما عن الميزان السياحي الجزائري يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم11: تطور الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة 2000– 2009م

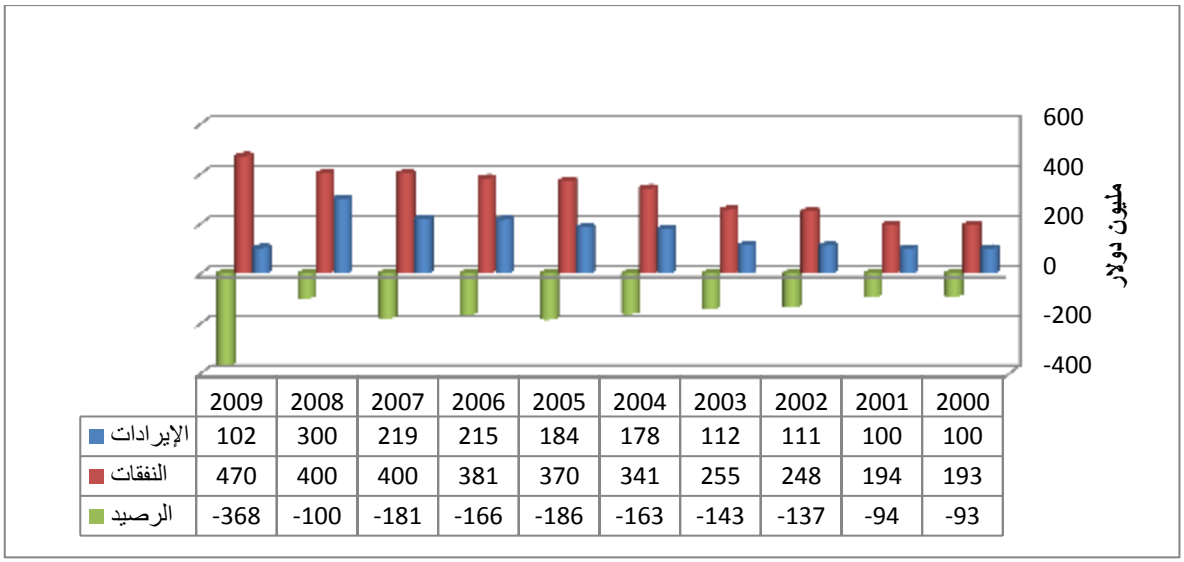

	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الإيرادات	102	300	219	215	184	178	112	111	100	100
النفقات	470	400	400	381	370	341	255	248	194	193
الرصيد	-368	-100	-181	-166	-186	-163	-143	-137	-94	-93

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- UNWTO, tourism highlights, 2010 Edition, p 10.

-UNWTO, tourism highlights, 2007 Edition ,p 09.

- UNWTO, International tourism receipts by country by desdination, Tourism market trends,2006 Edition – Annex.

- إحصائيات وزارة السياحة الجزائرية2008.

نلاحظ من الشكل أن رصيد الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة من 2000-2009م سالبا و ذلك بسبب ارتفاع النفقات عن الإيرادات أي مقدار ما ينفق في الخارج أكثر بكثير من إيرادات الوافدين إلى الجزائر و ذلك بسبب الظروف السياسية خاصة في فترة التسعينات التي زادت من السياحة العكسية أي تفضيل الخروج من الجزائر بدل من السياحة الداخلية بالإضافة إلى عدم قدرة المنتوج الجزائري على المنافسة مما أثر سلبا على الميزان السياحي الجزائري هذا و قد بلغ أكبر معدل لعجز الرصيد عام 2009 حيث بلغ 368 مليون دولار و لمزيد من التوضيح للدور الذي يلعبه الميزان السياحي الجزائري سوف نقوم بمقارنته مع البلدان المجاورة فتونس مثلا حقق ميزانها السياحي نسب ايجابية و ذلك أن الإيرادات تفوق النفقات فقد بلغ أعلى رصيد سنة 2008 قدر ب 2690 مليون دولار و هذا راجع إلى تشجيع القطاع السياحي و اعتباره من القطاعات الهامة و مصدر من مصادر تمويل الاقتصاد بالنقد الأجنبي – على عكس الجزائر-كما أنها استطاعت الحفاظ على التراث و الإرث الثقافي والصناعات التقليدية و تشجيع السياحة الداخلية فمعظم التونسيين يفضلون البقاء في بلدهم بدل التوجه إلى الخارج نظرا لما تقدمه من خدمات رفيعة المستوى تلبي احتياجات السائح و قدرة منتوجها على المنافسة في الخارج بالإضافة إلى الترويج لمنتجاتها السياحية بهدف بقاء حصتها من الطلب السياحي العالمي و بذلك تخفيض النفقات الناتجة عن السياحة العكسية،كما أن مساهمة هذه الإيرادات في ميزان الخدمات وصلت عام 2010 إلى 63,6% و بلغت في المتوسط 92.68% خلال الفترة (1990-2010) (حسب الملحق رقم 06).

هذا و قد سجل الميزان السياحي المغربي ارتفاعا خلال فترة الدراسة و هذا يدل أن المغرب تقوم بتشجيع هذا القطاع سواء بتنويع المنتوج أو زيادة طاقات الإيواء و الدليل على ذلك هو ارتفاع الإيرادات و الليالي السياحية وانخفاض النفقات أي أن ما تقوم بتحصيله أعلى مما ينفق في الخارج(سياحة عكسية) فقد بلغت أعلى رصيد سنة 2007 حيث قدر ب 6301 مليون دولار بينما سجل عجز قدر ب 181 مليون دولار في الجزائر خلال نفس السنة، لذلك تسعى المغرب للحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي العالمي من أجل تحقيق فائض من العملات الأجنبية لتسديد العجز في موازينها (حسب الملحق رقم07).

و من أجل معرفة المكانة و الدور الذي يلعبه الميزان السياحي في الميزان التجاري الجزائري سوف نقوم أولا بعرض تطور الميزان التجاري الجزائري مقارنة مع البلدان المجاورة ثم نقوم بعرض مساهمة السياحة في هذا الأخير.

الجدول رقم48:تطور الميزان التجاري الجزائري،التونسي و المغربي خلال الفترة(2000-2007)

الوحدة:مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
الجزائر	12300	9610	6710	11140	14270	26470	34060	34240	22080
تونس	-2252.9	-2368.8	-2123,5	-2269.4	-2430.4	-1963	-2513	-2876	-2384.12
المغرب	-3235	-3021,9	-3061,4	-4345.2	-6486.5	-8203.8	-9756.5	-14169.6	-7699.43

المصدر:

-Arab Monetary Fund, statistic-balance of payment of Arab countries :trade balance.

تتأثر القيمة الصافية للميزان السياحي و نسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت إيجابية أو سلبية فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سالبة و كان التأثير للميزان السياحي موجب فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري و بذلك سيكون له تأثير ايجابي،و كما يتضح في الجدول فإن الميزان التجاري الجزائري سجل فائضا طيلة فترة الدراسة حيث بلغ المتوسط 22080 مليون دولار هذا و قد سجلت تونس عجز في ميزانها التجاري بلغ المتوسط 2384,1 مليون دولار بينما بلغ العجز المسجل في المغرب 7699.43 مليون دولار و من أجل معرفة مساهمة السياحة في الميزان التجاري الجزائري سوف نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم49 :مساهمة الميزان السياحي (%) في الميزان التجاري الجزائري،التونسي و المغربي للفترة(2000-2007)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
الجزائر	0.76	0.98	2.04	1,28	1,14	0,70	0.49	0.53	0.99
تونس	63.03	62.39	59.52	56,53	67,19	90,11	74,21	75,9	68,61
المغرب	49.86	72.6	71.93	61.51	51.61	48.73	54.23	44.47	56.87

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- إحصائيات وزارة السياحة الجزائرية، 2008 .

- Arab Monetary Fund ,statistic-balance of payment of Arab countries: trade balance

-Arab Monetary Fund ,statistic-balance of payment: Morocco

-Arab Monetary Fund, statistic-balance of payment: Tunisia.

- UNWTO, tourism highlights,2010 Edition, p 10.

-UNWTO, tourism highlights, 2007 Edition ,p 09.

- UNWTO, International tourism receipts by country by desdination, Tourism market trends,2006 Edition – Annex.

من خلال الجدول الخاص بالميزان السياحي الجزائري نجد أنه سالب طول فترة الدراسة و هذا ما ينعكس على الميزان التجاري الذي كان موجبا و يرتفع من سنة إلى أخرى و عليه يكون تأثير السياحة سلبي حيث بلغ المتوسط 0.99 % أما بالنسبة لتونس فهي العكس فقد كان الميزان التجاري يعاني العجز خلال فترة الدراسة لكن كان للميزان السياحي دور في التخفيف من العجز فقد سجلت أعلى نسبة 90,11 % عام 2005 و متوسط قدر ب 68,61 % و هنا يبرز الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني،أما في المغرب فيبرز لنا الدور الإيجابي الذي يلعبه الميزان السياحي في تخفيض نسبة العجز للميزان التجاري المغربي للفترة (2000-2007) حيث بلغ متوسط مساهمة نسبة السياحة 56,87 % حيث بلغت أعلى نسبة 72,6 نسبة % عام 2001 و هذا يعكس واقع صافي قيمة الميزان السياحي في الميزان التجاري و بذلك ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني:الآثار الاجتماعية للسياحة

بالإضافة إلى أن للسياحة دورا من الناحية الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و مساهمتها في الصادرات من السلع و الخدمات فإن للسياحة آثار على الاقتصاد الوطني من الناحية الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل و تحسين المستوى المعيشي للأفراد و هذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

أولا:أثر السياحة على التشغيل

تعد السياحة من أكبر القطاعات توليدا للوظائف في مجالات عديدة و متنوعة، فهي صناعة كثيفة العمالة كما أن معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة يعد أسرع من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنمو 1.5% و يعد للنشاط السياحي دورا هاما في خلق فرص التوظيف سواء بشكل مباشر يتصل باستغلال المقاصد السياحية أي داخل قطاع السياحة ذاته كالعمالة المخصصة للنقل السياحي و الإرشاد السياحي و حماية السياح و حفظ شؤونهم أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في خلق فرص العمل بالتفاعلات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع و الخدمات كالعاملين في البنية التحتية و الزراعة و تجارة المواد الغذائية و الرعاية الصحية.

و طبقا لدراسات مكتب العمل الدولي فإن معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقد يتراوح بين 0.5 إلى فرصة عمل واحدة لكل غرفة جديدة في فندق،و يرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبيا ليصل إلى 1.5 أو أكثر [178].

و يتوقع من منظمة السياحة العالمية أن يتمتع القطاع السياحي العالمي بنمو مستدام بواقع 4.3% سنويا خلال الفترة 2008-2017 و سيرافق هذا النمو زيادة في تشغيل الأيدي العاملة في هذا القطاع و قد بلغ عدد العاملين الكلي في القطاع السياحي (مباشر و غير مباشر) 231.2 مليون عامل بما تمثل نسبته 8.3 % من حجم العمالة،و

[178] جامعة الدول العربية،مرجع سبق ذكره،ص219.

من المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 262.6 مليون فرصة عمل في عام 2017 محافظا على نسبته الحالية 8.3 % من حجم العمالة العالمي و 2.1 من كل فرصة عمل عالمية و يلاحظ أن عدد العاملين مباشرة بالقطاع السياحي لعام 2007م بلغ 67.1 مليون أي ما نسبته 2.7 % من إجمالي العمالة و من المتوقع أن يبلغ عدد العاملين مباشرة بالقطاع 86.8 مليون وظيفة في عام 2017م أي ما نسبته 2.8 % من العدد الكلي للعاملين بهذه الصناعة [179].

إن التشغيل في المجال السياحي بالجزائر فيمكن اعتباره من جهة أنه يتطور عبر الزمن و من جهة أخرى تعتبر هذه الأرقام ضعيفة مقارنة بما تملكه من مقومات و إمكانيات فيمكن إبراز عدد المستخدمين في قطاع السياحة في الجدول التالي:

الشكل رقم12:تطور عدد العمال في القطاع السياحي بالجزائر خلال الفترة 1995-2008م

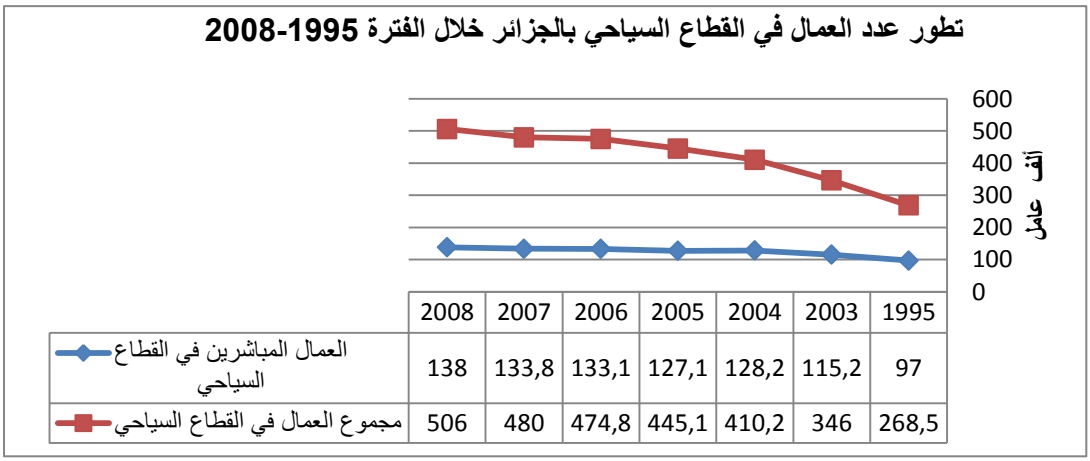

	2008	2007	2006	2005	2004	2003	1995
العمال المباشرين في القطاع السياحي	138	133,8	133,1	127,1	128,2	115,2	97
مجموع العمال في القطاع السياحي	506	480	474,8	445,1	410,2	346	268,5

المصدر:

-Word Travel & Tourism Counsil,Travel & tourism economy employment, travel & tourism direct industry Algeria,2008.

بالنسبة لهذا الشكل نلاحظ أن هناك زيادة لعدد العمال المباشرين في القطاع السياحي فقد ارتفعت ب 41 ألف عامل من 1995 إلى 2008 كما ارتفع العدد الإجمالي للعمال في هذا القطاع ب 237,5 ألف عامل و هذه الزيادة نتيجة زيادة المنشآت الفندقية خاصة بعد عودة الأمن و الاستقرار للبلد فبعدما كانت 653 سنة 1995 أصبحت 1147 فندق (تم توضيحه في المطلب الخاص بالمؤشرات السياحية بالجزائر) هذا ما يستدعي المزيد من اليد العاملة سواء كان بالفنادق و المطاعم أو بالقطاعات ذات الصلة كالبناء و التجهيزات ...وغيرها خاصة و أنه يتداخل مع قطاعات أخرى ما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص عمل كما تعمل الجزائر على تشجيع الاستثمار في هذا المجال بالإضافة إلى اعتماد إستراتيجية لتنمية القطاع على المدى المتوسط و البعيد،فمن المتوقع

[179] نفس المرجع،ص 220.

أن يصل عدد العمال في هذا القطاع عام 2018 إلى 666,4 ألف عامل و ذلك تبعا للاستثمارات المبرمجة في الفترة اللاحقة،فقد بلغت مساهمة هذا القطاع بنسبة 5,1% لعام 2010 من حجم العمالة للاقتصاد الوطني

و إذا قمنا بالمقارنة مع بعض القطاعات نجد أن قطاع الخدمات يحوي أكبر عدد من العمالة يليه قطاع الزراعة ثم قطاع الصناعة محققة بذلك السياحة نسبة 9.89 % خلال الفترة (2003-2007) من قطاع الخدمات و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم50 :توزيع العمال في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2003-2007)

الوحدة:ألف عامل

السنوات	2003	2005	2006	2007
الزراعة	1413	1381	1610	1171
الصناعة	804	1059	1264	1028
التجارة و الخدمات	3668	4393	4738	4872

المصدر:

- Rafik Bouklia-Hassane,Fatiha Talahite, **Labour Market performance and migration flows in Algeria**, European commission, occasional paper 60,chapter 02,volume 02 ,p110.

أما عن التشغيل في القطاع السياحي التونسي فقد شهد تطورا و ارتفاعا في عدد العمال المباشرين ب 81 ألف عامل خلال الفترة (1995- 2008) و ذلك بسبب اعتماد الاقتصاد التونسي بصفة خاصة على القطاع السياحي منذ الاستقلال و حتى اليوم و الدليل على ذلك فقد ارتفاع عدد الاستثمارات في الفنادق و المطاعم(حسب الجزء الخاص بالمؤشرات السياحية التونسية)،كما يتميز المنتوج السياحي التونسي بالتنوع من سياحة الغولف فهي تحتوي على 9 ملاعب غولف و أول ملعب في إفريقيا بالإضافة إلى السياحة الصحراوية و ذلك بتوفير شبكات النقل الجوي مباشرة مع أوروبا دون أن ننسى السياحة العلاجية حيث يوجد 40 مركز صحي للعلاج بمياه البحر فهي ثاني بلد بعد فرنسا كل هذا يتطلب يد عاملة كما يتوقع ارتفاع عدد العاملين على المدى البعيد ليصل إلى 594 ألف عامل عام 2016 وهذا في إطار مخطط تنمية الموارد البشرية المرافق لمخطط التنمية السياحية(تم التطرق له في المؤشرات السياحية لتونس) و أن يصل عام 2018 إلى 622 ألف عامل،وعليه تصل نسبة التشغيل في هذا القطاع إلى 15,1% من حجم العمالة للاقتصاد الوطني 2010 هذا من جهة أما من جهة النوعية في التشغيل فهي تقوم بالاعتماد على الكفاءات المهنية فقد قامت بإنشاء أول مدرسة سياحية في بنزرت عام 1960 كما أنه اليوم تضم جهاز التكوين السياحي و الفندقي معهد عال للسياحة و ثلاث مراكز تكوين و أربع مدارس سياحية موزعة على

كامل التراب الوطني(حسب الديوان الوطني للسياحة التونسية) وما هذا إلا دليل على الاهتمام الذي توليه لهذا القطاع واعتمادها على العمال المؤهلين دليل إلى حرصها على تقديم خدمات ذات الجودة .[180]

هذا و قد شهد عدد العمال في القطاع السياحي المغربي نسب أعلى من الجزائر و تونس فقد ارتفع عدد العمال المباشرين ب 734,8 ألف عامل و هذا مؤشر جيد يبين ما مدى أهمية هذا القطاع في خلق فرص التوظيف كما يتوقع أن يصل العدد إلى 2377100 عامل عام 2018 محتلة بذلك 12,2 % من حجم العمالة في الاقتصاد الوطني لعام 2010 [181].

ثانيا:آثار السياحة على المستوى المعيشي

إن الانعكاسات الإيجابية للسياحة على الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق الثروة للبلد أو بتوفير مناصب الشغل التي تسمح بالاستيطان الدائم كل هذا ينعكس بطريقة ايجابية على أفراد هذه المجتمعات بتحقيق الرفاهية للأفراد و تحسين ظروف حياتهم هذه الأخيرة التي تختلف من بلد إلى آخر و ذلك بحسب الإيرادات السياحية و العدد الإجمالي للسكان،فكما سبق الذكر فإن عدد الوافدين إلى الجزائر كان أقل من نضيره في تونس،المغرب و بذلك كانت الإيرادات أقل مقارنة بهذه الدول والسبب انخفاض الطلب السياحي على السلع و الخدمات و هذا يعكس انخفاض المؤسسات القائمة على تقديم الخدمات و بذلك انخفاض الدخول و سوف نتطرق إلى آثار السياحية من الناحية الاجتماعية من خلال حساب نصيب الفرد من الإيرادات السياحية للجزائر خلال الفترة الممتدة من (1995-2009).

الجدول رقم51 :تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية الجزائرية،التونسية و المغربية خلال الفترة (1995-2009)

الوحدة:1دولار أمريكي

	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
نصيب الفرد من الإيرادات السياحية بالجزائر	0.96	3.24	3.54	5.51	5.55	6.47	6.57	8.42	2.84	4.79
نصيب الفرد من الإيرادات السياحية بتونس	170.75	175.5	160.12	198.39	205.89	220.05	251.95	286.14	264.09	214.76
نصيب الفرد من الإيرادات السياحية بالمغرب	49,43	71.08	108.23	131.21	153.34	188.88	220.95	210.27	187.31	146.74

[180] Word Travel & Tourism Counsil,Travel & tourism economy employment ,travel & tourism direct industry Tunisia,2008.

[181] Word Travel & Tourism Counsil ,Travel & tourism economy employment,travel & tourism direct industry Morocco, 2008.

المصدر:تم حساب النسب اعتمادا من البيانات التالية:

- Problèmes et perspectives concernant le développement durable du tourisme dans les pays de L'OCI,Op-cit,p38

-Tourisme international dans les pays de L'OCI perspectives et défis,Op-cit,p32.

-UNWTO, tourism highlights,2010 Edition, p 10.

- UNWTO, tourism highlights, 2007 Edition ,p 09.

- UNWTO, International tourism receipts by country of desdination, Tourism market trends,2006 Edition – Annex.

.

من خلال الإطلاع على الجدول نجد أن نصيب الفرد من الإيرادات السياحية بالجزائر يتطور من سنة إلى أخرى حيث بلغ في المتوسط 4,79 دولار للفرد ،و قد بلغت أقصى حد عام 2008 محققا 8,42 دولار و هي نسبة ضعيفة و هذا يعود إلى تطور حجم الإيرادات و ارتفاع عدد السكان في الجزائر من سنة إلى أخرى،وهذا بدوره سينعكس على المستوى و النمط المعيشي للأفراد و هذا ما لاحظناه من خلال دراستنا لنصيب الفرد من الإيرادات السياحية لكل من تونس و المغرب فالقطاع السياحي بتونس يعتبر من أهم القطاعات الفاعلة في النشاط الاقتصادي و يتضح من خلال أعداد السياح الوافدة و ما يترتب عنها من زيادة في الإيرادات و يتضح أكثر من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ في المتوسط 6,83 % كما فتح المجال أمام الأفراد من خلال توفير مناصب شغل و بذلك تخفيض نسب البطالة و تحسين المستوى المعيشي للأفراد..

فقد شهد نصيب الفرد من الإيرادات السياحية التونسية ارتفاعا من سنة إلى أخرى، فبعدما كانت 170.75 دولار أمريكي عام 1995 أصبحت 264.9 عام 2009 حيث بلغ المتوسط 214.76 دولار و هذا دليل على أن للفرد التونسي نصيب من الإيرادات السياحية ما يساعد على تحسينه للمستوى المعيشي فقد بلغت كأقصى حد 286.14 دولار خلال 2008 و هذا راجع إلى ارتفاع الإيرادات السياحية و انخفاض في عدد السكان حيث أن هذا الأخير لا يتجاوز 10.5 مليون.

كما أدى الاهتمام بالقطاع السياحي المغربي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات السياحية مما أدى إلى زيادة طاقات الإيواء من سنة إلى أخرى و هذا الأخير الذي ينعكس على قطاعات أخرى كالنقل و البناء...و غيرها و التي بدورها تساهم في خلق مناصب شغل و هذا ما ترجمته أرقام الجدول الخاص بالتشغيل في المغرب،كل هذا أثر على المستوى المعيشي للأفراد من خلال نصيب كل فرد من الإيرادات السياحية فقد شهد نصيب الفرد من الإيرادات السياحية بالمغرب ارتفاعا من سنة إلى أخرى فبعدما كان 49,43 دولار عام 1995 أصبح 187.3 عام 2009 محققا بذلك أعلى معدل عام 2007 حيث بلغ 220,95 دولار رغم أن الإيرادات السياحية المغربية أعلى بالتونسية إلا أن نصيب الفرد المغربي أقل من نصيب الفرد التونسي و هذا راجع إلى أن عدد سكان المغرب أعلى من تونس ب 3 مرات.

خاتمة الفصل:

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات سياحية إلا أنها بقيت دون المستوى المطلوب مقارنة مع تونس والمغرب و يتجلى ذلك في عدم الاهتمام من خلال التأخر في المشاريع المبرمجة في المخططات الوطنية و عدم تخصيص المبالغ الكافية و هذا نتيجة لطبيعة الاقتصاد المنتهج بعد الاستقلال و هو تشجيع الصناعات الثقيلة واعتبارها ركيزة الاقتصاد فلم تتعدى نسبة السياحة 2,5% من المبالغ المخصصة بينما بلغ القطاع الصناعي النصف.

أما عن تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع فتزامن مع فترة عدم الاستقرار و اللامن التي عاشتها الجزائر والتي أدت إلى قلة الاستثمار و الشراكة بالرغم من صدور قانون الاستثمار لسنة 1993م .

إن تبني الجزائر للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الهدف منه هو تطوير القطاع السياحي و جعل الجزائر قبلة سياحية و استقطاب عدد اكبر من السياح من مختلف البلدان و ذلك بفضل حجم الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.

هذا و يتضح أن للإيرادات السياحية الجزائرية دور في الاقتصاد الوطني الجزائري حيث بلغ متوسط نسبة المساهمة في الصادرات من السلع و الخدمات 0,44 % و هي نسب ضعيفة مقارنة مع تونس التي كانت نسبة مساهمتها 14.94 % بينما بلغت في المغرب 24.02 %، هذا وقد بلغ متوسط مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري 0.32% بينما حققت كل من تونس و المغرب 6.83 و 7.18 % على التوالي بينما و هي نسب تقترب من المتوسط العالمي، هذا من جهة و من جهة أخرى فقد شهد الميزان السياحي الجزائري عجز طول فترة الدراسة فكان له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات و في نفس الوقت حققت كل من تونس و المغرب فائض في الميزان السياحي و الذي لعب دورا هاما في تخفيض عجز ميزان المدفوعات.

و من الناحية الاجتماعية فقد استطاع القطاع السياحي امتصاص البطالة بتوفيره لمناصب شغل سواء مباشرة أو غير مباشرة هذا بدوره كان له انعكاس على المستوى المعيشي للأفراد و إن كان ضعيف في الجزائر إذا قارناه بكل من تونس و المغرب.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد شهدت السياحة نموا متواصلا على مدى العقود الأخيرة سواء من حيث المداخيل أو عدد السياح فهي تدر منافع كبيرة على البلدان المستضيفة للسياح من خلال الآثار الاقتصادية الاجتماعية أو البيئية التي طالت كل بقعة في العالم.

لصناعة السياحة لها أبعادها و أهدافها بداية في مساهمتها في الدخل الوطني و مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ما تجنيه من عملة و رؤوس أموال و الرفع من ميزان المدفوعات و التقليل من البطالة بتشغيل اليد العاملة و بذلك الإسهام في الإيرادات الحكومية و خلق المزيد من فرص العمل و تحسين مستوى المعيشة حافزا أساسيا لكل بلد و خصوصا البلدان النامية .

لذا فالسياحة في بعض الدول تحتل مكانة مرموقة ففي مصر، تونس و المغرب حظي القطاع السياحي باهتمام كبير و يتضح ذلك من خلال المؤشرات السياحية من طاقات إيواء، إيرادات سياحية ..... و الإستراتيجية المتبعة على المدى البعيد مما انعكس على اقتصادياتها الوطنية من خلال مساهمتها في تخفيض العجز لميزانها التجاري و مساهمتها في توليد النقد الأجنبي، أما من الناحية الاجتماعية للسياحة على هذه البلدان فقد كان لهذا القطاع دورا هاما في توفير مناصب الشغل و تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

لكن في الجزائر و رغم امتلاكها للمؤهلات إلا أن حصتها تبقى ضعيفة في الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول الثلاث و هذا واضح من خلال ضعف الإيرادات السياحية و عجز الميزان السياحي و ضعف عدد المشتغلين في القطاع مقارنة بتونس و المغرب و حتى مصر مع ذلك لا يمكن أن ننفي أن هناك جهودا تبدل من أجل النهوض بهذا القطاع نظرا لأهميته، و عليه يمكن التطرق إلى أهم النتائج:

النتائج:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع خرجنا بمجموعة استنتاجات هي:

1- ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع منذ المخطط الثلاثي الذي كان بعد الاستقلال و ما تبعه من مخططات أعطت الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة و السياحة بصفة خاصة وهذا تماشيا مع المنهج الاشتراكي لتلك الفترة؛

2- تأخر في إنجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية و تراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع؛

3- عدم الاستقرار السياسي و المؤسساتي كان من الأسباب التي لعبت دورا هاما في تعطيل و إهمال هذا القطاع رافقها تراجع في عدد الوافدين؛

4- عدم وجود طاقات إيواء كافية و توزيعها مرتكز أساسا على المنتوج الحضري بنسبة 51 % يليه المنتوج الشاطئي بنسبة 30% أما باقي المنتجات فطاقات إيواءها ضعيفة؛

5- عدم وجود مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع؛

6- ضعف نوعية المنتوج السياحي بالرغم من المؤهلات المميزة للمنتوج السياحي الجزائري إلا أنه غير تنافسي فيما يخص نوعية الخدمات السياحية المقدمة على مستوى المؤسسات الفندقية و هياكل الاستقبال التي تتميز هي الأخرى بضعف طاقاتها و عدم احترامها للمعايير المعمول بها عالميا؛

7- تدفق ضعيف للسياح ففي سنة 2009م بلغ عدد الوافدين 1.912 مليون سائح معظمهم جزائريين مقيمين بالخارج بينما بلغ 6.901 مليون سائح في تونس،أما المغرب فقد بلغ العدد 8.34 مليون سائح بينما ب حققت مصر 11,9 مليون سائح خلال نفس السنة؛

8- ضعف الإيرادات السياحية للجزائر فقد بلغت 102 مليون دولار سنة 2009م بينما بلغت في تونس 2.7 مليار دولار لنفس السنة بينما حققت المغرب 6.5 مليار دولار أما مصر فقد وصلت الإيرادات السياحية 10,5 مليار دولار ؛

9- عجز الميزان السياحي الجزائري طول فترة الدراسة (1990-2009) نتيجة زيادة النفقات و الذي كان السبب هو ازدياد السياحة العكسية بسبب عدم وجود تحفيزات لتشجيع السياحة الداخلية على عكس تونس و التي كان ميزانها السياحي موجب و في ارتفاع فقد وصل الرصيد إلى 2.6 مليار دولار سنة 2008م بينما المغرب فقد حققت ميزان سياحي موجب بلغ الرصيد 6.1 مليار دولار بينما كان رصيد مصر الأعلى فقد حقق خلال نفس السنة 8.1 مليار دولار و بهذا قمنا بإثبات الفرضية الأولى؛

10- ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني بفرص العمل و في خلق حركة تنموية للاقتصاد الوطني بصفة عامة فقد بلغت المساهمة من حجم العمالة السياحية بالنسبة لحجم العمالة للاقتصاد الوطني الجزائري ب 5,1% بينما بلغ في تونس 15,1 % أما المغرب فقد بلغت 12,2 % خلال سنة 2010، **وبهذا تم إثبات الفرضية الثانية**.

11-تطمح الجزائر إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) الذي يعمل على جلب الأسواق و زيادة الاستثمار **و بهذا قمنا بإثبات الفرضية الأخيرة؛**

التوصيات:

من أجل مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تمويل الاقتصاد الوطني و تحقيقه لفوائض مالية لخزينة الدولة بدل الاعتماد الكامل على قطاع المحروقات سوف نقوم بعرض بعض التوصيات وهي:

1- دعم مناطق الجذب السياحي عموما و منتجات السياحة البيئية على الخصوص من أجل الحفاظ على الطابع البيئي و الثقافي لتلك المناطق كما يجب أن يرتكز تخطيط قطاع السياحة على المعايير و اللوائح الدولية؛

2- تحسين جودة و كفاءة البنى الأساسية و الخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق و الطرق و المرافق العامة و وسائل النقل و المواصلات من أجل تقديم خدمات سياحية على المستوى العالمي،كما تشمل تلك الخدمات الاستعلامات و إجراءات الهجرة و الخدمات الأمنية و ينبغي في هذا السياق سن القوانين و اللوائح الرامية إلى مراقبة جودة الخدمات المقدمة للسياح؛

3- توفير البرامج التدريبية و التعليمية حول مختلف جوانب السياحة و خصوصا لفائدة الموظفين المعنيين مباشرة بالنشاطات السياحية كما يجب أن تشمل تلك البرامج مجموعة واسعة من المواضيع مثل تعلم اللغات الأجنبية و تقنيات الأعمال و السياحة و التأثيرات البيئية الاجتماعية و الثقافية و تسهيلا لذلك يجب اتخاذ الخطوات الكفيلة بتوفير الدعم المالي و الفني للجماعات المحلية؛

4- تشجيع الشراكة و الاستثمار في هذا القطاع خاصة أنها تعتبر مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد بدل الاعتماد الكامل على الاستثمار في قطاع المحروقات؛

5- تنويع المنتوج السياحي خاصة و أن لها مقومات قد لا توجد في بلدان أخرى كطول الشريط الساحلي 1200كم الذي يشجع على تطوير السياحة الشاطئية، و صحراء كبرى تحتل 80% من المساحة الكلية و التي تحتوي على معالم أثرية و تاريخية كالهوقار و التاسيلي كما تحتوي على أكثر من 200 منبع معدني منتشرة عبر مختلف أنحاء الوطن.

6- الاستفادة من تجارب البلدان المجاورة فتونس مثلا استطاعت جلب السياح من مختلف البلدان و حتى من البلدان السياحية كليبيا تحتل المرتبة الأولى من حيث تدفقها السياحي إلى تونس قدرت ب 28,9% تليها الجزائر ب 13,9% لسنة 2009م؛

7- تطبيق سياسات صارمة بتطبيق معايير الاستدامة في المؤسسات السياحية من إعادة تدوير النفايات، استخدام الطاقة البديلة، حسن استغلال الموارد الطبيعية...لتحقيق سياحة مستدامة.

8- تشجيع السياحة العربية البينية و ذلك من خلال فتح الخطوط الجوية بين الدول و إقامة المعارض و المشاركة في المهرجانات التي تفتح المجال للتبادل الثقافي و فرصة للتعريف بالمنتوج السياحي،

9- وضع علامات تجارية على المنتجات الحرفية التقليدية المصدرة نحو الأسواق الأجنبية و هذا ما تسعى من أجله خلال المخطط التوجيهي للتنمية السياحية لآفاق 2025؛

10- الترويج للسياحة الجزائرية عبر مختلف الوسائل كالجرائد، التلفاز و الانترنت؛

11- إتباع تكنولوجيات جديدة لتسهيل عمليات الدفع و الحجز و تحويل الأموال فهذا يعتبر من المعوقات التي تواجه الأجانب؛

12- المشاركة في المعارض، الندوات و الملتقيات الدولية من أجل التعريف بالمنتوج الجزائري و تحسين صورة الجزائر دوليا؛

13- توفير الأمن شرط أساسي لتطوير هذا القطاع باعتباره من القطاعات الحساسة؛

14- نشر ثقافة السياحة بين الأفراد لتشجيع السياحة الداخلية؛

لكي نتجنب الآثار السلبية للتنمية السياحية على البيئة الطبيعية علينا الابتعاد عن الضغط المفرط على البيئة و مصادرها و التمسك بإعلان مانيلا 1980م الذي أكد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية و الاجتماعية أو البيئية و هذا لا يتم سوى عن طريق التنمية السياحية المستدامة التي تعد السبيل الوحيد لصيانة البيئة الطبيعية التي تكفل للأجيال الحالية و المستقبلية حقها في الاستمتاع بالبيئة الطبيعية التي وهبها الله للإنسان.

المراجع

أولا:باللغة العربية

I- القرآن الكريم

1. سورة التوبة،رقمها 09،مدنية،الآية.
2. سورة التحريم، رقمها 66،مدنية،الآية.

II- الكتب

1. آسيا محمد إمام الأنصاري،إبراهيم خالد عواد،**إدارة المنشآت السياحية**،ط1،دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن،2002.
2. أحمد محمود مقابلة ،**صناعة السياحة**،ط1،دار كنوز للنشر و التوزيع،2007.
3. **الحديثة في السياحة –نحو سياحة عربية غير نمطية**- بحوث و أوراق عمل الملتقى العربي الثاني،مصر 2007.
4. باتر محمد علي وردم،**العالم ليس للبيع**،ط1،الأهلية للنشر و التوزيع،عمان،2003.
5. هالة عبد الرحمان الرفاعي، **التأثيرات الاجتماعية و الثقافية للسياحة**، الملتقى المصري للإبداع و التنمية،مصر،1998.
6. وفاء زكي ابراهيم، **دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية** مصر،2006.
7. حميد عبد النبي الطائي,**أصول صناعة السياحة**،ط2،الوراق للنشر و التوزيع،الأردن،2006 .
8. يسرى دعبس، **السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة و النامية** ط1،البيطاش للنشر و التوزيع،مصر،2002.
9. محي محمد مسعد،**الإطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي**،المكتب العربي الحديث،مصر،بدون تاريخ.
10. ماهر عبد العزيز توفيق،**صناعة السياحة**،دار زهران، الأردن،2008.
11. محمد الصيرفي،**التخطيط السياحي**، ط1، دار الفكر الجامعي،مصر،2007.
12. محمد عبيدات، **التسويق السياحي**،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،2005.
13. مروان السكر،**مختارات من الاقتصاد السياحي**،ط 1،دار مجداوي للنشر،الأردن،1999.

14. محمد صبحي عبد الحكيم،حمدي أحمد الديب، **جغرافية السياحة**،ط 2،مكتبة الأنجلو،مصر،2001.

15. محمد منير حجاب،**الإعلام السياحي**،ط1،دار الفجر للنشر و التوزيع،ط 2002.

16. ميشال تودارو،ترجمة محمود حسن مدني و محمود حامد،**التنمية الاقتصادية**،دار المريخ للنشر،السعودية،2009.

17. عبد الإله أبو- عياش،حميد عبد النبي الطائي،جمال الحرامي،**مدخل إلى السياحة في الأردن بين نظرية و تطبيق**،ط1،الوراق للنشر و التوزيع ، 2007.

18. صلاح الدين خربوطلي،**السياحة المستدامة**،سلسلة الرضا للمعلومات،دمشق،2004.

19. غنيم محمد غنيم،ماجدة أبو زنط،**التنمية المستديمة**،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2007.

20. نعيم الطاهر،سراب إلياس،**مبادئ السياحة**، ط 2،دار المسيرة للنشر و التوزيع،الأردن،2007.

21. فؤاد رشيد سمارة،**تسويق الخدمات السياحية**،ط1،دار المستقبل للنشر و التوزيع،الأردن،2001.

22. ناجي توني،**دور و آفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية**،المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2000.

ثانيا:الرسائل و الأطروحات

1. بزة صالح،**تنمية السوق السياحية بالجزائر –دراسة حالة ولاية مسيلة**- مذكرة ماجيستير،جامعة مسيلة.

2. برنجي أيمن،**الخدمات السياحية و أثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية**،مذكرة ماجيستير،فرع الإدارة التسويقية،جامعة بومرداس،2009.

3. هدير عبد القادر،**واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،جامعة الجزائر،2005.

4. زرنوخ ياسمينة،**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** ،مذكرة ماجيستير، فرع تخطيط،2005.

5. حيزية حاج الله،**الاستثمار السياحي في الجزائر**،مذكرة ماجيستير،البليدة،2006.

6. محمد فوزي شعوبي،**السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2007.

7. عامر عيساني،**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**،أطروحة دكتوراه،شعبة تسيير المؤسسات،جامعة باتنة،2010.

8. علي موفق،**أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر،2002.

9. عبد القادر بلخضر،**استراتيجيات الطاقة و إمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة- حالة الجزائر**- مذكرة ماجيستير،جامع البليدة،2005.

10. غالب محمود حسين السالم،**واقع و إمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس**،أطروحة دكتوراه،جامعة فلسطين،2008.

11. طاهر خامرة،**المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر**-جامعة ورقلة،2007.

12. خالد كواش،**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه،فرع تخطيط،جامعة الجزائر،2003.

III- الملتقيات،التقارير و المجلات

1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية،**صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي و إداري و تنموي**،أوراق عمل الملتقى العربي الأول للتنمية الإدارية،تونس 2-6 يوليو 2006.

2. أحمد قايد نور الدين،**الأهمية و الأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة- حالة الجزائر-** الملتقى الوطني حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية السياحة،جامعة بسكرة،2010.

3. الأمم المتحدة ،إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية،الحساب الفرعي للسياحة الإطار المنهجي الموصي به 2008،العدد 80.

4. الأمم المتحدة،المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،لجنة التنمية المستدامة"**تنمية السياحة المستدامة**"،ماي 2001.

5. المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني، المملكة العربية السعودية،سفر و سياحة (تسويق سياحي)

6. الديوان الوطني للسياحة، **من المعالم الرومانية بالجزائر**، تحت موقع:-www.ont-dz.org(01-06-2011)

7. بلالطة مبارك،كواش خالد،**سوق الخدمات السياحية**،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد 04،2005.

8. بوفليح نبيل،تقرورت محمد،**دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال افريقيا الجزائر،تونس،المغرب**،الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق،11-12 ماي 2010،البويرة.

9. بوعشة مبارك،التنمية المستدامة:**مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم و الأبعاد**،الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،07-08/أفريل/2008م،جامعة سطيف.

10. بن طيب هديات خديجة، بنيوب لطيفة،**دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**،الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،07-08/أفريل/2008م،جامعة سطيف.

11. بوعلام غمراسة،الحمامات المعدنية بالجزائر مقصد السائح من كل مكان تحت موقع: http://www.aawawsat.com/details.aps?section=41&article=404131&issueno=10291 .(28-05-2011)

12. جامعة الدول العربية،**الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**.

13. جامعة الدول العربية،الفصل الثاني عشر،**التعاون العربي في قطاع السياحة**،2007.

14. دوناتو رومانو ،**الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة**، ورقة عمل تدريبية،المركز الوطني للسياسات الزراعية،دمشق،2003.

15. دليل الاستثمار في الجزائر، 2006.

16. دليل الاستثمار في الجزائر،2007.

17. حسن دردوري و آخرون،**دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة**،الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، 09- 10\مارس\ 2010 بسكرة.

18. حرفوش سهام،صحراوي ايمان،بوباية ذهبية ريمة،**الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة**،الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،07-08/أفريل/2008م،جامعة سطيف .

19. طيب داودي،دلال بن طيب،**السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**،الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، 09- 10\مارس\ 2010 بسكرة.

20. كربالي بغداد،حمداني محمد، **استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد45،جامعة وهران،2010.

21. موسى سعداوي،حكيم بوجطو،**أهمية مقومات السياحية الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**،الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة،جامعة بسكرة،2010.

22. مطانوس مخول،عدنان غانم، **نظم الإدارة البيئية و دورها في التنمية المستدامة**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد 25 ،العدد 2 ،2009.

23. مرزوق عايد القعيد،الريادة و الإبداع:استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة-**السياحة البيئية في الأردن و السبل الكفيلة لتنميتها**،المؤتمر العلمي الرابع،جامعة فيلادلفيا،كلية العلوم الإدارية و المالية،الأردن،(15-16 مارس 2005).

24. محمد إبراهيم محمد إبراهيم،يوم البيئة العالمي،**المنتدى البيئي**"السياحة البيئية"،وزارة الدولة لشؤون البيئة،القاهرة،جوان 2006.

25. مركز الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ،**السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الآفاق و التحديات**، أنقرة،2006.

26. ساحل محمد،**تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة البليدة.

27. سالم اللوزي،**دراسة تنسيق و تطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي**،المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

28. عماري عمار،**إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**،الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،07-08/أفريل/2008م،جامعة سطيف.

29. عايد راضي خنفر،إياد عبد الله خنفر،**تسويق السياحة البيئية و التنوع الحيوي**،2006 (Ass.univ.bull.environ.n°9)

30. علي رحال،عامر عيساني،**استراتيجية التنمية السياحية دراسة مقارنة(الجزائر،تونس،مصر)**،ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة،جامعة بسكرة،مارس 2010.

31. فالي نبيلة،**التنمية:من النمو إلى الاستدامة**،الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،07-08/أفريل/2008م،جامعة سطيف.

32. فروحات حدة،**استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة–حالة الجزائر–**مجلة الباحث،العدد 7، ورقلة،2009.

33. رولا فؤاد نصر الدين،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،**آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو**،الكويت،2007.

34. ريدة ديب، سليمان مهنا،**التخطيط من أجل التنمية المستدامة**،مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسة،المجلد 25،العدد الأول،2009.

35. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانزبورغ،الأمم المتحدة، نيويورك،4 سبتمبر،2002.

36. نبيل دبور،**مشاكل و آفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي**،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،2004.

37. تشام فاروق،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية**،نادي الدراسات الاقتصادية، وهران.

38. صندوق النقد العربي،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،الإمارات العربية المتحدة،"إحصاءات ملاحق"2011.

39. جريدة المساء اليومية،2009/08/07.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

I- الكتب

1. Alain Mesphier ,Pierre Bloc-Duraffour, **Tourisme dans le monde**,6ème Edition, bréal paris, 2005.

2 .Ahmed Tessa, **Economie touristique et aménagement du territoire**, OPU ,Alger.

3. Jean Pierre et Michel Balfet, Management et tourisme, Pearson éducation, Edition 2007 France.

4. Jean luc Bourdages, **Le développement durable**, Edition bibliothèque du parlement Canada,1997.

5. Jeanne Disano, Indicator **of sustainable development**, **guidelines and methodologies** commissions of sustainable development.

6. **Guide pratique de développement durable un savoir faire à l'usage de tous** Afnor,2005.

7. Michel Balfet, **Marketing des services touristiques et hôteliers**, Ellipses.

8. Nacer Eddine Sadi, **La Privatisation des entreprises publique en Algérie**, OPU, France 2005.

9. Ouvrage collectif sous la direction de Gabriel Wackerman, **Le développement durable** , Edition Ellipses, 2008.

10. Yvette Lazzeri, **Le développement durable**, **du concept à la mesure** l'harmattan, Paris,2008.

II- الدراسات،التقارير و الإحصائيات:

1- Adel Rady, **Tourism and sustainable development in Egypt**, plan blue,2002.

2- Arab Monetary Fund, statistic-balance of payment of Arab countries, exports of goods & services,

3- Arab Monetary Fund, statistic-balance of payment: Tunisia.

4- Arab Monetary Fund ,statistic-balance of payment :Morocco.

5- Arab Monetary Fund, Statistic-balance of payment of Arab countries :trade balance.

6- African Statistic yearbook , Egypt 2009

7- Adla Ragab, **Assessment of trade in tourism and travel related services in Egypt in relation to the gats**, Egypt, 2007.

8- Boutros Ghali, Protection et mise en valeur de patrimoine monument ,UNESCO n°2214,1970.

9- Berlin déclaration biological diversity and sustainable tourism (Http://www.gdrc.org/uem/eco-tour/berlin.html)

10- Centre Bank of Egypt, Egypt in figure, 2010.

11- Développement durable, environnement et parcs ,Québec ,article 6.

12- Frederico Neto, **Sustainable Tourism, Environmental protection and natural resource management: paradise on earth?** International colloquium on regional governance and sustainable development in tourism-driven economic,Mexico,20-22 February 2002.

13- Jeane-cherles, Briquet- laugier, **Le Tourisme durable dans les pays méditerranéens ;état des lieux et nouveaux cadre d'analyse**, communication pour le cinquième colloque international « énergies, changements climatiques et développement durable hammamet (Tunisie),15-17 juin 2009.

14- Jean Yves Moisserons, Hoda Youssef, **Contraintes structurelles et ajustement par les changes en Egypt**,novembre 2004.

15- International consul on monument and site, Paris,1980.

16- Institut Arabe des chefs d'entreprises, le Tourisme en Tunisie, **Constat du secteur défis et perspectives,** juin 2011.

17- La Banque Mondiale, **Perspectives économiques mondiales vents budgétaires contraires et reprise**,2010.

18- Ministry of Tourism, tourist accommodation hotel capacity « growth in existing hotel capacity 1994 -2009,Egypt.

19- Ministère du Tourisme du Maroc, 2010.

20- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Livre 02,le plan stratégique: **Les Cinq dynamiques et les programmes d'Action Touristiques Prioritaires**, janvier 2008.

21- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, **Livre 03, Les Sept Pôles Touristiques d'Excellences (POT)**,janvier 2008.

22- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Livre 01,**Le diagnostique Audit du tourisme Algérien**

23- Ministry of Tourism, Tourist accommodation hotel capacity « Growth in existing hotel capacity 1994 -2009,Egypt.

24- Jean Yves Moisserons ,Hoda Youssef, **Contraintes structurelles et ajustement par les changes en Egypt** ,novembre 2004 ,p10.

25- Ministry of Tourism, Egypt tourism in figures, 2012.

26- National Tourism Office ,Algeria travel of heart, press book.

27- Office National des Statistiques (Algérie) et Ministère du tourisme et de l'Artisanat (1985-2008): **répartition des hôtels et établissements assimilés par catégorie d'établissement.**

28- Office National du Tourisme Tunisien, entrée des non résidents en Tunisie selon les mois 1990-2001.

29- Organisation Mondiale du Tourisme, **Charte mondiale du tourisme durable** Lanzarote, avril 1995 .

30- Ouvrage collectif dirigé par Fabrice Hatem **, La filière tourisme dans les pays méditerranéens**, notes de documents ANIMA n°17,juin 2006.

31- Office National des Statistiques et Ministère du Tourisme et de l'Artisanat : **répartition de la capacité hôtelière par vocation** 1991-2008,Algérie .

32- Office National du Tourisme du Maroc, 2010.

33- Problème et perspective concernant le développement durable du tourisme dans les pays de l'OCI avec une référence particulière a l'écotourisme ,Ankara, 2002.

34- Rafik Bouklia -Hassane et Fatiha Talahite, **Labour Market performance and migration flows in Algeria**, European commission, occasional paper 60,chapter 02 ,volume 02

35- Robert Lanquar, case net work report, Centre for Social and Economic Research,N°98/2011,poland.

36- Sounh Manivong, Souxay Sipaaseuth, **Environmental impacts of Trade liberalization in the tourism sector**, commissioned for the rapid trade and environment assessment project ,December ,2007.

37- Shérri Torjman**, the social dimension of sustainable development,** coledon(institute of social policy) Commissioner of Environment and Sustainable Development, 2000.

38- Statistique euro-méditerannéenes, eurostat,Edition 2009.

39- **Tourisme international dans les pays de l'OCDE perspectives et défis**, Centre de Recherche Statistique, Economiques et Sociales et de formation pour les pays Islamique (SESRIC), 2010.

40- UNTWO, Tourism market trends « international tourist arrivals by country of de-stination,2006 Edition**.**

41- UNTWO, Tourism Highlights, Edition 2010.

42- .UNWTO, Tourism Highlights, Edition 2007.

43- Programme des Nations Unies pour l'Environnement et Organisation Mondiale du Tourisme, Vers un tourisme durable, 2006 .

44- Word Travel & Tourism Counsil, Travel & tourism economy employment travel & tourism direct industry Algeria, 2008.

45- Word Travel & Tourism Counsil, Travel & tourism economy employment, travel & tourism direct industry Tunisia, 2008.

46- Word Travel & Tourism Counsil, Travel & tourism economy employment, travel & tourism direct industry Morocco, 2008.

47- World Travel & Tourism Counsil, Travel, **travel and tourism economic impact**,Egypt,2011

III- الرسائل و الأطروحات

1- Grimes Saïd, **Le Tourisme environnemental et l'aménagement urbain du littoral**« **Cas de la ville de Jijel** »thèse de magistère, Université de Constantine,2002.

الملاحق

الملحق رقم:01

تطور عدد الفنادق في الجزائر حسب الدرجات خلال الفترة

1990- 2008م

2008	2007	2005	2004	2000	1999	1995	1990	السنوات / التصنيف حسب الدرجة
13	13	13	13	11	11	8	5	5*
53	54	23	22	34	34	31	17	4*
142	145	76	67	110	107	91	87	3*
160	157	69	62	93	90	83	63	2*
99	97	57	42	72	72	70	55	1*
680	674	867	851	507	486	370	153	غير مصنفة
1147	1140	1105	1057	827	800	653	380	المجموع

المصدر:

-Office National des Statistique(Algérie) et Ministère du tourisme et de l'artisanat (1985-2008):répartition des hôtel et établissement assimilés par catégorie d'établissement.

الملحق رقم:02

تطور عدد الأسرة في الجزائر حسب الدرجة خلال الفترة

1990-2008م

	*5	*4	*3	*2	*1	*0	المجموع
1990	2758	3535	21715	6151	2534	17119	53812
1995	4943	4792	25914	6081	2657	17613	62000
1999	6000	5330	29206	8250	2941	23778	75705
2000	6200	5100	30330	5190	3322	27100	76042
2004	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895
2007	5455	3743	11225	5843	2378	56356	85000
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876

المصدر:

- **Office National des Statistique(Algérie) & Ministère du tourisme et l'artisanat** :répartition de la capacité hôtels et établissement par catégorie d'établissement(1985-2008).

الملحق رقم:03

توزيع طاقات الإيواء بحسب نوع المنتوج في الجزائر

خلال الفترة 1991-2008.

المجموع	جبلي	معدني	صحراوي	شاطئي	حضري	
54986	1006	3696	5026	18972	26286	1991
62000	1352	3934	7615	19410	29689	1995
75505	2300	7500	9150	24255	32300	1999
77242	1300	8500	9000	25442	33000	2000
82034	1411	5742	4431	21710	48680	2004
83895	1411	5742	4431	22000	50311	2005
85000	913	4608	11639	23248	44592	2007
85876	1119	4918	11639	23500	44700	2008

-**Office National des Statistique et Ministère du Tourisme et de l'artisanat** :répartition de la capacité hôtelière par vocation(1991-2008)

الملحق رقم: 04

تطور مساهمة الإيرادات السياحية للجزائر خلال الفترة 1990-2009م

الوحدة:مليون دولار أمريكي

السنوات	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات السياحية	27	100	112	178	184	215	219	300	102

-Problèmes et perspectives concernant le développement durable du tourisme dans les pays de L'OCI avec une référence particulière à l'écotourisme,2002,p38

-Tourisme international dans les pays de L'OCI perspectives et défis,2010,(SESRIC)Ankara,p32.

- UNWTO,tourisme highlights,2006,2007,2010Edition.

الملحق رقم05:

تطور عدد الوافدين إلى الجزائر للفترة 1990-2009م

	الجزائريين المقيمين في الخارج	الأجانب	المجموع
1990	451103	685815	1136918
1994	468487	336226	804713
1995	97648	421916	519576
2000	690446	175538	865984
2001	705187	196229	901416
2002	736915	251145	988060
2003	861373	304914	1166287
2004	865157	368562	1233719
2005	1001884	441206	1443090
2006	1159224	478358	1637852
2007	1231896	511188	1743084
2008	1215052	556697	1771749
2009	-	-	1912000

المصدر:

-Ministère de l'Aménagement de Territoire et de l'Environnement et de tourisme.

-UNTWO ,tourism market trends « international tourist arrivals by country of destination,2006 Edition.

الملحق رقم06 :

تطور الميزان السياحي التونسي خلال الفترة 2000-2008م

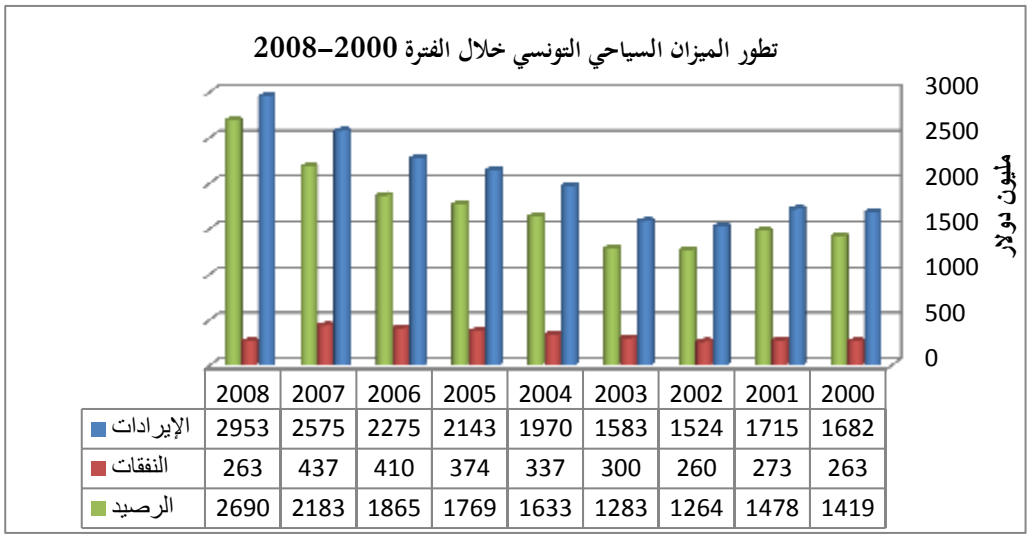

	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الإيرادات	2953	2575	2275	2143	1970	1583	1524	1715	1682
النفقات	263	437	410	374	337	300	260	273	263
الرصيد	2690	2183	1865	1769	1633	1283	1264	1478	1419

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Arab Monetary Fund , statistic-balance of payment: Tunisia

-UNWTO, tourism highlights,2010 Edition, p 10.

- UNWTO, tourism highlights, 2007 Edition ,p 09.

- UNWTO, International tourism receipts by country by desdination, Tourism market trends,2006 Edition – Annex.

الملحق رقم 07:

تطور الميزان السياحي المغربي خلال الفترة (2000-2008)

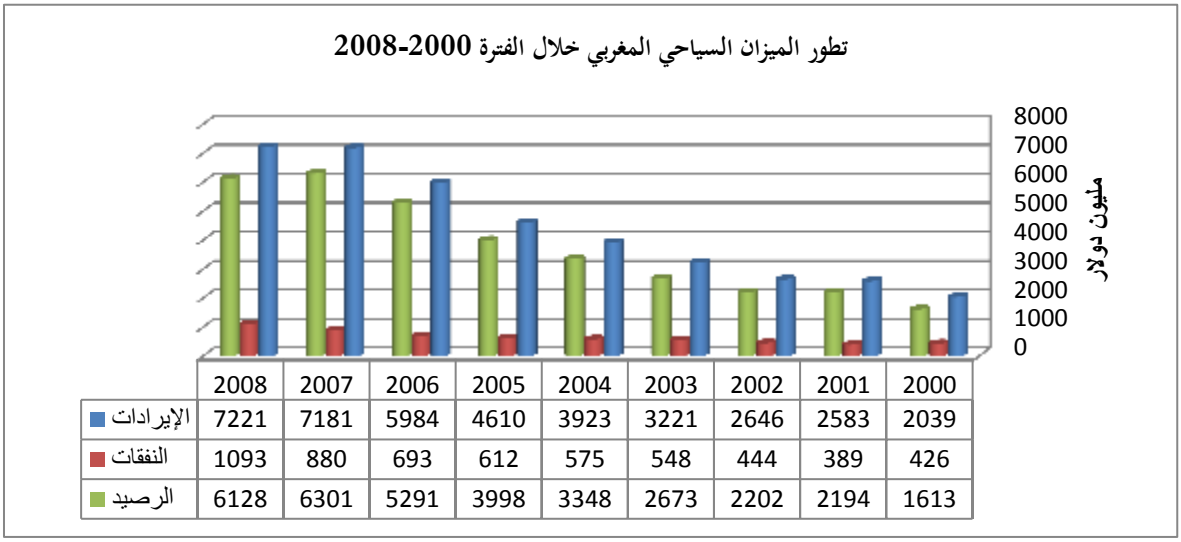

	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الإيرادات	7221	7181	5984	4610	3923	3221	2646	2583	2039
النفقات	1093	880	693	612	575	548	444	389	426
الرصيد	6128	6301	5291	3998	3348	2673	2202	2194	1613

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Arab Monetary Fund, statistic-balance of payment :Morocco

- UNWTO, tourism highlights,2010 Edition, p 10.

- UNWTO, tourism highlights, 2007 Edition ,p 09

-UNWTO, International tourism receipts by country by desdination, Tourism market trends,2006 Edition – Annex.

الملحق رقم 08:

تطور عدد العمال في القطاع السياحي التونسي خلال الفترة 1995-2008م

الوحدة:ألف عامل

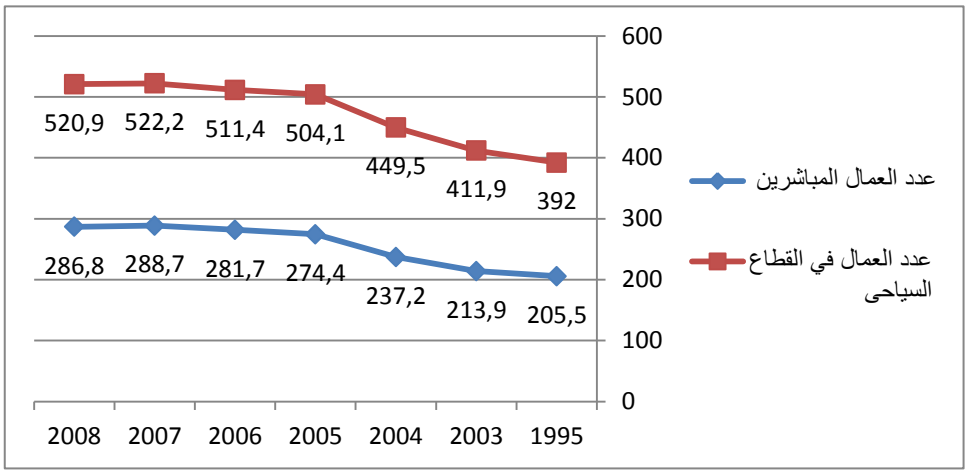

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Word Travel & Tourism Consil, Travel & tourism economy employment, travel & tourism direct industry Tunisia,2008.

الملحق رقم 09:

تطور عدد العمال في القطاع السياحي المغربي خلال الفترة1995 –2008م

الوحدة:ألف عامل

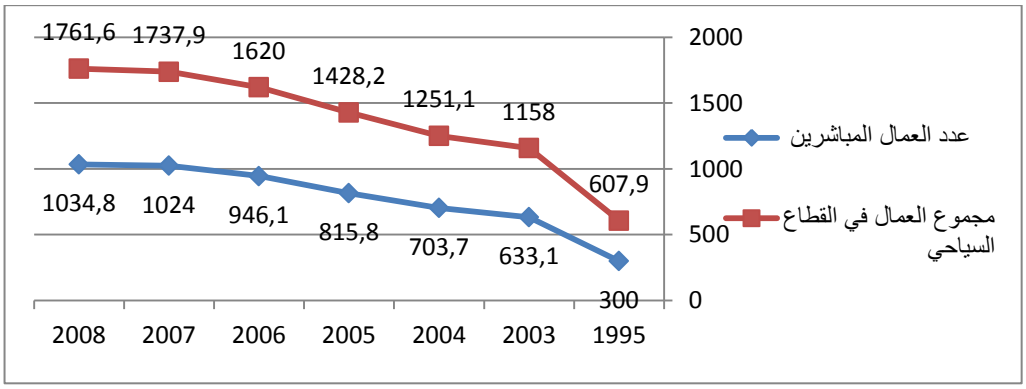

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

– Word Travel & Tourism Consil, Travel & tourism economy employment, travel & tourism direct industry Morocco,2008

الملخص:

على اعتبار أن السياحة أحد الأنشطة الهامة التي تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول فقد قمنا بتسليط الضوء في هذا البحث على معرفة مدى قدرت القطاع السياحي على إعطاء حركة تنموية للاقتصاد الوطني الجزائري و بذلك فالإشكالية تتمحور حول المكانة التي يحتلها هذا القطاع في الصادرات من السلع والخدمات الجزائرية و معرفة نسبة الميزان السياحي و دوره في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات بصفة عامة سواء بالإيجاب أو السلب،كما قمنا بإلقاء الضوء على مساهمة القطاع السياحي في حل مشكلة البطالة و مدى قدرته على استيعاب اليد العاملة و التي بدورها تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد،كما تهدف الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه القطاع السياحي بالجزائر و آفاق السياحة بالجزائر و ذلك بوضعها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لعام 2025.

الكلمات المفتاحية: سياحة،تنمية مستدامة،سياحة مستدامة،إيرادات سياحية،الميزان السياحي

Résumé:

Le tourisme est considéré comme l'une des activités les plus importantes pour l'économie de nombreux pays, notamment dans le cadre de la décadence des ressources fossiles. Nous avons tenté dans cette modeste recherche de déterminer l'aptitude du secteur touristique à donner un nouveau souffle au développement de l'économie algérienne, notre problématique était centré sur la mesure de la place occupée par ce secteur dans les exportations de biens et services algériens et de déterminer la proportion de la balance du tourisme ainsi que le rôle que ce dernier pourra accomplir en matière de balance commerciale et de balance des paiements.

Nous avons cherché à mettre en lumière la contribution du secteur du tourisme ainsi que son aptitude à résoudre les problèmes de chômage en absorbant le surplus de main d'œuvre, qui entraînent à leur tour l'amélioration du niveau de vie des individus. Notre étude cherche à montrer les obstacles auxquels est confronté le secteur du tourisme en Algérie ainsi que les perspectives pour le développement de ce secteur, en le mettant à la ligne de mir d'un plan d'aménagement approprié d'ici 2025.

Mots clés : Tourisme, Développement durable, Tourisme durable, Recettes touristiques, Balance du tourisme.